سالم بن ناصر الإسماعيلي
عزان البوسعيدي، ميغيل سيرفانتس،
فريد ماكماهون

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي 2018

FRASER INSTITUTE
International Research Foundation
مؤسسة البحوث الدولية
Friedrich Naumann STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT
Friedrich Naumann Foundation for Freedom
مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

الحُريــّة الاقتصـاديــة في العـالــم العـربـــي

التقرير السنوي لعام ٢٠١٨

سالم بن ناصر الإسماعيلي، وعزان البوسعيدي،
وميغيل سرفانتس وفريد ماكماهون

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية
مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عُمان
معهد فريزر
٢٠١٨

حقوق الطبع والنشر ٢٠١٨ محفوظة لدى معهد فريزر وجميع الحقوق محفوظة ولا يجوز إعادة نشر أي جزء من أجزاء هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال بدون إذن خطي إلا في حالة الاقتباسات المختصرة الواردة في المقالات والمراجعات.

لقد عمل مؤلفو هذا الكتاب بصورة مستقلة، وبالتالي فإن ما يبدونه من آراء هي آراءهم الخاصة ولا تُعبّر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه. ولا يشير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه يؤيدون أي مشروع قانون أو يعارضون صدوره أو أنهم يؤيدون أو يعارضون أي حزب أو مرشح سياسي معين.

ونظرًا إلى أن المؤلف الرئيسي لهذا العمل –الفاضل سالم بن ناصر الإسماعيلي- يعمل في مجال تشجيع الاستثمار في سلطنة عمان، وتفاديًا لوقوع أي تضارب في المصالح، فقد أعفى نفسه من المشاركة في حساب المؤشر رغم اضطلاعه بالجزء الأساسي من التحليل.

تاريخ الإصدار: ٢٠١٨

تصميم الغلاف: ماري بير غاغني

الاقتباس من هذا العمل

المؤلفون: سالم بن ناصر الإسماعيلي، وعزان البوسعيدي، وميغيل سرفانتس، وفريد ماكماهون
العنوان: الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي لعام ٢٠١٨
الناشر: معهد فريزر
تاريخ النشر: ٢٠١٨
النسخة الإلكترونية: https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom-of-the-arab-world-2018-annual-report

معلومات الفهرسة

سالم بن ناصر الإسماعيلي، ١٩٥٨-
الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ / سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي، ميغيل سرفانتس، فريد ماكماهون

ردمك: 978-0-88975-513-0 (طبعة ٢٠١٨ باللغة الإنجليزية)
ردمك: 978-0-88975-514-7 (طبعة ٢٠١٨ باللغة العربية)

فهرس المحتويات

نبذة عن المؤلفين ٤

شكر وعرفان ٥

نبذة عن الناشرين المشاركين ٦

مقدمة ٧

أبحاث حول الحرية الاقتصادية ١٦

ملخصات الدول ١٩

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي ٢٥

جداول بيانات الدول ٣١

الملحق: الملاحظات الإيضاحية ومصادر البيانات ٥٦

المراجع ٦٧

نبذة عن المؤلفين

سالم بن ناصر الإسماعيلي

حصل الدكتور سالم بن ناصر الإسماعيلي على شهادات علمية في تخصصات الاتصالات والعلوم الإنسانية والهندسة الصناعية وإدارة الأعمال والإدارة والفلسفة والاقتصاد من جامعات بريطانية وأمريكية، وشغل منصب العضو المنتدب في المؤسسة العامة للمناطق الصناعية خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٩٦، وفي عام ١٩٩٦ تم تعيينه نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، وفي عام ٢٠١٢ تم تعيينه رئيسًا للمؤسسة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة البحوث الدولية، وعضو في مجموعة فولبرايت للسلام العالمي الأمريكية، وعضو في مجلس إدارة معهد فريزر بكندا. وللإسماعيلي العديد من الأوراق البحثية حول موضوعات التقاء الثقافات والإدارة والاقتصاد، كما ألف خمسة كتب حول الثقافة المؤسسية للشركات والدين والتاريخ، وكان أحدث مؤلفاته هو كتاب "الحرية الاقتصادية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي"، الذي حاز عنه درجة الدكتوراه من جامعة نورثومبريا ونيوكاسل، فضلا عن شغله عضوية مجلس إدارة عدة شركات في مجال الخدمات المالية والطاقة.

ونظرًا إلى عمله في مجال تشجيع الاستثمار في سلطنة عُمان، وتفاديًا لوقوع أي تضارب في المصالح، فقد أعفى نفسه من المشاركة في حساب المؤشر رغم اضطلاعه بالجزء الأساسي من التحليل.

عزان بن قاسم البوسعيدي

سبق لعزان بن قاسم البوسعيدي العمل خبيرًا اقتصاديًا في عدد من الإدارات ذات الصلة بمجالات البحوث والاستثمارات والتسويق في عُمان، ويشغل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان، وهي مركز دراسات وأبحاث مستقل وغير هادف للربح، كما يشغل منصب مدير عام التخطيط والدراسات بالهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. والبوسعيدي حاصل على شهادة في الاقتصاد من جامعة السلطان قابوس في عمان ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكليد الأسكتلندية.

ميغيل سرفانتس

ميغيل آنخل سرفانتس أحد خبراء الاقتصاد الذين يقومون بإجراء البحوث الدولية لصالح معهد فريزر، وهو حاصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من جامعة تكساس في إل باسو، ويقوم بالتدريس في كلية فانييه وكلية إتش إي سي مونتريال للأعمال وكلية أودينسيا للأعمال وكلية نانت وكلية الإدارة بنورماندي وكلية العلوم السياسية بجامعة نانسي وكلية نيوما للأعمال. وقد تولى سرفانتس مهمة المنسق لكل من الاستبيان السنوي لمعهد فريزر الخاص بشركات التعدين أعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و٢٠٠٩-٢٠١٠ و٢٠١١/٢٠١٢، واستبيان معهد فريزر الخاص بسوق البترول العالمية لأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ ، وتقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي لأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧. وهو يحاضر حاليًا في كلية بورغندي للأعمال وكلية إي إس سي ترويس وكلية إي إس سي كومبيغني وكلية إي إم ليون للأعمال في فرنسا.

فريد ماكماهون

فريد مكماهون حاصـــل على درجة كرســـي الدكتور مايكل ووكر للأبحاث في مجال الحرية الاقتصـــادية بمعهد فريزر، وهو يتولى إدارة مشـروع الحرية الاقتصـادية بالمعهد، الذي ينشـر أو يشـارك في نشـر التقارير السـنوية "الحرية الاقتصادية في العالم" و"الحرية الاقتصادية في أمريكا الشمالية" وهذا العمل الذي يحمل عنوان "الحرية الاقتصـادية في العالم العربي"، كما يقوم بتنسـيق شـبكة الحرية الاقتصـادية التي تضـم مراكز دراسـات وأبحاث مســتقلة في حوالي ٩٠ بلدا وإقليما. له العديد من المؤلفات التي من بينها كتاب " Looking the Gift Horse in the Mouth: The Impact of Federal Transfers on Atlantic Canada" الحائز على جائزة السير أنتوني فيشـــر التذكارية الدولية لكتب الســـياســـة العامة، وكتاب " Road to Growth: How Lagging Economies Become Prosperous" (مع تقدمة بقلم رئيس الوزراء الأيرلندي الســـابق جون بروتون)، وكتاب "Retreat from Growth: Atlantic Canada and the Negative Sum Economy" (مع تقدمة بقلم روبرت موندیل الحائز على جائزة نوبل).

شكر وعرفان

يتوجه المؤلفون بالشكر والتقدير إلى مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية لمساهمتها في خروج هذا العمل إلى النور. ويتوجهون، على وجه التحديد، بالشكر إلى د. رينيه كلاف المدير الإقليمي السابق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي تولى منصبًا جديدًا كرئيس لإدارة الشؤون الدولية في مؤسسة فريدريش ناومان في الأول من شهر أكتوبر. وذلك نظرًا لاستمراره في تقديم المساعدة والمشورة القيّمة طوال فترة إعداد التقرير السنوي لعام ٢٠١٨. ويتوجه المؤلفون بالشكر إليه أيضًا على السنوات التي قضاها في التعاون المثمر ويهنئونه على الترقية التي حصل عليها. ونتطلع إلى استمرار الصداقة والتعاون في المشاريع المستقبلية. ونشعر بالامتنان أيضًا للفاضل/ هوبرتوس فون ويلك الذي خلف السيد رينيه في منصب المدير الإقليمي المؤقت لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا على دعمه لمشروع الحرية الاقتصادية في العالم العربي.

كذلك نُعرب عن تقديرنا لكل من مايكل ووكر كبير زميل أول معهد فريزر، وجيمس غوارتني من جامعة ولاية فلوريدا، وروبرت لاوســون من جامعة ســاذرن ميثوديســت على ما قدموه من أفكار ومعونة قيّمة منذ أن شــرعنا في الإعداد لهذا المشروع.

إن الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تُعبّر بالضـــرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو أعضـــاء مجلس إدارته أو العاملين فيه. ولا يشـــير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو أعضـاء مجلس إدارته أو العاملين فيه يؤيدون أي مشـروع قانون أو يعارضـون صـدوره أو أنهم يؤيدون أو يعارضـون أي حزب أو مرشح سياسي معين.

نبذة عن الناشرين المشاركين

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية هي مؤسسة مستقلة وغير ربحية وغير حكومية تعمل من أجل نشر القيم والسياسات المتحررة، وقد تأسست في ألمانيا عام ١٩٥٨ وتشتهر بدورها في الدفاع عن الحريات في جميع أنحاء العالم.

وتسعى المنظمة إلى خلق مجتمع مفتوح، مستلهمة مبادئ الليبرالية ورسالتها القائمة على التسامح المتبادل وقبول الاختلاف، حيث أثبتت مفاهيمها الأساسية على مر العصور مثل حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق أن الليبرالية تقدم الحلول المناسبة للحاضر والمستقبل سواء في الحياة العامة أو الخاصة. وتمارس المؤسسة أنشطتها المكثفة في مجال التربية المدنية والاستشارات السياسية والتدريب والحوار العالمي داخل ألمانيا وخارجها في أكثر من ٧٠ دولة حول العالم.

مؤسسة البحوث الدولية

أنشئت مؤسسة البحوث الدولية عام ٢٠٠٥، وهي مركز دراسات وأبحاث مستقل وغير حكومي وغير هادف للربح مقره في سلطنة عمان ويهدف إلى إجراء البحوث والدراسات حول القضايا الاقتصادية المحلية والعالمية، مع التركيز على العالم العربي. وقد بنت المؤسسة آلية عملها في مجالات الأبحاث والشؤون العامة على أساس العمل الجماعي، من خلال الاستعانة بأفكار ومجهودات فريق العمل لديها من الباحثين والمحررين والخبراء المتعاونين، مع الحرص على التواصل والتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة وعلى مستوى العالم. وتعتبر المؤسسة العضو الإقليمي في شبكة الحرية الاقتصادية التابعة لمعهد فريزر.

وتتلخص رؤية المؤسسة في خلق الثروات وفرص العمل من خلال ترسيخ الحرية الاقتصادية، وتتمثل مهمتها في قياس أثر الأسواق التنافسية في ظل سياسات الاقتصاد الحر على مستوى رفاهية الأفراد، من خلال إجراء البحوث في هذا الصدد وإيصال نتائج تلك البحوث إلى العالم.

ويتألف مجلس أمناء المؤسسة من أعضاء رفيعي المستوى من مختلف مؤسسات القطاع الخاص، وقد شرعت المؤسسة في إقامة شبكة من الباحثين الأكاديميين لتسهيل المشاريع البحثية، الأمر الذي سيساعدها في إجراء البحوث حول القضايا الاقتصادية التي تؤثر في الحياة اليومية للأفراد.

معهد فريزر

رسالتنا هي النهوض بمستوى معيشة الكنديين وعائلاتهم وأجيال المستقبل من خلال دراسة وقياس وإعلان تأثير السياسات الحكومية وريادة الأعمال التجارية والاختيار على مستوى رفاهيتهم. تأسس معهد فريزر عام ١٩٧٤ وهو منظمة بحثية وتعليمية مستقلة لديها أفرع في مختلف أنحاء أمريكا الشمالية ولها شركاء دوليون في أكثر من ٩٠ دولة. ويتم تمويل أنشطة المعهد من الاستقطاعات الضريبية للآلاف من الأفراد والمنظمات والمؤسسات الخيرية. ومن أجل المحافظة على استقلاليته، فإن المعهد لا يقبل أي منح من الحكومة أو الأبحاث مدفوعة الأجر.

مقدمة

الحرية الاقتصادية – إتاحة تكافؤ الفرص للجميع

حيثما ترسخت الحرية الاقتصادية الحقيقية، فإنها تتيح الفرصة أمام الجميع بتذليل العقبات التي تقف في طريق النجاح. فالحرية الاقتصادية، بكل بساطة، هي قدرة الأفراد والأسر على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة والاستفادة من الفرص وريادة الأعمال بمنأى عن الحواجز التي تفرضها الحكومات التي تفرط في استخدام القوة أو النخب الجشعة التي تتصرف من منطلق حماية هيمنتها الخاصة، سواءً أكانت أجنبية أم محلية. وفي العالم العربي، كثيرًا ما تُحرم الفئات الأقل حظًا والمنبوذون من إيجاد فرص عمل مجدية أو إنشاء مشاريع تجارية جديدة ومبتكرة بسبب البيروقراطية المرهقة والروتين الحكومي واللوائح التعسفية والقواعد المعقدة والفساد وغياب مبدأ سيادة القانون – وجميع العقبات التي تعترض طريق الحرية الاقتصادية.

إن زيادة الحرية الاقتصادية تساهم في إزالة هذه الحواجز لإتاحة الفرصة أمام الجميع. وهي الحل الذي يطلق العنان أمام جميع السكان للتحرك والإبداع ويعزز من إمكانية أن تنعم الدول العربية بحقبة جديدة من الرخاء وإتاحة الفرص. وهو أمرٌ ضروريٌ حتى للدول الغنية بالموارد؛ إذ يجعلها تتحرك نحو التنوع. وللقيام بذلك وتحقيق مشاركة واسعة للسكان في النشاط الاقتصادي، ينبغي أن تفتح الدول باب الفرص على مصراعيه أمام الجميع.

ومن شأن توسيع نطاق الحرية الاقتصادية أيضًا أن يحارب الفساد. فإذا كان طريق الحصول على الفرص مفتوحًا، فلا يمكن لأحد أن يطلب رشوة للحصول على فرصة. لقد انطلقت ثورات الربيع العربي لأسباب اقتصادية بقدر ما انطلقت لأسباب سياسية. وكان الشباب المحبط غير القادر على إيجاد فرص عمل مناسبة أو افتتاح مشاريع خاصة هم الوقود الذي أشعل فتيل التظاهرات التي اجتاحت أنحاء العالم العربي بشكل خاص. يمتلك الأثرياء وأصحاب النفوذ العلاقات والتأثير واجتياز تعقيدات الروتين الحكومي واللجوء للمحسوبيات لإنشاء مشاريعهم التجارية الخاصة والحصول على أفضل الوظائف. ولكن في حال كانت هذه الفرص مفتوحة للجميع، ستحدث المعجزة الاقتصادية في العالم العربي.

قياس الحرية الاقتصادية

يتمثل الهدف من تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" في توفير معيار موضوعي وموثوق فيه للسياسة الاقتصـــادية المتبعة في مختلف أنحاء العالم العربي، حيث يقيس مدى قدرة المواطنين في الدول الأعضـــاء في الجامعة العربية على اتخاذ قراراتهم الاقتصـــادية الخاصـــة بهم دون حواجز تحجب الفرص وقيود مفروضـــة من قبل الحكومة أو النخب المقربة منها. ويقدم هذا التقرير قياسًا تجريبيًا سليمًا للسياسة الاقتصادية يمكنه التمييز بين الإصلاح المصطنع الذي يترك القوة الاقتصادية والسياسية في أيدي النُّخب المقربة وبين الإصلاح الحقيقي الذي يخلق حالة جديدة من الازدهار وريادة الأعمال التجارية والوظائف عن طريق فتح الطريق أمام فرص العمل وممارسة النشاط التجاري لكل شخص بغض النظر عن معارفه.

وتتمتع المجتمعات العربية والإســـلامية بتراث تجاري غني يهتم بفتح الأســـواق حتى أمام أقل أفراد المجتمع حظا، والحرية الاقتصادية تتسق مع ذلك التاريخ المشرف وتمهد الطريق للوصول إلى غد أكثر ازدهارا وحرية. والحرية الاقتصادية في مفهومها البسيط هي قدرة الأفراد والأسر على امتلاك مقدراتهم واتخاذ قراراتهم الاقتصـادية الخاصـة بهم، من البيع أو الشـراء في السـوق دون تمييز أو تفرقة، إلى فتح أو إغلاق نشـاط تجاري، إلى العمل لدى من يريدون أو استخدام من يريدون، إلى تلقي الاستثمارات أو الاستثمار في الآخرين.

وكما سنرى لاحقا في هذا التقرير، فإن الحرية الاقتصادية تتمتع بسجل راسخ مدعوم بالحقائق من المساهمة في تحسين حياة الناس، وتحريرهم من الاتكالية أو التبعية، والمضي بهم نحو الحريات الأخرى ونحو الديمقراطية.

فوائد الحرية الاقتصادية

منذ صدور التقرير الأول عن الحرية الاقتصادية في العالم عام ١٩٩٦ وبعده المؤشرات الوطنية والإقليمية، نشرت حوالي ٦٠٠ مقالة على المستويين العلمي والسياسي تمت فيها الاستعانة بمؤشرات الحرية الاقتصادية لاستكشاف العلاقة بين الحرية الاقتصادية وغيرها من النتائج الاقتصادية والاجتماعية، كما بينت دراسات مدعومة الحقائق ومنشورة في كبرى المجلات العلمية الأكاديمية أن الحرية الاقتصادية تساهم في تعزيز النمو وخلق فرص العمل والازدهار وغير ذلك من النتائج الإيجابية. وليس من المستغرب وجود علاقة بين الحرية الاقتصادية والازدهار، فالأفراد والأسر يتمكنون من الاعتناء بأنفسهم بأفضل صورة من الصور حينما تكون لديهم الحرية للقيام بذلك، دون أي محددات خارجية، ذلك أن الدافع والابتكار لديهم قد ثبت ببساطة أنهما أكثر فائدة من التخطيط الحكومي أو الأسواق والاحتكارات المقيدة في ظل رأسمالية المحسوبيّة.

إلا أن أهمية الحرية الاقتصادية تتجاوز مجرد مجال الاقتصاد نفسه، فالحرية الاقتصادية لها قيمة أصيلة في ذاتها وترتبط ارتباطا معقدا بجميع الحريات الأخرى، فالأفراد والأسر ينبغي أن يتمتعوا بالحق الطبيعي في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم، وعندما يفعلون ذلك فإن الحرية الاقتصادية تحررهم من الاعتماد على الحكومة وتفتح الباب أمام الحريات الأخرى، وبالتالي فإن الحرية الاقتصادية تكون حيوية بالنسبة لمن يطلبون تلك الحريات والديمقراطية في مجتمع مسالم ومستقر ومزدهر، كما تشير الدلائل التي سنتناولها لاحقا في هذا التقرير. فالحرية الاقتصادية تدعم تلك الأهداف بشكل مباشر وأيضا من خلال تعزيز الازدهار، وهذا الازدهار بدوره يدعم كلا من الديمقراطية والاستقرار والمزيد من الحرية.

ومع الوقت فإن الحرية الاقتصادية نفسها تدعم بشكل مباشر غيرها من الحريات والديمقراطية والاستقرار عن طريق تغيير طريقة عمل المجتمعات، فعندما تسيطر الحكومات ورموز رأسمالية المحسوبيّة على قدرة الأفراد على الحصول على وظيفة أو تأسيس نشاط تجاري أو الحصول على ترقية أو توفير المأوى والمأكل والملبس لأسرهم إلخ، فحينئذ تكون لدى الحكومة ومؤيديها أدوات عظيمة لقمع الحرية والديمقراطية، إلى أن يتصاعد الغضب بدرجة أكبر من اللازم، مثلما حدث في كثير من بلدان العالم العربي. والحرية الاقتصادية تحرر الناس من الاعتماد على الحكومة والمحسوبين على الحكومة، وتتيح لهم حرية تقرير أفعالهم وآراءهم الخاصة بهم.

والحرية الاقتصادية تغير من ديناميكيات أي مجتمع كان يفتقر إليها، فحينما يحدد الناس اختياراتهم الاقتصادية بأنفسهم، فإنهم لا يحققون أي كسب إلا عندما ينتجون منتجات أو يقدمون خدمات مرغوبا فيها في عملية تبادل حر – أي بعبارة أخرى بتحقيق منفعة للناس – ومن ينتمون إلى الجماعات الأخرى يصبحون مستهلكين وموردين وعملاء، ومع الوقت يؤدي ذلك إلى زيادة التسامح وترسيخ إحساس المواطنة. أما عندما تسيطر الحكومات – أو أصدقاء الحكومة في ظل رأسمالية المحسوبيّة – على الاقتصاد، فإن الاقتصاد ينمو ببطء أو لا ينمو على الإطلاق، إذ يتصارع الأفراد والجماعات مع بعضهم البعض للحصول على الثروات والامتيازات، ويفوز الناس بالمكاسب عن طريق اكتساب المعارف وإعاقة فرص الآخرين وإفشالهم، ولا يكسب الفرد في أكثر الأحيان كفرد بل كعضو في جماعة من المنتفعين، سواء كانت جماعة اقتصادية أو عرقية أو دينية، وتقف الجماعات في مواجهة الجماعات، مثلما نرى بوضوح في كثير من أنحاء العالم.

وفي ظل الحرية الاقتصادية فإن أكبر المكاسب يحققها من يعملون على زيادة حجم "الكعكة" بالنسبة

للجميع، أما بدون الحرية الاقتصادية فإن أكبر المكاسب يحققها من يستحوذون لأنفسهم على جزء أكبر من "الكعكة" على حساب الآخرين، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية في تناول الحرية الاقتصادية بصفتها معززة للديمقراطية والاستقرار والحريات الأخرى، كما سنرى لاحقا في هذا التقرير.

كذلك فإن الحرية الاقتصادية الحقيقية تحارب الفساد، فعندما يتمتع الناس بالحرية الاقتصادية فإنه يكون بإمكانهم فعل ما يحبونه اقتصاديا، ورغم ضرورة وجود بعض الضوابط التنظيمية، فإن أمورا كثيرة تصير ممكنة دون طلب إذن من الحكومة، لذا فإنه لن يكون في مقدور أحد أن يطلب رشوة. أيضا فمع انكماش حجم الجهاز الحكومي، فإنه يصبح لدى الحكومة عدد أقل من الخدمات أو الأفضال التي يمكنها التصرف فيها، وبالتالي فإنه لن يكون في مقدور أحد أن يطالب بدفع مبلغ من المال مقابل خدمة أو جميلا لا تستطيع الحكومة أصلا تقديمه.

وعلاوة على ذلك فإن الحرية الاقتصادية لها فائدة في غاية الأهمية بالنسبة للعالم العربي، فمن أبرز أسباب السخط وعدم الرضا في المنطقة ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، إذ يتراوح متوسط معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة حول ٣٠% (البنك المركزي، ٢٠١٤)، وقد ذكرنا أن الحرية الاقتصادية تساعد على خلق فرص العمل والحد من البطالة وخاصة بين الشباب (فليدمان، ٢٠١٠)، وبالتالي فإنه يمكنها أن تؤدي دورًا مهمًا في زيادة الاستقرار ومن ثم جاذبية المنطقة للمستثمرين، ما يؤدي بدوره إلى خلق المزيد من فرص العمل.

أرقام توضيحية

إن الأشكال البيانية الربعية – مثل الأشكال الواردة فيما يلي – يمكن أن تساعد على توضيح نتائج مهمة، ولإعطاء نظرة عالمية فقد اعتمدت الأرقام المستخدمة على المناطق الإدارية التي يتضمنها المؤشر المنشور في تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٨" وعددها ١٥٩ منطقة (معظم هذا القسم منقول مباشرة من غوارتني ولاوسون وهول ومورفي، ٢٠١٧ وأعمال أخرى خاصة بالحرية الاقتصادية). وقد تم تقسيم المناطق الإدارية إلى أربعة أرباع بناءً على مستوى الحرية الاقتصادية فيها.

الشكل أ: الحرية الاقتصادية والازدهار

يبين الشكل أن البلدان الواقعة في الربع الأعلى من مؤشر الحرية الاقتصادية يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها ٤٠،٣٧٦ دولار أمريكي سنويا، مقارنة بإجمالي ناتج محلي أقل من ٥،٦٤٩ دولار أمريكي في أقل البلدان حرية، وهو في الغالب رقم مبالغ فيه لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في أقل بلدان العالم حرية، إذ لا توجد بيانات كافية متاحة لكي تضاف إلى المؤشر بلدان كثيرة يبدو أن لديها مستويات متدنية من الحرية الاقتصادية وحالة عامة من البؤس والحرمان، مثل كوريا الشمالية.

الشكل أ: الحرية الاقتصادية ودخل الفرد

البلدان ذات الحرية الاقتصادية الأعلى لديها معدلات دخل للفرد أعلى بكثير

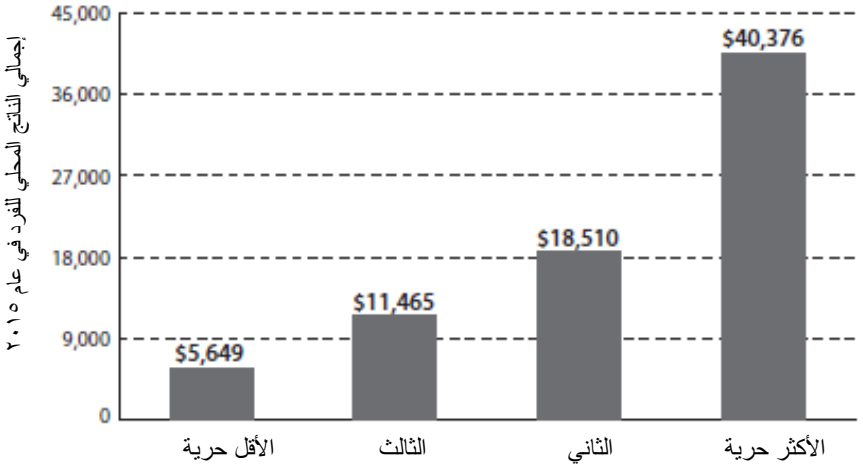

ملاحظة: الدخل = نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (وفقًا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)، ٢٠١٦
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول ومورفي، ٢٠١٨، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٨، البنك الدولي (٢٠١٧) مؤشرات التنمية العالمية.

الشكلان ب-١ وب-٢: الحرية الاقتصادية وعدم المساواة

في البلدان الأكثر حرية الاقتصادية تحصل شريحة ١٠% الأشد فقرا على نصيب من الدخل القومي يعادل ١،٣٤٥ دولار أمريكي سنويا (وإن كان هذا الرقم أيضا يعد رقما مبالغا فيه لمتوسط الدخل في بلدان مثل كوريا الشمالية وكوبا، التي لم يشملها المؤشر بسبب عدم توافر البيانات)، في حين أن شريحة ١٠% الأشد فقرا في أكثر البلدان حرية تحصل على متوسط دخل ١٠،٦٦٠ دولار أمريكي، أي ما يعادل ٨ ضعفا من دخلها في أقل البلدان حرية.

تقلل الحرية الاقتصادية من معدلات الفقر بشكل كبير. وفي البلدان الأقل حرية، يعاني أكثر من ٣٠% من السكان من الفقر المدقع (يُحَدّد بمبلغ ١،٩٠ دولار أمريكي في اليوم) ويعاني أكثر من ٥٠% من السكان من الفقر المعتدل (يُحَدّد بمبلغ ٣،٢٠ دولار أمريكي في اليوم). وفي البلدان الأكثر حرية، يعاني ١،٤٨% من السكان من الفقر المدقع حيث يعيش الفرد على ١،٩٠ دولار أمريكي في اليوم، ويعاني ٤،٣١% من الفقر المعتدل حيث يعيش الفرد على ٣،٢٠ دولار أمريكي في اليوم

شكل ب-١: الحرية الاقتصادية وحجم الدخل لشريحة ١٠% الأشد فقراً

حجم الدخل بالمقارنة مع النصيب من الدخل الذي نحصل عليه شريحة ١٠% الأشد فقراً أعلى بكثير في البلدان التي تتمتع بحرية اقتصادية أعلى

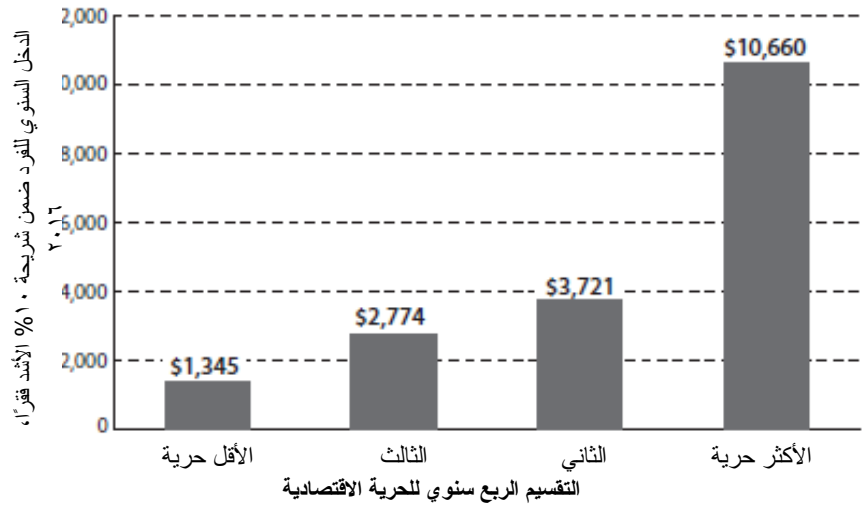

ملاحظة: الدخل السنوي للفرد ضمن شريحة ١٠% الأشد فقرًا (وفقًا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)، ٢٠١٦
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول ومورفي (٢٠١٨)، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٨، متوسط درجة قائمة الحرية الاقتصادية،

١٩٩٥-٢٠١٦، البنك الدولي (٢٠١٧) مؤشرات التنمية العالمية.

شكل ب-٢: الحرية الاقتصادية ومعدلات الفقر المدقع والمعتدل

معدلات الفقر المدقع والمعتدل أقل في البلدان المتمتعة بحرية اقتصادية أعلى

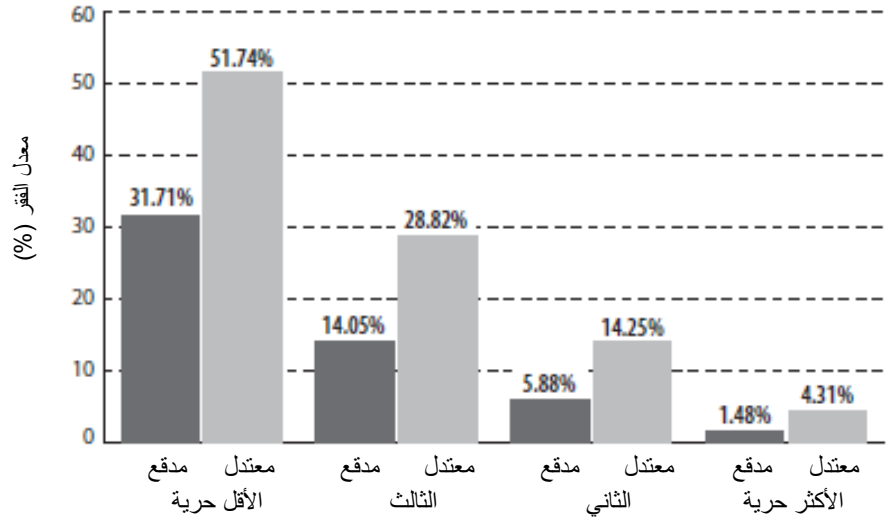

التقسيم الربع سنوي للحرية الاقتصادية

ملاحظة: معدل الفقر **المدقع** هو النسبة المئوية لسكان البلد الذين يعيشون على **١,٩٠ دولار** في اليوم الواحد، بينما معدل الفقر **المعتدل** هو النسبة المئوية لسكان البلد الذين يعيشون على ٣,٢٠ دولار في اليوم الواحد، وفقًا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١١.
المصادر: غوارنتني ولاوسون وهول ومورفي، ٢٠١٨، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٨، البنك الدولي، ٢٠١٨، مؤشرات التنمية العالمية؛ لمعرفة التفاصيل، انظر كونورز، ٢٠١١.

الشكل ج: الحرية الاقتصادية والعُمر المتوقع

العمر المتوقع هو ٧٩,٥ سنة في الربع الخاص بالبلدان الأعلى حرية اقتصادية مقارنة بـــ٦٠,٤ سنة في الربع الخاص بالبلدان الأدنى. ولا يعكس ذلك المكاسب المتعلقة بالرخاء التي تكون الحرية الاقتصادية سببًا فيها فحسب، والتي تنعكس على الرعاية الصحية والنظام الغذائي والتعليم، بل يعكس أيضًا حقيقة تمكن الأفراد من اتخاذ أفضل الخيارات لأنفسهم عندما يكونوا أحرارًا في القيام بذلك.

الشكل ج: الحرية الاقتصادية والعُمر المتوقع

معدل الأعمار أطول ١٥ عامًا في البلدان الأكثر حرية اقتصادية مقارنة بالبلدان الأقل حرية.

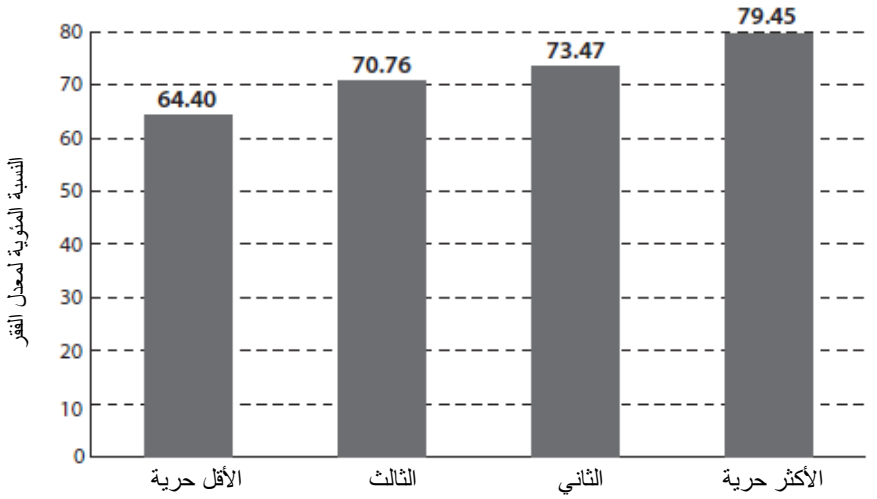

التقسيم الربع سنوي للحرية الاقتصادية

المصادر: غوارنتني ولاوسون وهول ومورفي، ٢٠١٨، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٨، متوسط درجة قائمة الحرية الاقتصادية، ١٩٩٥-٢٠١٦، البنك الدولي (٢٠١٧)، مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل د: الحرية الاقتصادية والحريات الأخرى

حينما تمتلك الحكومة سلطة تحديد قدرة الأفراد على توفير المأكل والملبس والمسكن والتعليم لأسرهم، والاحتفاظ بوظيفتهم والحصول على ترقية، وتقييد قدرتهم على المضي قدما في حياتهم بطرق أخرى، فإن الحكومة تكون لديها جميع الأدوات التي تحتاج إليها لقمع الحريات الأخرى، على الأقل إلى أن تصبح الحياة غير محتملة وتنقلب الأمور إلى العنف. وعندما تكون الحرية الاقتصادية غائبة، فإن الأفراد والأسر يضطرون إلى الاعتماد على عطف الحكومة كي يستمروا في حياتهم، أما الحرية الاقتصادية فإنها تعطي الناس الاستقلالية الاقتصادية وتقلل من الاعتماد على الحكومة، ما يفتح الطريق أمام زيادة مساحة الحريات الأخرى. والدراسات التجريبية تؤيد الربط بين الحرية الاقتصادية وغيرها من الحريات والديمقراطية (جريسولد، ٢٠٠٤؛ داوسون، ١٩٩٨). وقد تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذه الإحصائيات من منظمة فريدوم هاوس، التي تقيس مدى الحرية على مقياس متدرج من ١ إلى ٧، حيث يعبر الرقم ١ عن أعلى قدر من الحرية، بينما يعبر الرقم ٧ عن أقل قدر من الحرية.

الشكل د: الحرية الاقتصادية والحقوق السياسية والحريات المدنية

زيادة الحرية الاقتصادية ترتبط بزيادة الحقوق السياسية والحريات المدنية

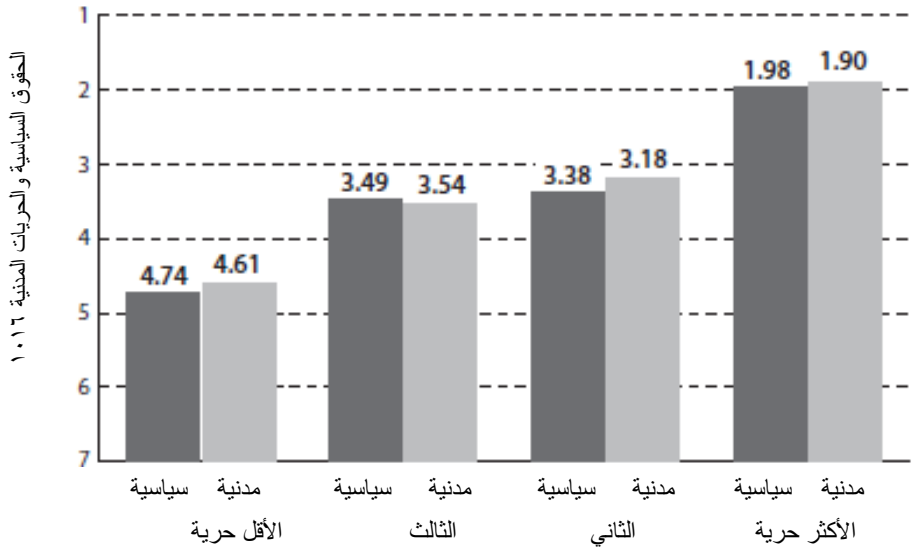

التقسيم الربع سنوي للحرية الاقتصادية

ملاحظة: يتم قياس **الحقوق السياسية** و**الحريات المدنية** على مقياس من ١:٧، رقم ١ أعلى درجة من الحقوق السياسية والحريات المدنية، ورقم ٧ هو الأدنى.
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول ومورفي، ٢٠١٨، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٨، البنك الدولي، ٢٠١٨، مؤشرات التنمية العالمية

الشكل هـ: الحرية الاقتصادية والسعادة

زعم المعارضون للحرية الاقتصادية أن الازدهار الذي تصنعه الحرية الاقتصادية ليس مقياسًا ملائمًا لرفاهية الإنسان؛ وأنه بدلاً من ذلك يجب أن نهتم بسعادة الإنسان. وهم يزعمون أن معدلات هذه السعادة في البلدان الاشتراكية أعلى. ولا يستند هذا الزعم عادةً إلى أي دليل، بل على العكس يشير عدد كبير من الأبحاث التي تُجرَّى حاليًا إلى أن الحرية الاقتصادية "تخلق أسباب" السعادة (أو الرضا عن الحياة). ويوضح الشكل "د" السعادة المُقاسة على مؤشر السعادة للأمم المتحدة على مقياس متدرج من ٠ إلى ١٠. وكما يتبين، تود الشعوب أن تتمتع بالحرية في حياتها الخاصة (انظر بيتليك وردين ورود، ٢٠١٥).

الشكل هـ: الحرية الاقتصادية ومؤشر السعادة العالمي للأمم المتحدة

الناس في البلدان ذات الحرية الاقتصادية الأعلى يميلون إلى أن يكونوا أكثر سعادة

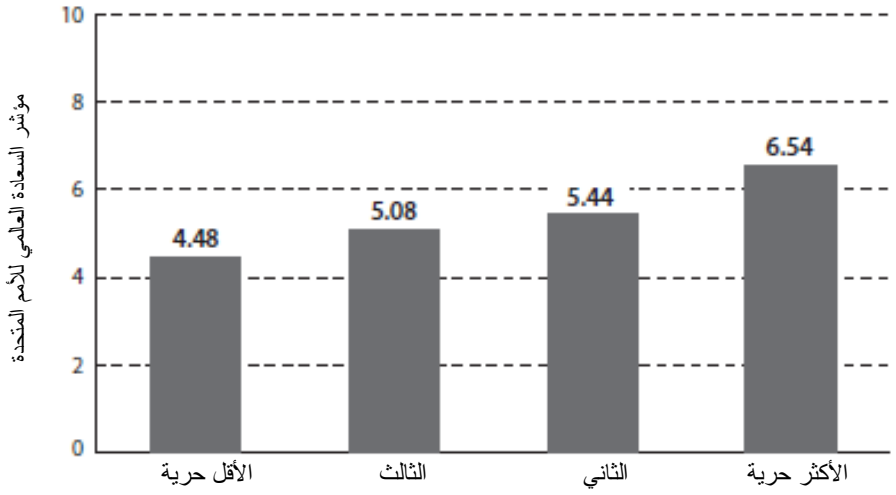

التقسيم الربع سنوي للحرية الاقتصادية

ملاحظة: "تستند التصنيفات على إجابات الناس على سؤال تقييم الحياة الرئيسي وهذا ما يسمى "سلم كانتريل" فهو يطلب من المستطلعين التفكير في سلم مع أفضل حياة ممكنة لهم تكون رقم ١٠، وأسوأ حياة ممكنة تكون ٠، ثم يطلب منهم تقييم حياتهم الحالية على مقياس من ٠ على ١٠." البيانات لعام ٢٠١٥.
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول ومورفي (٢٠١٨)، *الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٨* : متوسط درجة قائمة الحرية الاقتصادية، ١٩٩٥-٢٠١٦؛ الأمم المتحدة (٢٠١٦)، *تحديث تقرير السعادة العالمي ٢٠١٦* .

الشكل "و": الحرية الاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين

في البلدان التي تتمتع بحرية اقتصادية حقيقية، يُعامَل الأفراد على أساس المساواة بينهم كأفراد عاديين وليس كأفراد ضمن فئة مميزة، سواءً كان التمييز على أساس القبلية أو الدين أو المجموعة العرقية أو الجنس.

يقيس *مؤشر عدم المساواة بين الجنسين* للأمم المتحدة عدم المساواة على مقياس متدرج من ٠ (انعدام التمييز على أساس النوع) إلى ١ (عدم المساواة المُجحِّف). وتسجل البلدان الأقل حرية اقتصادية ٠,٤٦، ما يمثل مستوى أعلى نسبيًا من انعدام المساواة بين الجنسين، بينما تسجل البلدان الأكثر حرية ٠,١٨.

الشكل و: الحرية الاقتصادية ومؤشر الأمم المتحدة لعدم المساواة بين الجنسين

يميل الناس في البلدان ذات الحرية الاقتصادية الأعلى إلى المساواة أكثر بين الجنسين

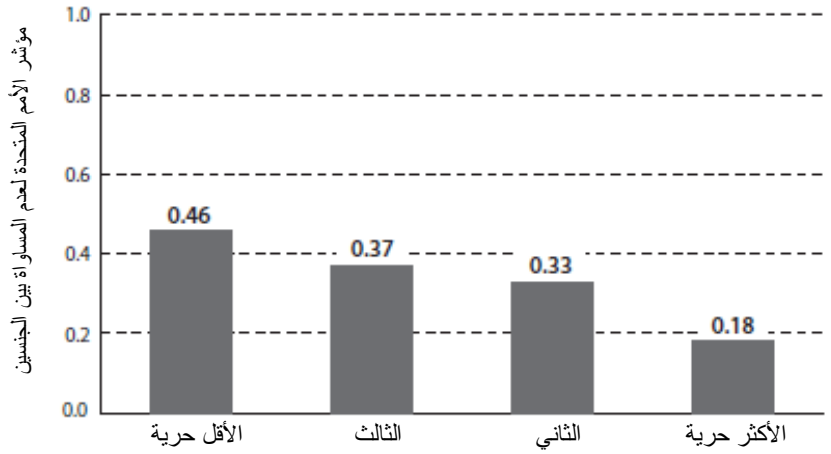

التقسيم الربع سنوي للحرية الاقتصادية

ملاحظة: "يعكس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين العيب القائم على نوع الجنس في ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية، والتمكين وسوق العمل، بالنسبة لكثير من البلدان، حيث تسمح البيانات ذات النوعية المعقولة والتي تتراوح بين "صفر" حيث يتساوى الرجال والنساء معاً و"١" حيث تقل الأجور بين الجنسين إلى أدنى مستوى ممكن في جميع الأبعاد المقاسة، البيانات لعام ٢٠١٥.
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول ومورفي (٢٠١٨)، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٨، برنامج التنمية للأمم المتحدة، (٢٠١٦)، جدول ٥: مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

نأمل في أن يكون تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" رسالة تذكير في الوقت المناسب بأهمية القيام بإصلاحات حقيقية من أجل زيادة مساحة الحرية الاقتصادية والازدهار على مستوى المنطقة، والأهم من ذلك أن التقرير يقدم مقياسا موضوعيا ويحظى بالاحترام للإصلاح الواقعي، ويستطيع الأشخاص والحكومات في المنطقة الاستعانة به كمرجع يمكن الاعتماد عليه، حيث إن هذا التقرير يفرق بين الخطاب الإنشائي عن الإصلاح ورأسمالية المحسوبيّة وبين واقع الإصلاح الفعلي، ولن تنعكس المكاسب الناتجة من الحرية الاقتصادية على هذا المؤشر إلا عندما تشهد حريات الناس زيادة حقيقية ويتوارى خجلا الخطاب الإنشائي الذي لا تصاحبه أي إصلاحات.

إن الحرية الاقتصادية تعبر عن مدى قدرة الفرد على ممارسة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة، وتقوم الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحق المرء في الاحتفاظ بما يكتسبه والأمن على حقه في ممتلكاته. ومن السهل فهم آليات الحرية الاقتصادية، فأي معاملة يدخل فيها طرفان بحرية يجب أن تكون نافعة لكليهما معا، وأي معاملة لا تفيد كلا الطرفين معا سوف يرفضها الطرف الذي لم يحقق ما يبتغيه. وهذا الأمر له انعكاسات على مستوى الاقتصاد بأكمله، فالمستهلكون الذين هم أحرار في الاختيار لن يجذبهم سوى التميز في الجود والسعر، ويكون على المنتج أن يعمل باستمرار لتحسين سعر وجودة المنتجات الحالية أو ابتكار منتجات جديدة، وبدون ذلك فإن المستهلكين لن يدخلوا بحرية في معاملات مع ذلك المنتج. وهناك ملايين الملايين من المعاملات التي تجري كل يوم على أساس تبادل المنفعة، ما يعزز الديناميكية التي تحفز رفع الإنتاجية والازدهار في جميع مكونات الاقتصاد.

وهذا هو التقرير الرابع عشر الذي نصدره عن الحرية الاقتصادية في العالم العربي، حيث صدر التقرير الأول ضمن "تقرير التنافسية في العالم العربي لعام ٢٠٠٥" (لوبيز كلاروس وشواب، ٢٠٠٥)، أما التقرير الثاني والتقارير التالية له فقد تولى نشرها مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان ومعهد فريزر، ومنذ عام ٢٠٠٨ شارك المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (كان مقره في السابق يقع في القاهرة، قبل نقله إلى العاصمة الأردنية عمان) التابع لمؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية. وقد استحوذ تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" منذ ظهوره لأول مرة على اهتمام متزايد عاما بعد عام، وتتبع أهميته من كونه أداة لقياس مدى ما تتمتع به البلدان العربية من حرية اقتصادية.

ويضيف المؤشر الذي يتضمنه هذا التقرير البيانات الخاصة بعام ٢٠١٦، وهو أحدث الأعوام التي تتوافر عنها بيانات كاملة، كما نحاول أيضا تجاوزه إلى تقديم بعض البيانات المبكرة لعام ٢٠١٧ في كل من جداول بيانات الدول وملخصات الدول، بالإضافة إلى إعادة حساب النتائج الخاصة بالأعوام السابقة بناءً على البيانات المنقحة الصادرة عن البنك الدولي والتي تم إعدادها من أجل قاعدتي بيانات "ممارسة أنشطة الأعمال" و"مؤشرات التنمية العالمية" التابعتين له. وقد تم بناء تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" على غرار التقارير السنوية الصادرة من سلسلة "الحرية الاقتصادية في العالم" (انظر غوارتني ولاوسون وهول ومورفي، ٢٠١٨).

وتعتبر هذه النتائج مهمة جدا بالنسبة للمستثمرين والشركات العاملة أو حتى تفكر في العمل بهذه المنطقة، فمن الممكن أن تتمحور جهود إيجاد مناخ ملائم وجاذب للمستثمرين في العالم العربي حول الجوانب التي يتناولها هذا التقرير، باعتبارها أفضل الممارسات في مجال ممارسة أنشطة الأعمال.

لمحة عن النتائج والتقييم

احتلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين قمة تصنيف أكثر البلدان تمتعا بالحرية الاقتصادية في العالم العربي بفوارق ضئيلة، حيث سجلت كل دولة منهما ٨,٠ من ١٠. أما المملكة الأردنية الهاشمية، فقد احتلت المركز الثالث حيث سجلت ٧,٩.

البلدان الثلاثة التي احتلت قاع التصنيف فهي ليبيا، التي تعتبر أقل البلدان في العالم العربي من حيث الحرية الاقتصادية بتقييم ٤,٣، تليها الجمهورية العربية السورية بتقييم ٤ ، وتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة بين أقل البلدان حرية اقتصادية بتقييم ٥,٣.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، سجّل متوسط تقييم الدول العربية انخفاضًا ملحوظًا، إذ تدرج التقييم من ٧,٠ في عام ٢٠١٢ إلى ٦,٥ في عام ٢٠١٦، كما تشير أحدث البيانات المتاحة. ونظرًا لعدم إتاحة تقييم الصومال في السنوات السابقة، فلم تستخدم لحساب متوسط التقييم لعام ٢٠١٦.

أبحاث حول الحرية الاقتصادية

إن زيادة مساحات الحرية الاقتصادية، التي هي في حقيقتها عودة إلى النموذج العربي التقليدي لحرية التجارة والأسواق المفتوحة، من شأنها أن تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه المنطقة وتوليد الديناميكية الاقتصادية اللازمة لخلق فرص العمل والازدهار اللذين تحتاجهما المنطقة للوصول إلى مستقبل مشرق، ذلك أن عهودا من هيمنة الحكومات على الاقتصاد واستبدال الواردات وغيرها من أشكال استغلال السلطة الحكومية في توجيه الاقتصاد لم تؤدي إلى الازدهار، بل لم تكن من نتيجة لتصاعد رأسمالية المحسوبيّة في كثير من البلدان سوى نهب الدولة وزرع الانقسامات داخل المجتمع، لتترك الناس في نفس الحالة المتردية التي كانوا عليها في السابق، أو حتى في حال أكثر ترديًا مما كانوا عليه في أي وقت مضى.

وتتباين الحرية الاقتصادية عن كل من اشتراكية المحسوبيّة ورأسمالية المحسوبيّة، ففي ظلها تكون الأسواق مفتوحة أمام الجميع وليس ذوي الغنى والنفوذ فقط، ويفوز بالوظائف والعقود من يمتلكون أفضل القدرات وليس أصحاب المعارف فقط، ويتمتع رواد الأعمال بحرية إنشاء أنشطتهم التجارية الخاصة بهم دون أن يواجهوا فسادا وعراقيل لا داعي لها. وتعتبر سيادة القانون بلا تحيز ووجود ضوابط تنظيمية ميسرة تسمح للنشاط التجاري بالنجاح وخلق فرص العمل والازدهار أمورا حيوية بالنسبة للحرية الاقتصادية، فقد انتهت مجموعة كبيرة من الأبحاث التجريبية إلى أن الحرية الاقتصادية هي المفتاح لتوطيد الازدهار، وخاصة بين الدول ذات الاقتصادات الناشئة، كما بينت دراسات مدعومة الحقائق ومنشورة في كبرى المجلات العلمية الأكاديمية أن الحرية الاقتصادية تساهم في تعزيز النمو والازدهار وغير ذلك من النتائج الإيجابية.

ومن البديهي أن يتوقع المرء أن تحدث الحرية الاقتصادية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، لأن الحرية الاقتصادية تخلق مناخا يسمح للأفراد والشركات بتخصيص مواردها لما يحقق أكبر نفع أو استخدام نهائي. غير أن هذه المسألة تعد في جوهرها مسألة تجريبية، فقد توصلت واحدة من أولى الدراسات التي أجراها إيستون ووكر (١٩٩٧) إلى أن التغيرات في الحرية الاقتصادية يكون لها تأثير كبير على مستوى الدخل الثابت أو المستقر، حتى بعد يؤخذ في الاعتبار مستوى التكنولوجيا ومستوى تعليم العمالة ومستوى الاستثمار، كما أثبتت الدراسة التي أجراها دي هان وستيرم (٢٠٠٠) تجريبيًا أن إحداث تغييرات إيجابية (سلبية) في مساحة الحرية الاقتصادية يؤدي إلى تغييرات إيجابية (سلبية) في معدلات النمو الاقتصادي. وعند النظر إلى بمؤشر الحرية الاقتصادية الذي تم نشره في دراسة غوارتني ولاوسون وبلوك (١٩٩٦) والبيانات الخاصة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ٨٠ دولة، فإننا نجد أن النتائج التي توصلوا إليها تبين، بعد أخذ المستوى التعليمي والاستثمار والنمو السكاني في الاعتبار، أن إحداث تغييرات في مساحة الحرية الاقتصادية له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

وقد قام غوارتني ولاوسون (٢٠٠٤) بدراسة تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي، ولكن اهتمامهما تركز بشكل خاص على الاستثمار والإنتاجية، وتوصلا إلى أن الحرية الاقتصادية تساهم بقوة في تعزيز الاستثمار، فالبلدان التي سجلت درجة أقل من ٥ على مقياس الحرية الاقتصادية (الذي يتدرج من صفر إلى ١٠، بحيث أنه كلما ارتفعت الدرجة على ذلك المقياس دل ذلك على ارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية) اجتذبت استثمارات بقيمة ٨٤٥ دولار أمريكي لكل فرد عامل على مدار الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى ٦٨ دولار أمريكي فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل فرد عامل. أما البلدان التي سجلت درجة حرية اقتصادية أعلى من ٧ فقد اجتذبت استثمارات بقيمة ١٠،٨٧١ دولار أمريكي لكل فرد عامل، منها استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٣،١١٧ دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الاستثمارات أكثر إنتاجية في البلدان المتمتعة بالحرية الاقتصادية، فمع تثبيت العوامل التي يعتقد أنها تؤثر على النمو والإنتاجية، مثل

نصيب الفرد المبدئي من إجمالي الناتج المحلي والموقع الاستوائي والموقع الساحلي والتغير في الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار العام، توصل غوارتني ولاوسون إلى أن حدوث زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في أي بلد يتمتع بالحرية الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,٣٣ نقطة مئوية، في حين أن حدوث نفس الزيادة في الاستثمار الخاص في أي بلد أقل تمتعا بالحرية الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,١٩ نقطة مئوية. بعبارة أخرى، فإن الاستثمار في البلدان ذات الحرية الاقتصادية (أي التي سجلت درجة أعلى من ٧) له تأثير إيجابي على النمو يزيد بنسبة ٧٠% عن الاستثمار في البلدان ذات المستويات المتدنية من الحرية الاقتصادية (أي التي سجلت درجة أقل من ٥). وباستخدام نفس النموذج الانحداري، قام غوارتني ولاوسون أيضا بحساب تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الكلي من خلال كل من الآثار المباشرة وغير المباشرة، ووجدا أنه لو قامت دولة ما برفع حريتها الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة (على مقياس متدرج من صفر إلى ١٠) في حقبة الثمانينيات، لكانت قد شهدت ارتفاعا في النمو بمقدار ١,٩ نقطة مئوية سنويا على مدار الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠. وبالنظر إلى ارتفاع معدلات النمو المرتبطة بالحرية الاقتصادية، فقد وجدا أيضا أن الحرية الاقتصادية تفسر على المدى البعيد أكثر من ثلثي التباين بين البلدان في إجمالي الناتج المحلي.

كذلك فإن ارتفاع مساحات الحرية الاقتصادية تساهم في الحد من الفقر (نورتون وغوارتني، ٢٠٠٨)، فعلى وجه التحديد كان معدل الفقر المرجح البالغ دولارا واحدا في اليوم يمثل ٢٩,٧% عام ٢٠٠٤ بالنسبة للبلدان ذات تقييمات الطاقة والغذاء والمياه الأقل من ٥، بينما لم يكن يمثل سوى ٧,٧% بالنسبة للبلدان ذات تقييمات الطاقة والغذاء والمياه التي تتراوح بين ٦ و٧، ويتراجع معدل الفقر البالغ دولارين في اليوم من ٥١,٥% إلى ٤٦,٢% إلى ٣٨,٩% كلما انتقلنا من الاقتصادات الأقل حرية إلى الاقتصادات الأكثر حرية. وفضلا عن ذلك، فإن ارتفاع تقييم الطاقة والغذاء والمياه بمقدار وحدة واحدة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥ كان يرتبط بانخفاض قدره ٥,٢١ نقطة مئوية في معدل الفقر البالغ دولارا واحدا في اليوم وانخفاض قدره ٥,٢٢ نقطة مئوية في معدل الفقر البالغ دولارين في اليوم. أيضا فقد قام نورتون وغوارتني بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية ومقاييس الرفاهية الأخرى، ففي أقل الاقتصادات تمتعا بالحرية يحصل ٧٢,٦% فقط من السكان على المياه الآمنة، مقارنة بنسبة تقارب ١٠٠% في أكثر الاقتصادات حرية، ويتجاوز متوسط العمر المتوقع في المجموعة التي تغلب عليها الحرية ٢٠ عاما، وهو أعلى من نظيره في تلك الاقتصادات التي يغلب عليها عدم الحرية، وعدد الأطباء لكل ألف نسمة في الاقتصادات التي تغلب عليها الحرية يتجاوز ضعف عددهم في الاقتصادات التي يغلب عليها عدم الحرية، ومن كل ألف ولادة هناك ٦٤ طفلا في الاقتصادات التي تغلب عليها الحرية يظلون على قيد الحياة كل عام أكثر من البلدان التي يغلب عليها عدم الحرية، ومن كل ألف طفل دون سن الخامسة هناك ١٠٩ أطفال في البلدان التي تغلب عليها الحرية يظلون على قيد الحياة كل عام أكثر من تلك البلدان التي تتسم في الغالب بعدم الحرية.

وتشير دراسة لمعهد فريزر أجراها كل من إندرا دي سويسا وكريشنا شايتانيا فادلاماناتي (٢٠١٤) إلى أن الحرية الاقتصادية تحد من النزاعات عن طريق إيجاد بدائل أكثر جدوى، ففي البلدان المحرومة من الحرية الاقتصادية ربما تكون المجازفة الأعلى مردودا هي السلب والنهب عن طريق العراك المنطوي على العنف، بينما في ظل الحرية الاقتصادية تكون لدى الأفراد فرصة الاعتناء بأنفسهم وأسرهم من خلال الاقتصاد الطبيعي.

شكل ز: ملخص تصنيفات الحرية الاقتصادية لدول العالم العربي لعام ٢٠١٦

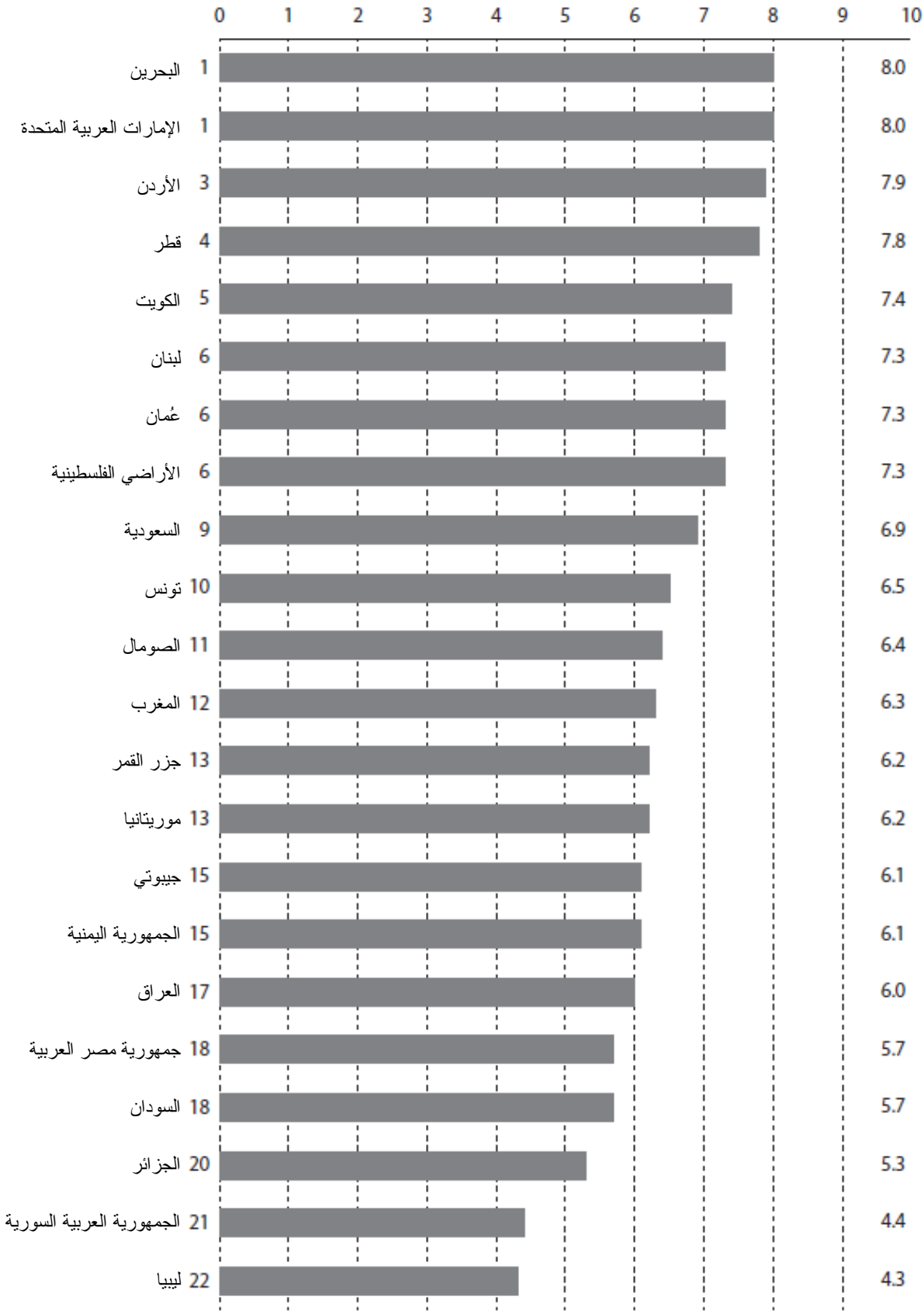

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية / مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عُمان / معهد فريزر

ملخصات الدول

في هذا القسم سوف نتناول نتائج الدول لهذا العام مقارنة بالأعوام السابقة مع تحليل البيانات المتاحة لاستقراء النتائج المستقبلية، وقد تم إدراج البلدان في القائمة بناءً على مستوى الحرية الاقتصادية من الأكثر حرية نزولا إلى الأقل حرية. وقد تمكننا هذا العام من تقييم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية والبالغ عددهم ٢٢ دولة.

يقيس هذا المؤشر العقبات التي واجهت الدول التي سعت إلى الحرية الاقتصادية وهي العقبات التي وضعتها الحكومات والنخب في هذه الدول. ولا يقيس هذا المؤشر تأثير العنف الخارجي والداخلي. ويُرجى أيضًا ملاحظة أن الوكالات الإحصائية تقوم بتحديث البيانات بمرور الوقت؛ إذ تصبح هناك معلومات أكثر متاحة. وبنفس الطريقة يتم تحديث الدرجات الواردة في هذا التقرير، ولذلك قد تختلف الدرجات والمراكز الواردة في الإصدارات السابقة عن تلك التي وردت في تقرير هذا العام بفارق ضئيل. وبالرغم من أن التغييرات الحادثة في هيكل المؤشرات كان لها تأثيرًا على بعض الدرجات المطلقة، إلا أن تأثيرها على الدرجات النسبية كان ضئيلاً.

١ البحرين

صعدت البحرين مع دولة الإمارات إلى المركز الأول في تقرير هذا العام، بعد أن كانت في المركز الثاني العام الماضي لترتفع درجتها من ٧,٩ إلى ٨,٠، وارتفعت درجتها في حجم الجهاز الحكومي من ٦ إلى ٨,٣، وقفزت من المركز الثامن إلى المركز الثالث، وارتفع مركزها في الهيكل القانوني وحماية الملكية إلى المركز الخامس بعد أن كانت في المركز السادس العام الماضي، وظلت درجة البحرين ٦,٨ لتبقى في المركز الأول من حيث إمكانية الحصول على نقد مستقر، وارتفعت درجتها من ٩,٧ إلى ٩,٨. وفي مجال حرية التجارة الدولية، وانخفضت درجتها من ٧,٨ إلى ٧,٧ لكنها ظلت في المركز الرابع. وأخيرًا، فيما يتعلق بتنظيم سوق العمل والائتمان والنشاط التجاري، فقد انخفضت درجة البحرين من ٨,٣ إلى ٧,٦، وتراجعت إلى المركز الثالث بعد أن كانت في المركز الأول.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١ الإمارات العربية المتحدة

تحتفظ الإمارات العربية المتحدة مع البحرين بالمركز الأول في تقرير هذا العام بدرجة ٨,٠، وانخفضت درجتها الخاصة بحجم الجهاز الحكومي بمقدار ٠,٤ درجة لتصل إلى ٦,٧ وبهذا تحتل المركز الثامن، وانخفضت درجتها في هذه المنطقة انخفاضًا ملحوظًا على مدى العقد الماضي، إذ انخفضت عن ٨,٦ في ٢٠٠٧. وظلت درجة الإمارات الخاصة بالهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية ٨,٠، وظلت تحتل الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في هذا المجال. وارتفعت درجتها في النقد المستقر من ٩,٤ إلى ٩,٥ لتحتل بذلك المركز التاسع الذي احتلته العام الماضي. واحتلت الإمارات المركز الأول في حرية التجارة، لتصعد بذلك من المركز الثاني، بعد وصول درجتها إلى ٨,٣ مقارنة بدرجتها العام الماضي والتي سجلت ٨,١. وفيما يتعلق بتنظيم النشاط التجاري وسوق العمل والائتمان فقد سجلت الإمارات ٧,٦ درجة، ولكنها تقدمت من المركز الخامس إلى المركز الثالث.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٣ الأردن

تحتل الأردن المركز الثالث هذا العام بدرجة ٧,٩ بعد أن كانت درجتها ٨,١. وفيما يتعلق بحجم الجهاز الحكومي، تراجعت الأردن من المركز الثالث إلى المركز الرابع، وانخفضت درجتها من ٨,٤ إلى ٨,٠. وفي جانب الهيكل القانوني وحقوق حماية الملكية، ظلت تحتل المركز الثامن؛ إلا أن درجتها انخفضت من ٧,١ إلى ٧,٠. ومن حيث إمكانية الحصول على نقد مستقر، لا تزال تحتل الأردن المركز الثاني بدرجة ٩,٧. وانخفضت درجتها بشأن حرية التجارة الخارجية إلى ٨,٠ بعد أن كانت ٧,٧ لتتراجع من المركز السادس إلى السابع. وأخيرًا، فيما يتعلق بتنظيم النشاط التجاري وسوق العمل والائتمان، فقد انخفضت درجة الأردن ٠,٢ لتصبح ٧,٢، إلا أنها تقدمت من المركز الخامس إلى المركز الرابع.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٤ قطـر

احتلت قطر المركز الرابع بعد أن كانت في المركز السابع، رغم أن درجتها ظلت ٧,٦. وشهدت درجتها في مجال حجم الجهاز الحكومي ثباتًا عند ٦,٤ بدون تغيير لتأتي بذلك في المركز الحادي عشر. ولم يطرأ أي تغيير على درجتها فيما يخص الهيكل القانوني حيث ظلت درجتها ٧,٥ في المركز السادس، وهو المركز نفسه الذي احتلته العام الماضي. وفي مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر، كانت درجتها ٩,٧ درجة صعودًا من ٩,٣ درجة وقفزت من المركز الحادي عشر إلى المركز الثاني في التصنيف. ولم يشهد مجال حرية التجارة الخارجية أي تغيير عن درجته السابقة وهي ٧,٧ وصعدت في الترتيب من المركز الثامن إلى السابع. وهوت درجة قطر في تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل من ٧,١ درجة إلى ٦,٩ وحلّت في المركز التاسع وبذلك تراجعت مركزًا واحدًا عن العام السابق.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٥ الكويـت

حافظت الكويت على مركزها الخامس، ولكن انخفضت درجتها من ٧,٥ إلى ٧,٤، وتراجع مركزها في جانب حجم الجهاز الحكومي من المركز العاشر إلى المركز الثالث عشر وكذلك انخفضت درجتها من ٦,٥ إلى ٦,٢. وظلت في المركز الخامس، الذي تحتله منذ العام الماضي، وفي جانب الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية انخفضت درجتها من ٧,٠ إلى ٦,٨. وارتفعت درجة الكويت في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر من ٩,٦ إلى ٩,٧. ولكن تراجع مركزها من السادس إلى الثالث، وكان مركزها في حرية التجارة الخارجية هو العاشر كما كان في العام الماضي، ولكن ارتفعت درجتها من ٦,٥ إلى ٦,٦. وبالنسبة لجانب تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل، فقد ظلت درجتها ٧,٨، ولكنها صعدت إلى المركز الأول بعد أن كانت في المركز الثاني.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٦ لبنـان

جاء لبنان في المركز السادس في تقرير هذا العام صعودًا من المركز السابع الذي احتله في العام الماضي. وارتفعت درجته من ٧,٢ إلى ٧,٣. وظلت درجته في حجم الجهاز الحكومي من ٨,٩ درجة ليحتل المركز الثاني. وظلت درجته في الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية ٥,١ درجة ليتراجع مركزًا واحدًا في التصنيف ويأتي في المركز الرابع عشر. ومن حيث إمكانية الحصول على نقد مستقر، ارتفعت درجة لبنان من ٩,٣ إلى ٩,٤ وارتفع تصنيفه من المركز الحادي عشر إلى العاشر. وفيما يتعلق بحرية التجارة على الصعيد العالمي، ارتفعت درجة لبنان من ٥,٨ إلى ٥,٩، وبالمثل تقدم مركزه من الرابع عشر إلى الثالث عشر. أما في جانب تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل، ارتفعت درجة لبنان من ٧,٠ إلى ٧,١، ليحتل المركز الثامن، مثلما حدث في العام الماضي.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٦ عُمـــان

احتلت سلطنة عمان المركز السادس في تقرير هذا العام، بعد أن كانت في المركز السابع لترتفع درجتها من ٧,٢ إلى ٧,٣. وكان حجم الجهاز الحكومي هو الجانب الأكثر سلبية من حيث التأثير على الدرجة الكلية للسلطنة، إذ ظلت درجتها ثابتة عند ٤,٥، لتستقر في المركز الثامن عشر وهو المركز نفسه الذي احتلته العام الماضي. وعلى الجانب الآخر، كان الوضع جيدًا مع عمان في مجال الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية إذ ظلت درجتها ثابتة عند ٧,٤، ليرتفع تصنيفها من المركز الثاني إلى المركز الثالث. وفي جانب إمكانية الحصول على نقد مستقر، ارتفعت درجة سلطنة عمان من ٩,٥ إلى ٩,٦ وتقدم مركزها من الثامن إلى الخامس. وارتفعت درجة عمان بمقدار ٠,١ في مجال حرية التجارة الخارجية لتسجل ٧,٤ نقطة، لتظل في المركز السادس. وبالنسبة لتنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل، فقد ارتفعت درجة عمان من ٧,٤ إلى ٧,٥، لتظل في المركز السادس.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٦ الأراضي الفلسطينية

احتلت الأراضي الفلسطينية المركز السادس، ولكن ظلت درجتها الكلية ٧,٣. وتراجعت من المركز الخامس إلى المركز السابع بدرجة ٧,٤ في مجال حجم الجهاز الحكومي، بينما انخفضت درجتها في مجال سيادة القانون من ٥,٦ إلى ٥,٤، لتتقدم إلى المركز العاشر بعد أن كانت في المركز الحادي عشر العام الماضي. وظلت درجة الأراضي الفلسطينية ٩,٧ في مجال النقد المستقر لتحتل المركز الثالث بعد أن كانت في المركز الأول، وفي مجال حرية التجارة الخارجية سجلت ٨,٠ درجة بعد أن كانت درجتها ٧,٩، لتتقدم من المركز الثالث إلى الثاني. وظل مركز الأراضي الفلسطينية في مجال التنظيم المركز الثالث عشر ودرجتها ٦,٢.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

٩ المملكة العربية السعودية

لم يتغير المركز التاسع للمملكة العربية السعودية عن العام الماضي وظلت درجتها ثابتة عند ٦,٩، وارتفعت درجة المملكة في مجال حجم الجهاز الحكومي من ٤,٠ إلى ٤,٢ وصعدت من المركز الحادي والعشرين إلى المركز التاسع عشر. وفيما يتعلق بالنظام القانوني وحقوق الملكية، فقد ظلت السعودية في المركز الثاني رغم أن درجتها انخفضت ٠,٢ نقطة لتصبح ٧,٥. وفي جانب إمكانية الحصول على نقد مستقر، ارتفعت درجة السعودية من ٩,٤ إلى ٩,٦، لتتقدم بذلك من المركز التاسع إلى المركز الخامس. وانخفضت درجتها في حرية التجارة من ٥,٩ إلى ٥,٧ نقطة، لكنها تراجعت من المركز الثالث عشر إلى المركز الرابع عشر، وأخيرا ارتفعت درجتها في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل من ٧,٤ إلى ٦,٣، لكن تصنيفها ظل في المركز السابع.

▲ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بتحسن الأوضاع في المستقبل القريب.

١٠ تونس

تقدمت تونس من المركز الحادي عشر إلى المركز العاشر وارتفعت درجتها الكلية من ٦,٤ إلى ٦,٥، وفي مجال حجم الجهاز الحكومي، انخفضت درجتها من ٦,٥ إلى ٦,٤ وتراجع مركزها من العاشر إلى الحادي عشر. وظلت تونس في جانب الهيكل القانوني عند درجة ٦,٥ والمركز الثامن، وبالنسبة لإمكانية الحصول على نقد مستقر ظلت درجة تونس ٧,٠ لتبقى في المركز السابع عشر، وظلت درجة تونس في مجال حرية التجارة الخارجية ٥,٥، لتصعد من المركز السابع عشر إلى السادس عشر، وأخيرا ظلت درجة تونس في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل كما هي ٦,٨ وبقيت مستقرة في المركز العاشر.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل.

١١ الصومال

تراجع الصومال من المركز العاشر إلى الحادي عشر لتنخفض درجته من ٦,٥ إلى ٦,٤ درجة. وفي مجال حجم الجهاز الحكومي ظلت درجته ٧,٨ ليتراجع بذلك من المركز الرابع إلى المركز السادس. وفي مجال سيادة القانون، احتل المركز الأخير؛ أي الثاني والعشرين الذي احتله في العام السابق أيضًا لتنخفض درجته من ٣,٤ إلى ٣,٣. وفي جانب إمكانية الحصول على نقد مستقر جاء في المركز الخامس عشر، وسجلت درجته ٨,٠ لتنخفض بذلك ٠,٢ عن العام الماضي، ليتراجع من المركز الأول إلى الثاني. وفي مجال التنظيم، ظلت درجته كما هي ٥,٥ وظل أيضًا ترتيبه في المركز الثامن عشر.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب، في ظل تزايد المخاطر التي تهدد الحرية الاقتصادية بسبب استمرار النزاع الدائر هناك.

١٢ المغرب

ظل المغرب في المركز الثاني عشر ودرجته ظلت ٦,٣، وقد ظلت درجته في حجم الجهاز الحكومي ٥,٩، ليظل بذلك في المركز الرابع عشر، كما كان الحال في العام الماضي. ومن حيث الهيكل القانوني وحماية الملكية، احتل المركز السابع، وهو نفس المركز الذي احتله العام الماضي، وانخفضت درجته من ٦,٤ إلى ٦,٣. وعلى صعيد إمكانية الحصول على نقد مستقر، ظل تصنيف المغرب في المركز السادس عشر وظلت درجته ٧,٣.وفي مجال حرية التجارة، تراجع المغرب ٠,١ نقطة ليسجل ٥,٧ درجة، إلا أنه ظل يحتل المركز الرابع عشر. وأخيرا استقرت درجة المغرب في مجال تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري عند ٦,١، وظل تصنيفه في المركز الرابع عشر.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١٣ جزر القمر

صعدت جزر القمر من المركز الرابع عشر إلى الثالث عشر، رغم ثبات درجتها عند ٦,٢، وظلت درجتها في جانب حجم الجهاز الحكومي ٥,٩ كما هي، واحتلت مجددًا المركز الرابع عشر. وفي جانب الهيكل القانوني ارتفعت درجة جزر القمر بمقدار ٠,١ نقطة لتصل إلى ٥,٢، لتصعد من المركز الثالث عشر إلى المركز الحادي عشر، وظلت درجتها في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر ٦,٢ وتقدمت من المركز التاسع عشر إلى الثامن عشر، وعلى صعيد حرية التجارة استقرت الدرجة عند ٦,٨ وظل تصنيفها عند المركز الثامن، أما درجتها في مجال التنظيم فقد ظلت ٦,٨ لتتقدم إلى المركز العاشر.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب.

١٣ موريتانيا

صعدت موريتانيا من المركز السادس عشر إلى الثالث عشر وارتفعت درجتها من ٦,١ إلى ٦,٢، وفي مجال حجم الجهاز الحكومي ارتفعت درجتها من ٤,٨ إلى ٥,٠ لتظل في المركز السابع عشر، وانخفضت درجتها في مجال الهيكل القانوني من ٤,٦ إلى ٤,٥، وتراجع مركزها من السادس عشر إلى السابع عشر. وارتفعت درجتها في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر من ٨,٢ إلى ٨,٣، إلا أن تصنيفها ارتفع من المركز الثالث عشر إلى الثاني عشر، وارتفعت درجتها من ٦,٢ إلى ٦,٣ في مجال حرية التجارة، لتحتل المركز الحادي عشر وهو نفس المركز الذي احتلته العام الماضي. وأخيرا ارتفعت درجة موريتانيا من ٦,٤ إلى ٦,٨ في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل، متراجعة من المركز الثاني عشر إلى المركز العاشر.

▲ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بتحسن الأوضاع في المستقبل القريب

١٥ جيبوتي

تراجعت جيبوتي مركزًا واحدًا في تقرير هذا العام لتأتي في المركز الخامس عشر، وسجلت درجة ٦,١ بمقدار ٠,١ أقل من درجتها في تقرير العام السابق، وقد انخفضت درجتها من ٤,٢ إلى ٤,١ في مجال حجم الجهاز الحكومي وتراجعت من المركز التاسع عشر إلى المركز الحادي والعشرين. وانخفضت درجتها من ٤,٤ إلى ٤,٢ في مجال الهيكل القانوني لتحتل المركز التاسع عشر الذي احتلته العام الماضي. وفي مجال الحصول على نقد مستقر، انخفضت درجتها من ٩,٦ إلى ٩,٤ وهبطت من المركز السادس إلى العاشر. وفيما يتعلق بحرية التجارة الخارجية ارتفعت درجتها بمقدار ٠,١ لتسجل ٦,١، وظلت في المركز الثاني عشر، وأخيرا ظلت درجتها في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل ٦,٩، وظلت في المركز التاسع.

▲ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بتحسن الأوضاع في المستقبل القريب.

١٥ اليمن

صعد اليمن في تقرير هذا العام من المركز الثامن عشر إلى الخامس عشر، بدرجة قدرها ٦,١ بعد أن كانت درجته ٥,٨، وفي مجال حجم الجهاز الحكومي ارتفعت درجته من ٧,٣ إلى ٧,٩، وصعد من المركز السادس إلى المركز الخامس. وبالنسبة للهيكل القانوني، سجل ٤,٥ درجة وارتفع مركزه من الثامن عشر إلى السابع عشر، وعلى صعيد النقد المستقر انخفضت درجته إلى حدٍ كبير من ٤,٧ إلى ٥,٦ ليظل في المركز الحادي والعشرين. وبخصوص حرية التجارة فقد صعد تصنيف اليمن من المركز التاسع إلى المركز الثامن، لترتفع درجته من ٦,٧ إلى ٦,٨، وسجل في مجال تنظيم النشاط التجاري والائتمان والعمل ٦,٤ درجة ليحتل المركز السادس عشر، وهو المركز نفسه الذي احتله العام الماضي.

▼ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تدهور في المستقبل القريب، بالإضافة إلى استمرار العنف والاضطرابات التي تشكل تهديدا للحرية الاقتصادية.

١٧ العراق

احتل العراق المركز السابع عشر، بدرجة قدرها ٦,٠ وهي الدرجة نفسها التي سُجلت في العام الماضي، وظلت درجة العراق في مجال حجم الجهاز الحكومي ثابتة عند ٥,٥، وظل في المركز السادس عشر. كما انخفضت درجته في مجال الهيكل القانوني من ٣,٩ إلى ٣,٨ وتراجع مركزًا واحدًا؛ ما وضعه في التصنيف الحادي والعشرين. وتراجعت درجة العراق في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر من ٩,٧ إلى ٩,٦ ليتراجع من المركز الأول إلى الخامس. وفي مجال حرية التجارة، ارتفعت درجته من ٥,٢ إلى ٥,٥ وصعد من المركز الثامن عشر إلى السادس عشر. وأخيرًا، في مجال الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري، انخفضت درجته من ٥,٧ إلى ٥,٣ وتراجع مركزه من السادس عشر إلى التاسع عشر.

■ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب، في ظل استمرار العنف والاضطرابات التي تشكل تهديدا للحرية الاقتصادية.

١٨ السودان

جاء السودان هذا العام في المركز الثامن عشر وهو نفس المركز الذي احتله العام الماضي، بالرغم من أن درجته انخفضت من ٥,٨ إلى ٥,٧. وظلت السودان في المركز الأول وسجلت درجة ١٠,٠ في مجال حجم الجهاز الحكومي، كما ظلت درجته في مجال الهيكل القانوني كما هي ٣,٩ ليحتل بذلك المركز العشرين، وهو نفس مركزه العام الماضي. وارتفعت درجة السودان في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر من ٥,٩ إلى ٦,٢ ليظل بذلك في المركز التاسع عشر، فيما ارتفعت درجته في مجال حرية التجارة الخارجية من ٣,٢ إلى ٣,١ صعودا من المركز العشرين إلى التاسع عشر الذي كان يحتله العام الماضي، على أن درجته في تنظيم النشاط التجاري والائتمان وسوق العمل ارتفعت من ٠,١ إلى ٥,٨ نقطة، مستقرا في نفس المركز الخامس عشر.

▼ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تدهور في المستقبل القريب، بالإضافة إلى استمرار العنف والاضطرابات التي تشكل تهديدا للحرية الاقتصادية.

١٨ مصـــر

تراجعت مصر على المؤشر الكلي من المركز الثاني عشر إلى الثامن عشر وانخفضت درجتها من ٦,٣ إلى ٥,٧، وارتفع حجم الجهاز الحكومي من ٦,٤ إلى ٦,٦، ليتقدم مركز مصر في هذا الجانب مركزين لتحتل المركز العاشر. وبالنسبة لمجال الهيكل القانوني ارتفعت درجة مصر من ٥,١ إلى ٥,٢ وتقدمت مركزين لتصل إلى المركز الحادي عشر، وفي مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر انخفض أداء مصر من ٨,٩ إلى ٨,٢ درجة وتراجعت من المركز الثاني عشر إلى المركز الثالث عشر، وانخفضت درجتها في مجال حرية التجارة من ٥,٧ إلى ٣,٣، لتحتل المركز الثامن عشر بعد أن كانت في المركز السادس عشر، وأخيرا ارتفعت درجة مصر في التنظيم إلى ٥,٣ كما كان الحال في العام الماضي، إلا أنها صعدت من المركز الثاني والعشرين إلى المركز التاسع عشر.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بتحسن الأوضاع في المستقبل القريب.

٢٠ الجـزائـر

احتلت الجزائر هذا العام المركز العشرين، وهو المركز نفسه الذي احتلته العام الماضي، وذلك بعد ارتفاع درجتها من ٥,٠ إلى ٥,٣. وارتفعت درجتها في مجال حجم الجهاز الحكومي بمقدار ٠,١ لتصل إلى ٤,٢، الأمر الذي رفعها من المركز العشرين الذي احتلته العام الماضي إلى المركز التاسع عشر. وظلت درجة الجزائر في الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية ٥,٢ لتقفز من المركز الثاني عشر إلى المركز الحادي عشر، وارتفعت درجتها في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر من ٧,٩ إلى ٨,٠، ما يضعها في المركز الرابع عشر وهو المركز نفسه الذي احتلته العام الماضي. وتعرضت درجة الجزائر في مجال حرية التجارة الخارجية لانخفاض حاد من ٣,٢ إلى ٢,٤، لترتفع في التصنيف من المركز التاسع عشر إلى الحادي والعشرين، وبذلك تصبح الجزائر هي ثالث الدول العربية الأقل حرية في هذا الجانب. وفيما يخص مجال التنظيم فقد ارتفعت درجتها من ٥,٥ إلى ٥،٧، في صعود بمقدار مركزين عن العام الماضي لتأتي في المركز السادس عشر.

▼ النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تدهور في الحرية الاقتصادية.

٢١ الجمهورية العربية السورية

انخفضت الدرجة الكلية للجمهورية العربية السورية من ٤,٧ إلى ٤,٤، وظلت في المركز الحادي والعشرين. وظلت درجة سوريا في مجال حجم الجهاز الحكومي كما هي عند ٦,٧، متراجعة من المركز التاسع إلى الثامن، وانخفضت درجتها في مجال الهيكل القانوني من ٥,٧ إلى ٥,٠، لتتراجع خمسة مراكز وتصبح في المركز الخامس عشر، على أن درجتها في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر ظلت ثابتة عند ٣,٣، محتفظة بنفس مركزها الثاني والعشرين والأخير الذي جاءت فيه العام الماضي. وفي جانب حرية التجارة، هوت سوريا بشكل ملحوظ من ٢,٣ إلى ١,٩، وظلت في المركز الثاني والعشرين والأخير. وأخيرا تراجعت درجة سوريا في مجال التنظيم من ٥,٤ إلى ٥,١، لتهبط من المركز العشرين إلى المركز الحادي والعشرين.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب، إلا أن استمرار العنف والاضطرابات يشكل تهديدا للحرية الاقتصادية.

٢٢ ليبيـا

سجلت ليبيا انخفاضا في درجتها من ٤,٧ إلى ٤,٣ لتتراجع من المركز الحادي والعشرين إلى الثاني والعشرين. وظلت ليبيا على درجتها في حجم الجهاز الحكومي كما هي ٣,٣ وفي المركز الثاني والعشرين، لتأتي في قاع التصنيف. وظلت درجة ليبيا في مجال الهيكل القانوني كما هي ٤,٦، غير أن مركزها ظل المركز السادس عشر. وعلى صعيد إمكانية الحصول على نقد مستقر انخفضت درجتها من ٦,٩ إلى ٥,٧ وتراجع مركزها من المركز الثامن عشر إلى المركز العشرين، وتراجعت درجتها في مجال حرية التجارة من ٣,٣ إلى ٣,١، وتراجعت في التصنيف من المركز الحادي والعشرين إلى التاسع عشر، وأخيرا في مجال تنظيم النشاط التجاري سجلت ليبيا ٥,٠، بانخفاض قدره ٠,٤ عن العام الماضي، لتحتل المركز الثاني والعشرين والأخير بعد أن كانت في المركز العشرين.

- النظرة المستقبلية: تنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل القريب، إلا أن استمرار العنف والاضطرابات يشكل تهديدا للحرية الاقتصادية.

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

بنيـة المؤشر

يضـم المؤشـر المعلن *للحرية الاقتصـادية في العالم العربي* نفس العناصـر الخمسـة التي يضـمها *مؤشـر الحرية الاقتصـادية على مسـتوى العالم*: التقرير السـنوي ٢٠١٨ (جوارتني ولاوسـون وهول ومورفي ٢٠١٨) ولكنه يشـتمل على ٤٥ مكونًا وليس ٤٢ مكونًا، حيث تم اسـتبدال بعض المكونات المسـتخدمة في مؤشـر الحرية الاقتصـادية على مستوى العالم والتي لم تتوفر بيانات ضـمنية بشـأنها على مستوى العالم العربي بمكونات مماثلة تغطي العالم العربي على نحو أشمل. وفي هذا العام، تم تصـنيف جميع الدول الأعضـاء في الجامعة العربية، وقد تم تسجيل عدد نقاط كل عنصر من العناصر الخمسة بأخذ متوسط المكونات التي يشملها كل عنصر، وقد اعتمد هذا التقرير على أحدث وأشـمل البيانات المتوفرة والتي تنسـب لعام ٢٠١٦ إلا أننا ننشـر بعض البيانات المتوفرة في الوقت الحالي والتي تخص عام ٢٠١٧.

العناصر الخمسة لمؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

١- حجم الحكومة: الإنفاق، والضرائب، والمشروعات،

٢- القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية،

٣- القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن،

٤- حرية التجارة على المستوى العالمي،

٥- تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري.

تم احتسـاب التصـنيف الكلي بأخذ متوسـط عدد نقاط العناصـر الخمسـة، حيث تم ترتيب كل مكون من المكونات على مقياس مدرج من صـفر إلى ١٠. ويصـف ملحق الملاحظات الإيضـاحية ومصـادر البيانات (ص ٥٠) الإجراءات المتبعة لتحديد عدد نقاط كل فئة على التدريج كما يقدم بعض التفاصـيل ذات الصـلة بالمصـادر والمنهجية.

تحريًا لاتسـاق النتائج اتُبعت في تقرير العام الجاري الحدود القصـوى والحدود الدنيا ذاتها التي اسـتخدمت في تقارير الأعوام السـابقة، ويشـار إلى أن الحدود القصـوى والدنيا التي اعتمد عليها التقارير هي الحدود العالمية وليسـت الإقليمية بناءً على وجود تفاوت طفيف في بعض المكونات بين الدول العربية وبعضـها وسـعيًا لوضـع الدول العربية ضـمن السـياق الأكثر اتسـاعًا، ومن ثم يشـير شـغل مركز متقدم إلى أن أداء الدولة التي حازت هذا المركز أداء جيد ليس على مسـتوى جيرانها الإقليميين فحسـب ولكن على مسـتوى ما عداها من الدول التي تدعم ممارساتها الحرية الاقتصادية حول العالم.

يضـم مؤشـر الحرية الاقتصـادية في العالم العربي بيانات وتصـنيفات جميع الدول الأعضـاء بالجامعة العربية والبالغ عددهم ٢٢ دولة، كما يشـمل مؤشـر الحرية الاقتصـادية على مسـتوى العالم سـت عشـرة دولة من بين هذه الدول، ويشـار إلى أن تصـنيف هذه الدول في كلا المؤشـرين يتشـابه إلى حد كبير على الرغم من اختلاف جملة المكونات المسـتخدمة في المؤشـر المعلن للحرية الاقتصـادية في العالم العربي اختلافًا طفيفًا، وقد تم احتسـاب النتيجة الإجمالية لواحد وعشرين دولة ضمها مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي إلا أنه لم يتسنَ حساب

النتيجة الإجمالية للدولة المتبقية لقصور البيانات.

اعتمد المؤشر المعلن للحرية الاقتصادية في العالم العربي على بيانات مجمعة من أطراف خارجية غير ذات صلة بالأطراف صاحبة البيانات، كما لم تستقَ أي بيانات أصلية من المؤسسات الراعية ضمانًا لموضوعيتها، وقد استخدم التقرير المعادلات ذاتها التي تحتسب النتائج على أساسها سنويًا، ومن ثم يتضح أن مؤلفي التقرير لم يكن لهم أي تأثير على مركز كل دولة فيه، كما أنه بوسع أي متخصص مطلع على التقرير إعادة فحص بيانات التقرير ليتأكد من الوصول للنتائج ذاتها.

طرح العناصر

فيما يلي وصف المتغيرات المستخدمة لقياس الحرية الاقتصادية وتفسير أسباب صلتها بالقياس[١]

العنصر ١: حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمشروعات

تشير المكونات الأربعة التي يشملها العنصر الأول إلى مدى تعويل الدول على الخيار الفردي والأسواق لتخصيص الموارد والسلع والخدمات دون التعويل على العملية السياسية، فعند زيادة الإنفاق الحكومي مقارنة بإنفاق الأفراد والأسر والمشروعات التجارية تنتقل صناعة القرار من أيدي الحكومة إلى أيدي الأفراد ومن ثم تقوض الحرية الاقتصادية، ويُعنى المكونان الأولان بهذا الأمر وهما الاستهلاك الحكومي بوصفه حصة من إجمالي الاستهلاك (١أ)، والتحويلات والمعونات بوصفهما حصة في إجمالي الناتج المحلي (١ب).

يشير الاستهلاك الحكومي (١أ) إلى مدى توفير الحكومة السلع والخدمات، فعلى سبيل المثال إذا قام موظفو الحكومة بشق طريق ما فإن ذلك يدخل في إطار الإنفاق الحكومي، إما إذا تم التعاقد مع شركة خاصة لشق الطريق فإن ذلك لا يدخل ضمن الاستهلاك الحكومي على الرغم من تصنيفه في إطار الإنفاق الحكومي، ومن ثم فإن نهج التعاقد التنافسي يبني الكفاءات ويحد من تسييس الاقتصاد حال تنفيذ هذه التعاقدات بحيادية، على الجانب الآخر من شأن التحويلات والمعونات إضعاف الأسواق لأنها تدعم السلطة والنفوذ السياسي دون دعم القدرة على إنتاج السلع وتوفير الخدمات التي يحتاجها المحيط العام ويتحمل نفقاتها.

يقيس المكون الثالث (١ج) مدى اعتماد الدول على المشروعات الخاصة والأسواق الحرة لإنتاج السلع وتوفير الخدمات دون المشروعات الحكومية، أما المكون الرابع (١د) فإنه يقوم على المعدل الحدي الأعلى للدخل مقارنة بالضريبة وحد الدخل الذي تفرض عليه الضريبة، فالمعدلات الحدية العالية للضرائب والتي تفرض على مستويات الدخل المنخفضة نسبيًا تسلب الأفراد ثمرة جهدهم وعملهم.

العنصر ٢: القانون التجاري والاقتصادي تأمين حقوق الملكية

يعد تأمين الأفراد والعقود والممتلكات القانونية عنصرًا محوريًا من عناصر الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني، فالنظام القانوني أهم الوظائف الداخلية للحكومة، وتأمين حقوق الملكية في ظل سيادة القانون أحد العوامل الجوهرية للحرية الاقتصادية، كما أن حرية التبادل، على سبيل المثال، تسلب مضمونها إذا لم يكن الأفراد يتمتعون بحقوق ملكية مضمونة تشمل تمتعهم بثمرة كدهم، كما أن عجز النظام القانوني للدولة عن تأمين حقوق

[١] يتبع الوصف إلى حد كبير ما جاء في دراسة (Gwartney and Lowson, 2006): ١٠ – ١٢.

الملكية وتنفيذ العقود وضمان تسوية النزاعات على نحو يرضي أطرافها من شأنه أن يقوض عمل السوق ونظام التبادل.

يركز المؤشر على القانون التجاري والاقتصادي بوصفه عامل مناسب لتقييم الحرية الاقتصادية، فيما يُعنى أول مكونين بهذا العامل وهما التدخل العسكري في سيادة القانون والعمل السياسي (٢أ) ونزاهة نظام القانون (٢ب) بقياس ما إذا كان مبدأ سيادة القانون مطبق على نحو حيادي متسق أم لا، وهو أمر يمس صلب القانون التجاري والاقتصادي، أما مكون القيود التنظيمية على بيع الملكية العقارية (٢ج) فإنه يلقي الضوء على مدى سهولة إرساء حقوق الملكية، فيما يشير المكون (٢د) والمعني بتنفيذ العقود قانونيًا إلى ما إذا كانت الاتفاقيات المبرمة طوعًا تحظى بالحماية الفعالة في ظل سيادة القانون أم لا، ويعد المكونان (٢ج) و(٢د) جزءًا من مكون فرعي آخر يقيس عدد الإجراءات وحالات تأخر الأحكام والتكاليف؛ حيث يؤدي تعدد الإجراءات واستنزافها الوقت وارتفاع تكلفتها إلى تردي قدرة النظام القانوني على حماية الاتفاقيات المبرمة طوعًا. وتم هذا العام إضافة كلاً من المكونين (٢هـ) المحاكم النزيهة و(٢و) استقلالية القضاء إلى التقرير الدولي، وهما يقيسان قدرة الأفراد على اللجوء إلى العدالة بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي أو السياسي.

العنصر ٣: القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن

إن النقد عنصر رئيس في التداول، والافتقار إلى القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن يقوض المكاسب الناتجة عن التجارة ويضعف قيمة الملكية التي تمثلها السندات النقدية، ومن ثم فإن توفير احتياطي نقدي آمن أمر أساسي لحماية حقوق الملكية ومن ثم لضمان الحرية الاقتصادية، فعندما تطبع الحكومة أموالاً لتمويل إنفاقها فإنها في المقابل تجرد المواطنين من ممتلكاتهم وتتعدى على حريتهم الاقتصادية، ما يؤدي بدوره إلى حدوث تضخم (يقاس ذلك تبعًا للمكون ٣أ)، كما أن ارتفاع معدلات التضخم وتقلبها (المكونين ٣ب و٣ج) يفسد الأسعار النسبية ويغير الشروط الأساسية للعقود طويلة الأجل وتستحيل معه من الناحية الواقعية قدرة الأفراد والأعمال التجارية على التخطيط الواعي للمستقبل، وقد صمم المكون (٣د) لقياس سهولة استخدام عملات أخرى عبر الحسابات المصرفية بالعملة المحلية والأجنبية أي لرصد ما إذا كان بوسع المرء التبادل والحصول على عملات مختلفة بحرية.

العنصر ٤: حرية التجارة على المستوى العالمي

تعد حرية التجارة عبر الحدود المحلية في عالم يموج بالتقنية المتقدمة وتنخفض فيه تكلفة الاتصالات والانتقالات أحد المكونات الرئيسية في الحرية الاقتصادية، وقد صممت مكونات العنصر الحالي لقياس القيود المتنوعة التي تؤثر على التبادل على المستوى العالمي والتي تضم التعريفات (المكون ٤أ ومكوناته الفرعية) وخلل معدل التبادل (٤ب) ومعدل التبادل وضوابط رأس المال (٤ج). وتم هذا العام إضافة الحواجز غير الجمركية، مثل الجمارك والإجراءات البيروقراطية التي تعوق التجارة الدولية و(٤د) مكوناتها الفرعية). إنه لحق للأفراد في العالم أن ينعموا بالقدرة على الشراء والبيع بحرية، ولابد أن يحظى المستهلكون العرب بالقدرة على شراء ما يرغبون فيه من سلع من بعضهم بعضًا أومن أي كيان على مستوى العالم، كما أنه لابد أن يحظى المنتجون العرب بفرصة تسويق منتجاتهم بالسوق العربية والسوق العالمية.

العنصر ٥: تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري

متى منعت اللوائح التنظيمية العمل بالأسواق وتعارضت مع حرية ممارسة التبادل الطوعي كانت بذلك قيدًا على الحرية الاقتصادية، ويضم هذا المؤشر القيود التنظيمية التي تحد حرية التبادل والتي تتصل بالائتمان والعمالة وأسواق المنتجات، ويشار إلى أن الإجراءات البيروقراطية العقيمة من شأنها تقييد توسعات الأعمال التجارية والمشروعات والقدرة على خلق فرص العمل.

يعكس المكون الأول (٥أ) الأوضاع في سوق الائتمان المحلية، حيث لابد أن يحظى الأفراد بالقدرة على اتخاذ قراراتهم بشأن أسواق الائتمان بأنفسهم ولابد أن تكون لهم القدرة على التعامل مع ما يتخيرونه من مؤسسات بكامل حريتهم، وقد صممت هذه المكونات لقياس ما إذا كانت الحكومة تسمح للأسواق الحرة بتحديد إمكانية الإقراض أم أن ذلك يخضع لاعتبارات سياسية وما إذا كانت هناك إمكانية لإقراض الأفراد والمشروعات التجارية المستحقة التي تسعى للاقتراض في مناخ حر على نحو سريع وبتكاليف محدودة أم لا.

ثمة أنواع عديدة من اللوائح المعنية بتنظيم العلاقة بين العمالة والسوق والتي تتعدى على الحرية الاقتصادية للموظفين وأصحاب الأعمال، فلابد للمرء أن يتمتع بحرية العمل لدى من يرغب ولابد لأصحاب الأعمال أن يكون لهم حرية استخدام من يريدون من العاملين، وتشمل المتغيرات المؤثر في هذه العلاقة صعوبة استئجار العمالة وجمود ساعات العمل وضوابط العزل وتكاليفه والتجنيد الإجباري.

تقيد اللوائح التنظيمية للأعمال التجارية (٥ج) الحرية الاقتصادية شأنها في ذلك شأن اللوائح التنظيمية لأسواق الائتمان وأسواق العمالة، ولابد للأفراد أن ينعموا بحرية فتح ما يرغبوه من أعمال التجارية متى شاءوا أو إغلاقها متى أرادوا، وقد صممت المكونات الفرعية للوائح التنظيمية للأعمال التجارية بهدف التعرف على مدى قدرة القيود التنظيمية والإجراءات البيروقراطية على تقويض تأسيس الأعمال التجارية (٥ج-١) وإغلاقها (٥ج-٢). وتم هذا العام إضافة متطلبات الترخيص (٥-٣) وتعقيدات دفع الضرائب (٥-٤) والمدفوعات الإضافية (٥-٥) والجودة التنظيمية (٥-٦).

عناصر مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي ومكوناته الرئيسية والفرعية

١- حجم الجهاز الحكومي: الإنفاق والضرائب والمشروعات

أ) الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك
ب) التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
جـ) المشروعات والاستثمارات الحكومية
د) أعلى معدل الضريبة الهامشية

٢- القانون التجاري والاقتصادي تأمين حقوق الملكية

أ) التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
ب) سلامة النظام القانوني
جـ) القيود التنظيمية على بيع العقارات
١) عدد الإجراءات
٢) الزمن (بالأيام)
٣) التكلفة (نسبة من قيمة العقار)
د) الإنفاذ القانوني للعقود
١) جودة العمليات القضائية
٢) الزمن (بالأيام)
٣) التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)
هـ) المحاكم النزيهة
و) استقلال القضاء

٣- القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن
أ) النمو النقدي
ب) الانحراف المعياري للتضخم
جـ) التضخم خلال السنوات الأخيرة
د) حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية

٤- حرية التجارة الخارجية

أ) الضرائب على التجارة الخارجية
- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)
- متوسط سعر التعريفة
- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة
ب) أسعار الصرف في السوق السوداء
ج) الضوابط الرأسمالية
د) الحواجز التجارية التنظيمية
١- حواجز التجارة غير الجمركية
٢- تكلفة الامتثال للواردات والصادرات

٥- تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
أ) اللوائح التنظيمية لأسواق الائتمان
١- ملكية البنوك
٢- تنافس البنوك الأجنبية
٣- ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
٤- ائتمان القطاع الخاص
ب) اللوائح المنظمة لسوق العمل
١- مؤشر صعوبة التوظيف
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل
أ) مؤشر صعوبة الفصل من العمل
ب) تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
٤- التجنيد الإجباري
جـ) اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
١) تأسيس شركة تجارية
- عدد الإجراءات
- المدة الزمنية (بالأيام)
- التكلفة (نسبة من إجمالي دخل الفرد)
- الحد الأدنى لرأس المال (نسبة من إجمالي دخل الفرد)
٢) إغلاق شركة تجارية
- الزمن (بالسنوات)
- التكلفة (نسبة من الممتلكات)
- معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
٣- التعامل مع التراخيص
٤- دفع الضرائب
٥- المدفوعات الإضافية/الرشاوى/المحسوبيات
٦- الجودة التنظيمية

جداول بيانـات الـدول

يحتوي المؤشر الوارد في تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٨" على بيانات للاثنتين وعشـرين دولة الأعضـاء في جامعة الدول العربية جميعهم في حدث غير مسـبوق، وهناك ١٦ دولة من هذه الدول جاءت أيضـا ضـمن تقرير "الحرية الاقتصـادية في العالم: التقرير السـنوي لعام ٢٠١٨"، ويوجد تشـابه كبير بين التصـنيفات النسـبية لهذه الدول في كلا المؤشـرين، رغم وجود اختلاف طفيف في قائمة العناصـر التي يتضمنها المؤشر الخاص بتقرير "الحرية الاقتصادية في العالم".

ولكي تحصـل الدولة على تصـنيف ودرجة كلية، ينبغي أن تكون لها تصـنيفات ودرجات في كل عام من الأعوام الخمسة المتضمنة في المؤشر. ولكي يتم تصنيف الدولة في المجالات الخمسة المختلفة، ينبغي أن تكون لديها بيانات لعنصـرين على الأقل في كل مجال. وبالمثل، فإنه بالنسبة إلى العناصـر ٥-أ و٥-ب و٥-ج، يجب أن تمتلك الدولة البيانات الخاصة بمكونين على الأقل من المكونات الفرعية في كل مجال من المجالات.

وقد عرضـنا الدرجات الخاصـة بجميع البلدان لكل مجال من المجالات الخمسـة التي تم تحليلها بالإضـافة إلى الدرجات لكل عنصـر توافرت فيه البيانات، وجميع الدرجات في المؤشـر هي عبارة عن قيم من ١٠، بحيث يمثل الرقم ١٠ الحد الأعلى للدرجة والرقم صفر الحد الأدنى للدرجة، وكلما ارتفعت الدرجة دل ذلك على ارتفاع مسـاحة الحرية الاقتصـادية. وهناك سـهم في جدول المراكز والتقييمات الكلية تحت اسم "الاتجاه" (ص ٢٦-٢٧) يبين ما إذا كانت البيانات المتوافرة عن عام ٢٠١٧ تدل على أن اتجاه الدولة يتسـم بالغموض أو من المرجح أن يشهد تحسنا أو تراجعا أو ثباتا في التصنيفات المستقبلية.

ومن الممكن الاطلاع على شرح واف لكل عنصر وكذلك المنهجية المتبعة لحساب الدرجات في الملحق الذي يحمل عنوان "مذكرات توضيحية ومصادر البيانات" (ص ٥٠).

البيانات المتاحة للباحثين

تحتوي الجداول التالية على بيانـات للأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ بيانـات غير مكتملة لعام ٢٠١٧. ومن الممكن تنزيل ملف البيانات الكاملة، الذي يشمل جميع النتائج المنشورة في هذا التقرير وكـذلـك الـبـيـانـات الســنـويـة مـنـذ عـام ٢٠٠٢، مـن الـمـوقـع الإلـكـتـرونـي: https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom-of-the-arab-world-2018-annual-report. وفي حالة وجود أي صـعوبة في اسـترجاع البيانات، يرجى الاتصـال بنا عبر البريد الإلكتروني: freetheworld@fraserinstitute.org.

الحرية الاقتصادية في العالم العربي (٢٠١٥) – التصنيفات والمراكز

	العناصر									
	١ حجم الجهاز الحكومي: الإنفاق والضرائب والمشروعات		٢ القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية		٣ الحصول على عملة قوية ذات مركز سليم		٤ حرية التجارة على المستوى العالمي		٥ تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري	
	التصنيف	*المركز*	التصنيف	*المركز*	التصنيف	*المركز*	التصنيف	*المركز*	التصنيف	*المركز*
	4.2	*19*	5.2	*11*	8.0	*14*	3.2	*19*	5.7	*16*
البحرين	8.3	*3*	6.8	*5*	9.8	*1*	7.7	*4*	7.6	*3*
جزر القمر	5.9	*14*	5.2	*11*	6.2	*18*	6.8	*8*	6.8	*10*
جيبوتي	4.1	*21*	4.2	*19*	9.4	*10*	6.1	*12*	6.9	*9*
جمهورية مصر العربية	6.6	*10*	5.2	*11*	8.2	*13*	3.3	*18*	5.3	*19*
العراق	5.5	*16*	3.8	*21*	9.6	*5*	5.5	*16*	5.3	*19*
الأردن	8.2	*4*	6.6	*7*	9.6	*5*	7.3	*7*	7.6	*3*
الكويت	6.2	*13*	6.8	*5*	9.7	*3*	6.6	*10*	7.8	*1*
لبنان	8.9	*2*	5.1	*14*	9.4	*10*	5.9	*13*	7.1	*8*
ليبيا	3.3	*22*	4.6	*16*	5.7	*20*	3.1	*21*	5.0	*22*
موريتانيا	5.0	*17*	4.5	*17*	8.3	*12*	6.3	*11*	6.8	*10*
المغرب	5.9	*14*	6.3	*9*	7.3	*16*	5.7	*14*	6.1	*14*
سلطنة عمان	4.5	*18*	7.4	*3*	9.6	*5*	7.4	*6*	7.5	*6*
الأراضي الفلسطينية	7.4	*7*	5.4	*10*	9.7	*3*	8.0	*2*	6.2	*13*
قطر	6.4	*11*	7.3	*4*	9.8	*1*	7.6	*5*	7.7	*2*
المملكة العربية السعودية	4.2	*19*	7.5	*2*	9.6	*5*	5.7	*14*	7.4	*7*
الصومال	7.8	*6*	3.3	*22*	7.4	*15*	8.0	*2*	5.5	*18*
السودان	10.0	*1*	3.9	*20*	5.9	*19*	3.2	*19*	5.8	*15*
الجمهورية العربية السورية	6.7	*8*	5.0	*15*	3.3	*22*	1.9	*22*	5.1	*21*
تونس	6.4	*11*	6.5	*8*	7.0	*17*	5.5	*16*	6.8	*10*
الإمارات العربية المتحدة	6.7	*8*	8.0	*1*	9.5	*9*	8.3	*1*	7.6	*3*
الجمهورية اليمنية	7.9	*5*	4.5	*17*	5.6	*21*	6.8	*8*	5.7	*16*

التصنيفات الإجماليـة والمراكـز، الاتجـــاه

	مكونات العناصر الخمسة						التصنيف الكلي (المركز)		الاتجاه*
	٥أ اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان		٥ب اللوائح التنظيمية لسوق العمالة		٥ج اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري				
	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	
الجزائـر	5.8	16	4.9	21	6.3	11	5.3	20	▼
البحرين	7.5	7	7.5	7	7.8	3	8.0	1	■
جزر القمر	7.6	6	7.5	7	5.5	15	6.2	13	■
جيبوتي	7.0	13	7.0	11	6.8	8	6.1	15	▲
جمهورية مصر العربية	4.5	19	5.2	19	6.2	12	5.7	18	▲
العراق	4.8	18	6.4	15	4.6	20	6.0	17	■
الأردن	7.5	7	8.1	3	7.3	5	7.9	3	■
الكويت	9.0	1	7.8	5	6.5	9	7.4	5	■
لبنان	7.3	11	7.9	4	6.1	13	7.3	6	■
ليبيا	5.7	17	7.1	10	2.3	22	4.3	22	■
موريتانيا	8.5	2	6.6	12	5.2	18	6.2	13	▲
المغرب	7.9	4	3.6	22	6.9	7	6.3	12	■
سلطنة عمان	7.2	12	7.4	9	7.7	4	7.3	6	■
الأراضي الفلسطينية	6.7	14	6.1	16	5.8	14	7.3	6	■
قطر	8.3	3	6.6	12	8.2	2	7.8	4	■
المملكة العربية السعودية	7.5	7	8.3	2	6.4	10	6.9	9	▲
الصومال			8.6	1	2.4	21	6.4	11	■
السودان	6.7	14	5.1	20	5.5	15	5.7	18	▼
الجمهورية العربية السورية	4.4	20	5.3	18	5.4	17	4.4	21	■
تونس	7.4	10	5.8	17	7.1	6	6.5	10	■
الإمارات العربية المتحدة	7.9	4	6.5	14	8.5	1	8.0	1	■
جمهورية اليمن	4.3	21	7.6	6	5.1	19	6.1	15	▼

* يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦. لم يحدد الاتجاه للدول غير المصنفة بناءً على قصور البيانات.
▲ = صاعد، ■ = ثبات/غموض، ▼ = هابط.

الجزائر

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	**4.9** *(15)*	**5.5** *(15)*	**5.6** *(16)*	**5.2** *(20)*	**5.0** *(20)*	**5.3** *(20)*	**الاتجاه ▼**
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**4.7**	**5.0**	**4.3**	**4.1**	**4.1**	**4.2**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	4.1 *[26.0]*	4.3 *[25.3]*	1.9 *[33.4]*	1.4 *[35.2]*	1.6 *[34.5]*	2.1 *[32.7]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	8.0 *[7.8]*	8.6 *[5.5]*	8.2 *[7.1]*	7.8 *[8.5]*	7.8 *[8.5]*	7.8 *[8.5]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	2.0	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			7.0 *[35]*	7.0 *[35]*	7.0 *[35]*	7.0 *[35]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**3.8**	**5.4**	**4.9**	**5.2**	**5.2**	**5.2**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	0.0	5.0	5.0	5.0	4.2	4.2	4.2
ب. سلامة النظام القانوني	3.3	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	6.8	6.8	7.6	7.5	7.5	7.5	7.5
١- عدد الإجراءات		3.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5
٢- الزمن (بالأيام)		9.5	9.5	9.4	9.4	9.4	9.4
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		7.6	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7
د. الإنفاذ القانوني للعقود	6.0	6.0	6.1	6.0	6.0	6.0	6.0
١- جودة العمليات القضائية		2.5	3.0	2.6	2.6	2.6	2.6
٢- الزمن (بالأيام)		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		9.3	9.3	9.3	9.4	9.4	9.4
د. نزاهة المحاكم	3.7	5.1	3.3	3.9	4.2	4.3	
هـ. استقلال القضاء	3.0	4.6	2.5	3.9	4.1	4.2	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**6.2**	**6.4**	**7.9**	**7.8**	**7.9**	**8.0**	
أ. النمو النقدي	5.9 *[20.5]*	6.6 *[16.8]*	7.7 *[11.4]*	8.0 *[10.2]*	8.5 *[7.7]*	9.3 *[3.7]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.2 *[1.9]*	9.4 *[1.5]*	9.5 *[1.3]*	9.0 *[2.4]*	9.0 *[2.4]*	9.0 *[2.5]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.7 *[1.4]*	9.7 *[1.4]*	9.2 *[3.9]*	9.4 *[2.9]*	9.0 *[4.8]*	8.7 *[6.4]*	8.9 *[5.6]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	0.0	0.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**4.7**	**5.3**	**5.1**	**3.6**	**2.4**	**3.2**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	5.2	7.0	6.9	6.8	6.8	6.9	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	5.0 *[7.6]*	8.2 *[2.7]*	8.6 *[2.1]*	8.5 *[2.3]*	8.5 *[2.3]*	8.5 *[2.3]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	6.2 *[18.8]*	6.8 *[15.8]*	6.3 *[18.6]*	6.2 *[18.8]*	6.2 *[18.8]*	6.2 *[18.9]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	4.3 *[14.3]*	5.8 *[10.5]*	5.8 *[10.4]*	5.8 *[10.5]*	5.8 *[10.5]*	5.9 *[10.2]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	8.1 *[9.7]*	8.1 *[9.6]*	8.3 *[8.3]*	4.8 *[26.1]*	0.0 *[52.3]*	3.8 *[31.0]*	0.0 *[77.1]*
ج. الضوابط الرأسمالية	0.8	0.9	0.0	0.0	0.0	0.0	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				2.6	2.6	2.0	2.0
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				5.2	5.2	4.1	4.1
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				0.0	0.0	0.0	0.0
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**5.1**	**5.4**	**5.8**	**5.5**	**5.5**	**5.7**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	5.2	5.3	7.0	6.6	5.9	5.8	
١- ملكية البنوك	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	2.7	3.3	10.0	8.5	5.6	5.3	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	4.3	4.6	4.9	4.4	4.9	4.9	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	4.4	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	4.0	4.0	6.0	4.0	6.0	6.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	7.8	7.8	6.9	6.9	6.9	6.9	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		9.5	7.8	7.8	7.8	7.8	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	5.9	6.2	5.5	5.6	5.8	6.3	
١- تأسيس شركة تجارية	7.9	7.9	7.9	8.1	8.3	8.3	8.3
أ. عدد الإجراءات		2.9	2.9	3.5	4.1	4.1	4.1
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		8.9	8.9	9.0	9.1	9.1	9.1
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.9	9.8	9.9	9.9	9.9	9.9
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.9	9.9	10.0	10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	7.2	7.2	7.2	7.2	7.9	7.9	7.9
أ. الزمن (بالسنوات)		7.8	7.8	7.8	9.1	9.1	9.1
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		4.5	4.5	4.5	5.5	5.5	5.5
٣- التعامل مع التراخيص	7.2	7.2	7.2	7.2	7.1	8.5	8.5
٤- سداد الضرائب	4.9	4.9	4.9	5.7	5.7	7.0	7.0
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	4.7	5.7	3.2	3.3	3.6	3.8	
٦- الجودة التنظيمية	3.8	4.2	2.5	2.2	2.5	2.5	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

البحرين

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
	8.1 *[1]*	**7.9** *[2]*	**8.1** *[1]*	**7.8** *[3]*	**7.9** *[2]*	**8.0** *[1]*	الاتجاه ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**6.7**	**6.8**	**7.0**	**6.7**	**6.8**	**8.3**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	3.4 *[28.6]*	4.1 *[26.1]*	4.7 *[23.9]*	3.4 *[28.5]*	3.5 *[28.1]*	3.7 *[27.5]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	9.5 *[2.4]*	9.0 *[4.2]*	9.4 *[2.6]*	9.6 *[2.0]*	9.6 *[2.0]*	9.6 *[2.0]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	10.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**7.1**	**6.2**	**7.0**	**6.7**	**6.8**	**6.8**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
ب. سلامة النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	7.5	7.5	7.5	7.5
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	9.6	9.6	9.4	9.6	9.6	9.6	9.6
١- عدد الإجراءات		9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
٢- الزمن (بالأيام)		9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		9.7	9.1	9.5	9.5	9.5	9.5
د. الإنفاذ القانوني للعقود	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	5.7	5.7
١- جودة العمليات القضائية		2.3	2.3	2.2	2.2	1.5	1.5
٢- الزمن (بالأيام)		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
د. نزاهة المحاكم	6.3	4.1	6.0	5.7	6.2	6.2	
هـ. استقلال القضاء		4.1	7.2	6.2	6.8	6.8	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**9.6**	**9.4**	**9.2**	**9.6**	**9.7**	**9.8**	
أ. النمو النقدي	8.9 *[5.7]*	8.9 *[5.5]*	7.6 *[12.1]*	9.7 *[1.5]*	9.9 *[0.4]*	9.9 *[0.3]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.8 *[0.4]*	9.3 *[1.7]*	9.7 *[0.7]*	9.4 *[1.4]*	9.4 *[1.4]*	9.8 *[0.5]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.9 *[-0.5]*	9.5 *[2.6]*	9.6 *[2.0]*	9.5 *[2.7]*	9.6 *[1.8]*	9.4 *[2.8]*	9.7 *[1.4]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**8.5**	**8.2**	**8.4**	**7.8**	**7.8**	**7.7**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	8.5	8.4	8.2	8.7	8.6	8.5	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	9.3 *[1.0]*	8.8 *[1.8]*	9.4 *[0.9]*	9.5 *[0.8]*	9.5 *[0.8]*	9.5 *[0.8]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	9.0 *[5.1]*	9.0 *[5.1]*	9.0 *[5.1]*	9.1 *[4.7]*	9.1 *[4.7]*	9.1 *[4.7]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	7.3 *[6.7]*	7.3 *[6.7]*	6.3 *[9.4]*	7.4 *[6.4]*	7.3 *[6.8]*	7.0 *[7.4]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	6.9	6.2	6.9	6.2	6.2	6.2	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				6.4	6.4	6.2	6.2
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				7.1	7.1	6.6	6.6
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				5.7	5.7	5.9	5.9
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**8.5**	**8.7**	**9.1**	**8.4**	**8.3**	**7.6**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	8.8	9.1	9.1	8.5	8.1	7.5	
١- ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	7.0	8.0	8.0	7.0	7.0	7.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	8.4	8.3	8.4	6.9	5.3	2.8	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	8.9	8.9	10.0	8.8	8.8	7.5	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	8.3	8.3	8.3	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	8.0	8.0	10.0	8.0	8.0	8.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	7.4	7.4	10.0	9.0	8.8	3.5	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		5.0	10.0	8.0	8.0	7.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		9.9	10.0	10.0	9.6	0	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	7.9	8.1	8.2	7.8	7.9	7.8	
١- تأسيس شركة تجارية	9.1	9.1	9.0	9.1	9.1	9.1	9.1
أ. عدد الإجراءات		7.1	7.1	7.1	7.1	6.8	6.8
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		9.7	9.7	9.7	9.7	9.6	9.6
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.5	9.5	9.6	9.6	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	7.8	7.8	7.8	7.1	7.1	7.1	7.1
أ. الزمن (بالسنوات)		7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		8.8	8.8	8.9	8.9	8.9	8.9
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		6.8	6.9	4.5	4.5	4.6	4.5
٣- التعامل مع التراخيص	8.2	8.2	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1
٤- سداد الضرائب	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	5.6	7.5	7.7	6.4	6.6	6.6	
٦- الجودة التنظيمية	7.1	6.6	6.7	6.7	6.9	6.5	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

جزر القمر

	٢٠٠٢		٢٠٠٥		٢٠١٠		٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	
ملخص التصنيفات (المراكز) ➤					**6.2** *[13]*		**6.2** *[15]*		**6.2** *[14]*		**6.2** *[13]*		**الاتجاه** ■	
	التصنيف *[البيانات]*		التصنيف *[البيانات]*		التصنيف *[البيانات]*		التصنيف *[البيانات]*		التصنيف *[البيانات]*		التصنيف *[البيانات]*		التصنيف *[البيانات]*	
١. حجم الجهاز الحكومي					**5.9**		**5.9**		**5.9**		**5.9**			
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	7.0	*[16.2]*	8.3	*[11.7]*	7.7	*[14.0]*	7.7	*[13.9]*	7.8	*[13.4]*	7.6	*[14.2]*		
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي														
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	2.0		2.0		2.0		2.0		2.0		2.0			
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي					8.0	*[30]*	8.0	*[30]*	8.0	*[30]*	8.0	*[30]*		
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**4.8**		**4.8**		**5.3**		**5.0**		**5.1**		**5.2**			
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية					6.7		5.0		5.0		5.0			4.2
ب. سلامة النظام القانوني					5.0		4.2		5.0		5.0			5.0
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	7.0		7.0		8.3		8.3		8.2		8.9			8.5
١- عدد الإجراءات			8.0		8.5		8.5		8.5		8.5			8.5
٢- الزمن (بالأيام)			9.8		9.7		9.7		9.7		9.7			9.7
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)			3.2		6.6		6.6		6.5		8.5			7.3
د. الإنفاذ القانوني للعقود	5.6		5.6		5.6		5.2		5.2		5.2			5.2
١- جودة العمليات القضائية			3.4		3.4		2.2		2.2		2.2			2.2
٢- الزمن (بالأيام)			7.1		7.1		7.1		7.1		7.1			7.1
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)			6.2		6.2		6.2		6.2		6.2			6.2
د. نزاهة المحاكم	3.9		3.8		3.7		4.0		4.1		3.6			
هـ. استقلال القضاء	3.0		3.0		2.9		3.2		2.9		3.3			
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**5.6**		**6.8**		**6.7**		**6.9**		**6.2**		**6.2**			
أ. النمو النقدي	7.5	*[12.4]*	8.3	*[8.7]*	7.7	*[11.3]*	8.2	*[8.8]*	8.3	*[8.6]*	8.2	*[8.8]*		
ب. الانحراف المعياري للتضخم			9.6	*[1.0]*	9.6	*[1.1]*	9.6	*[1.0]*	8.2	*[4.4]*	8.2			
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.3	*[3.5]*	9.4	*[3.0]*	9.3	*[3.4]*	9.9	*[0.6]*	8.4	*[-8.1]*	8.4			
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0			
٤. حرية التجارة الخارجية	**5.1**		**5.1**		**6.9**		**6.7**		**6.8**		**6.8**			
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	2.1		2.1		6.7		7.3		7.4		7.4			
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	0.0	*[15.3]*	0.0	*[15.5]*	4.7	*[7.9]*	8.2	*[2.7]*	8.6	*[2.1]*	8.6	*[2.1]*		
٢- متوسط سعر التعريفة	4.2	*[28.9]*	4.2	*[28.9]*	7.7	*[11.3]*	6.9	*[15.4]*	6.9	*[15.3]*	6.9	*[15.3]*		
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة					7.6	*[6.0]*	6.8	*[8.0]*	6.8	*[8.0]*	6.8	*[8.0]*		
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	3.1		3.1		4.2		4.2		4.2		4.2			
د. الحواجز التنظيمية التجارية							5.5		5.5		5.6			5.7
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية							4.8		4.8		4.9			4.9
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير							6.2		6.2		6.2			6.4
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري					**6.0**		**6.6**		**6.8**		**6.8**			
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان					6.2		7.6		7.6		7.6			
١- ملكية البنوك					8.0		8.0		8.0		8.0			
٢- منافسة البنوك الأجنبية														
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	9.0		9.0		9.0		9.0		9.0		9.0			
٤- ائتمان القطاع الخاص	0.0		0.0		1.7		5.7		5.7		5.7			
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	5.6		5.6		6.7		6.7		7.5		7.5			
١- مؤشر صعوبة التوظيف	6.1		6.1		6.7		6.7		6.7		6.7			
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	4.0		4.0		6.0		6.0		6.0		6.0			
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	6.6		6.6		4.3		4.3		7.2		7.2			
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل			6.0		6.0		6.0		6.0		6.0			
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)			7.2		2.5		2.5		8.3		8.3			
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية					10.0		10.0		10.0		10.0			
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	5.2		5.1		5.1		5.4		5.5		5.5			
١- تأسيس شركة تجارية	7.7		7.7		7.8		8.5		8.6		8.6			8.5
أ. عدد الإجراءات					4.7		6.5		6.5		6.5			5.9
ب. المدة الزمنية (بالأيام)					8.9		9.4		9.4		9.4			9.3
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)					7.9		8.6		8.6		8.8			9.0
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)					9.5		9.6		9.9		9.9			9.9
٢- إغلاق شركة تجارية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0			0.0
أ. الزمن (بالسنوات)														
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)														
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)			0.0		0.0		0.0		0.0		0.0			0.0
٣- التعامل مع التراخيص	9.2		9.2		9.2		9.2		9.2		9.2			9.2
٤- سداد الضرائب	8.9		8.9		8.9		8.9		8.9		8.9			8.9
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	3.0		3.0		3.2		3.5		3.3		3.4			
٦- الجودة التنظيمية	2.6		1.7		1.9		2.6		2.8		2.8			

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

جيبـوتي

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (المراكز) ◄			**6.6** *[11]*	**6.5** *[11]*	**6.2** *[14]*	**6.1** *[15]*	**الاتجاه ▲**
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي			**5.1**	**5.0**	**4.2**	**4.1**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	3.0 *[29.7]*	3.0 *[29.7]*	3.2 *[29.3]*	4.9 *[23.2]*	4.6 *[24.2]*	4.3 *[25.3]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	4.0	4.0	4.0	2.0	0.0	0.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			8.0 *[30]*	8.0 *[30]*	8.0 *[30]*	8.0 *[30]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**4.7**	**4.7**	**4.6**	**4.4**	**4.4**	**4.2**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية			5.0	5.0	5.0	4.2	4.2
ب. سلامة النظام القانوني			3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	7.4	7.4	7.4	7.6	7.6	7.6	7.6
١- عدد الإجراءات			7.0	7.5	7.5	7.5	7.5
٢- الزمن (بالأيام)			9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)			5.7	5.8	5.8	5.8	5.8
د. الإنفاذ القانوني للعقود	4.8	4.8	4.8	3.6	3.6	3.6	4.2
١- جودة العمليات القضائية			4.1	0.4	0.4	0.4	0.7
٢- الزمن (بالأيام)			1.7	1.7	1.7	1.7	3.2
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)			8.7	8.7	8.7	8.7	8.7
د. نزاهة المحاكم	3.9	3.9	4.3	4.0	3.9	3.8	
هـ. استقلال القضاء	2.6	2.6	2.6	3.1	3.1	2.7	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**9.7**	**9.1**	**8.9**	**9.7**	**9.6**	**9.4**	
أ. النمو النقدي	9.2 *[3.8]*	7.6 *[11.9]*	7.9 *[10.4]*	9.5 *[2.3]*	9.4 *[3.2]*	8.8 *[5.9]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.5 *[1.2]*	9.5 *[1.2]*	8.4 *[4.0]*	9.4 *[1.4]*	9.1 *[2.3]*	9.3 *[1.7]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.9 *[0.6]*	9.4 *[3.1]*	9.2 *[4.0]*	9.7 *[1.3]*	9.8 *[-.8]*	9.5 *[2.7]*	9.9 *[0.7]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**6.4**	**6.4**	**6.7**	**6.0**	**6.0**	**6.1**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	3.8	3.8		6.2	6.2	6.2	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)							
٢- متوسط سعر التعريفة	3.8 *[30.9]*	3.8 *[30.9]*	5.9 *[20.6]*	5.8 *[20.9]*	5.8 *[20.9]*	5.8 *[20.9]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			6.6 *[8.6]*	6.7 *[8.4]*	6.7 *[8.4]*	6.7 *[8.4]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	5.4	5.4	3.8	3.8	3.8	3.8	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				3.8	3.8	4.1	4.1
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				3.5	3.5	4.1	4.1
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				4.1	4.1	4.1	4.1
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري			**7.6**	**7.6**	**6.9**	**6.9**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان			9.2	8.6	7.0	7.0	
١- ملكية البنوك			10.0	10.0	10.0	10.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية							
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص			8.7	6.9	2.1	1.9	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	8.0	8.0	7.5	7.5	7.0	7.0	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	8.3	8.3	3.3	3.3	3.3	3.3	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	6.0	6.0	8.0	8.0	6.0	6.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	7.7	7.7	8.5	8.5	8.5	8.5	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		8.4	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	6.2	6.1	6.2	6.9	6.8	6.8	
١- تأسيس شركة تجارية	7.3	7.3	7.5	8.6	8.6	8.6	9.0
أ. عدد الإجراءات			4.7		7.1	7.1	7.1
ب. المدة الزمنية (بالأيام)			8.3		9.4	9.4	9.4
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)			8.0	7.9	8.0	8.0	9.6
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)			9.2		10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	4.9	4.9	4.9	6.9	6.9	6.9	6.9
أ. الزمن (بالسنوات)		5.2	5.2	8.0	8.0	8.0	8.0
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		7.7	7.7	8.7	8.7	8.7	8.7
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		1.7	1.7	4.0	4.1	4.1	4.0
٣- التعامل مع التراخيص	8.4	8.4	8.4	9.1	9.1	9.1	9.1
٤- سداد الضرائب	9.3	9.3	9.0	9.1	9.1	9.1	9.1
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	3.3	3.3	3.8	3.5	3.4	3.4	
٦- الجودة التنظيمية	3.9	3.3	3.7	3.9	3.5	3.5	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبـوط

جمهورية مصر العربية

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (المراكز) ◄	**6.3** *[11]*	**6.7** *[10]*	**6.8** *[10]*	**6.3** *[13]*	**6.3** *[12]*	**5.7** *[18]*	**الاتجاه** ▲
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**5.7**	**5.8**	**7.2**	**6.4**	**6.4**	**6.6**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	7.5 *[14.6]*	7.3 *[15.1]*	7.9 *[13.0]*	8.1 *[12.5]*	8.1 *[12.5]*	8.2 *[12.1]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	8.4 *[6.5]*	8.1 *[7.6]*	6.9 *[12.0]*	6.3 *[13.9]*	6.3 *[13.9]*	7.1 *[11.3]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	0.0	0.0	4.0	2.0	2.0	2.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	7.0 *[32]*	8.0 *[26]*	10.0 *[20]*	9.0 *[25]*	9.0 *[23]*	9.0 *[23]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**5.5**	**6.0**	**5.8**	**5.1**	**5.1**	**5.2**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	5.0	5.0	4.2	1.7	1.7	1.7	1.7
ب. سلامة النظام القانوني	6.7	6.7	5.8	5.0	5.0	5.0	5.0
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	7.6	7.6	8.7	8.6	8.6	8.6	8.5
١- عدد الإجراءات		7.0	7.0	6.5	6.5	6.5	6.5
٢- الزمن (بالأيام)		8.0	9.3	9.4	9.4	9.4	9.2
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		7.8	9.8	9.8	9.8	9.9	9.7
د. الإنفاذ القانوني للعقود	5.3	5.3	5.4	5.2	5.2	4.7	5.0
١- جودة العمليات القضائية		3.6	3.9	3.3	3.3	1.9	2.6
٢- الزمن (بالأيام)		3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
د. نزاهة المحاكم	4.0	5.1	4.2	4.0	4.0	4.1	
هـ. استقلال القضاء	4.5	6.4	6.3	5.9	5.9	6.9	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**9.5**	**8.9**	**8.6**	**8.9**	**8.9**	**8.2**	
أ. النمو النقدي	8.7 *[6.4]*	7.9 *[10.6]*	8.3 *[8.4]*	8.3 *[8.7]*	8.0 *[9.9]*	6.7 *[16.5]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.8 *[0.6]*	8.6 *[3.6]*	8.4 *[4.1]*	9.4 *[1.5]*	9.5 *[1.3]*	9.0 *[2.4]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.5 *[2.7]*	9.0 *[4.9]*	7.7 *[11.3]*	8.0 *[10.1]*	7.9 *[10.4]*	7.2 *[13.8]*	5.3 *[23.5]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**5.1**	**7.0**	**6.5**	**5.8**	**5.7**	**3.3**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	4.4	4.9	5.0	5.1	5.0	4.9	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	6.9 *[4.7]*	8.5 *[2.3]*	8.3 *[2.6]*	8.6 *[2.2]*	8.3 *[2.6]*	8.3 *[2.6]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	6.2 *[18.9]*	6.2 *[18.9]*	6.6 *[17.0]*	6.6 *[16.8]*	6.6 *[16.8]*	6.4 *[17.9]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	0.0 *[39.5]*	0.0 *[141.1]*	0.0 *[149.5]*	0.0 *[142.0]*	0.0 *[142.3]*	0.0 *[141.4]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	5.5 *[22.3]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	9.4 *[2.8]*	9.1 *[4.5]*	0.0 *[52.4]*	10.0 *[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	5.4	6.2	4.6	4.6	4.6	4.6	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				4.0	4.0	3.7	3.7
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				5.7	5.7	5.3	5.3
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				2.4	2.4	2.0	2.0
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**5.6**	**6.0**	**6.0**	**5.3**	**5.3**	**5.3**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	5.3	6.3	6.7	4.5	4.5	4.5	
١- ملكية البنوك	2.0	2.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	3.0	6.0	6.0	3.0	3.0	3.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	6.3	7.0	5.7	0.0	0.0	0.0	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	5.8	5.8	5.1	5.2	5.2	5.2	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	5.3	5.2	2.3	2.8	2.8	2.8	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		4.0	4.0	5.0	5.0	5.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		6.3	0.6	0.6	0.6	0.6	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	5.6	5.8	6.1	6.2	6.2	6.2	
١- تأسيس شركة تجارية	7.3	7.9	9.3	9.2	9.2	9.6	8.9
أ. عدد الإجراءات		5.3	7.6	7.1	7.1	8.5	6.2
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		9.0	9.8	9.7	9.7	9.8	9.4
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		8.7	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		8.6	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	5.0	5.0	5.0	6.0	6.0	6.0	5.9
أ. الزمن (بالسنوات)		6.0	6.0	7.8	7.8	7.8	7.8
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		1.7	1.9	2.9	2.9	2.9	2.8
٣- التعامل مع التراخيص	7.2	7.2	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1
٤- سداد الضرائب	4.4	4.4	5.1	5.6	5.6	5.6	5.6
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	5.6	6.4	4.4	5.1	5.2	4.8	
٦- الجودة التنظيمية	4.0	4.2	4.7	3.4	3.2	3.0	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

العـراق

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (المراكز) ➤			**5.6** *[16]*	**6.1** *[16]*	**6.0** *[17]*	**6.0** *[17]*	**الاتجاه** ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي			**4.9**	**5.5**	**5.5**	**5.5**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	2.4 *[32.0]*	4.8 *[23.5]*	4.7 *[24.0]*	4.1 *[26.2]*	3.7 *[27.3]*	4.0 *[26.3]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي				7.8 *[8.4]*	8.1 *[7.3]*	8.0 *[7.8]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			10.0 *[15]*	10.0 *[20]*	10.0 *[20]*	10.0 *[20]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**4.1**	**3.9**	**3.9**	**4.0**	**3.9**	**3.8**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ب. سلامة النظام القانوني	3.3	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	8.6	8.6	8.5	8.3	8.3	8.3	8.5
١- عدد الإجراءات		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٢- الزمن (بالأيام)		9.9	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		7.8	7.9	7.3	7.3	7.4	8.1
د. الإنفاذ القانوني للعقود	5.8	5.8	5.8	5.8	5.8	5.3	5.3
١- جودة العمليات القضائية		1.6	1.6	1.5	1.5	0.0	0.0
٢- الزمن (بالأيام)		7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		8.8	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0
د. نزاهة المحاكم	2.9	2.5	2.8	3.2	3.1	3.0	
هـ. استقلال القضاء							
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**4.1**	**4.4**	**4.7**	**9.3**	**9.7**	**9.6**	
أ. النمو النقدي	5.2 *[24]*	5.2 *[24]*	4.1 *[29.6]*	8.3 *[8.3]*	10.0 *[0.2]*	9.5 *[-2.4]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	4.9 *[12.7]*	4.9 *[12.7]*	0.4 *[23.9]*	9.2 *[2.0]*	9.1 *[2.3]*	9.1 *[2.1]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	6.1 *[19.3]*	2.6 *[37.0]*	9.4 *[2.9]*	9.6 *[2.2]*	9.7 *[1.4]*	9.9 *[0.5]*	10 *[0.2]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	0.0	5.0	5.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**5.5**	**6.5**	**8.5**	**5.7**	**5.2**	**5.5**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية		9.4	9.4	9.4	9.3	9.4	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)		9.8 *[0.3]*	9.8 *[0.3]*	9.8 *[0.3]*	9.7 *[0.5]*	9.7 *[0.4]*	
٢- متوسط سعر التعريفة		9.0 *[5.0]*	9.0 *[5.0]*	9.0 *[5.0]*	9.0 *[5.0]*	9.0 *[5.0]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة							
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	9.4 *[3.1]*	7.4 *[13.0]*	8.8 *[5.9]*	7.8 *[10.9]*
ج. الضوابط الرأسمالية	0.9	0.0	6.2	2.3	2.3	2.3	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				1.6	1.6	1.7	1.7
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				2.8	2.8	2.9	2.9
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				0.5	0.5	0.5	0.5
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري			**5.9**	**6.1**	**5.7**	**5.3**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان			5.5	6.0	4.8	4.8	
١- ملكية البنوك			0.0	0.0	0.0	0.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية				6.0	6.0	6.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	7.0	7.0	9.0	10.0	10.0	9.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	10.0	10.0	7.5	8.1	3.2	4.2	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	4.9	7.4	7.9	7.9	7.9	6.4	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	3.3	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	4.0	4.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	6.3	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		8.0	8.0	8.0	8.0	6.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		10.0	10.0	10.0	10.0	6.5	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	0.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	4.0	4.2	4.4	4.5	4.4	4.6	
١- تأسيس شركة تجارية	7.6	7.6	7.4	8.4	8.4	8.3	8.6
أ. عدد الإجراءات		4.7	4.7	5.3	5.3	5.6	6.2
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		6.3	6.3	8.7	8.7	8.4	8.8
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.5	8.7	9.5	9.5	9.4	9.5
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.9	9.9	10.0	10.0	10.0	10
٢- إغلاق شركة تجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أ. الزمن (بالسنوات)							
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
٣- التعامل مع التراخيص	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	8.2	8.2
٤- سداد الضرائب	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	2.3	2.3	2.5	2.4	2.3	2.3	
٦- الجودة التنظيمية	0.6	1.7	2.7	2.3	2.3	2.6	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الأردن

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	**7.7** *[6]*	**7.8** *[5]*	**7.8** *[3]*	**8.0** *[2]*	**7.9** *[2]*	**7.9** *[3]*	**الاتجاه** ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**5.9**	**6.7**	**8.0**	**8.8**	**8.3**	**8.2**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	5.0 *[22.9]*	6.4 *[18.2]*	5.5 *[21.2]*	7.4 *[14.9]*	7.4 *[14.8]*	7.0 *[16.0]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	9.5 *[2.3]*	6.4 *[13.6]*	8.4 *[6.6]*	7.8 *[8.6]*	7.8 *[8.6]*	7.8 *[8.6]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	2.0	7.0	8.0	10.0	8.0	8.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	7.0 *[35]*	7.0 *[35]*	10.0 *[14]*	10.0 *[14]*	10.0 *[20]*	10.0 *[20]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**7.0**	**7.0**	**6.6**	**6.6**	**6.7**	**6.6**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	8.3	8.3	8.3	7.5	7.5	7.5	7.5
ب. سلامة النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	7.7	7.7	8.1	8.1	7.9	7.9	8.1
١- عدد الإجراءات		6.5	7.0	7.0	7.0	7.0	7.5
٢- الزمن (بالأيام)		9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		6.7	7.6	7.5	7.0	7.0	7.0
د. الإنفاذ القانوني للعقود	6.3	6.3	6.4	6.0	6.0	6.1	6.2
١- جودة العمليات القضائية		4.3	4.5	3.3	3.3	3.7	3.7
٢- الزمن (بالأيام)		5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	6.1
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8
د. نزاهة المحاكم	6.2	6.3	4.7	5.6	5.4	5.1	
هـ. استقلال القضاء	7.0	6.5	5.6	6.0	6.6	6.6	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**9.6**	**9.3**	**8.7**	**9.7**	**9.7**	**9.6**	
أ. النمو النقدي	9.0 *[4.9]*	8.4 *[8.1]*	8.1 *[9.5]*	9.8 *[1.1]*	9.8 *[0.9]*	9.8 *[0.9]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.6 *[1.0]*	9.6 *[0.9]*	7.8 *[5.6]*	9.7 *[0.8]*	9.1 *[2.3]*	8.9 *[2.8]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.6 *[1.8]*	9.3 *[3.5]*	9.0 *[5.0]*	9.4 *[2.9]*	9.8 *[-0.9]*	9.8 *[-0.8]*	9.3 *[3.3]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**7.9**	**8.1**	**8.0**	**7.5**	**7.3**	**7.3**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	6.1	6.5	7.0	7.1	7.0	7.1	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	7.8 *[3.3]*	8.2 *[2.7]*	9.1 *[1.3]*	9.2 *[1.2]*	9.1 *[1.3]*	9.1 *[1.3]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	6.8 *[16.2]*	7.5 *[12.4]*	8.0 *[10.0]*	8.0 *[10.2]*	8.0 *[10.0]*	8.1 *[9.7]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	3.8 *[15.6]*	3.9 *[15.3]*	3.7 *[15.7]*	4.1 *[14.8]*	4.0 *[15.0]*	4.1 *[14.7]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	7.7	7.7	6.9	6.9	6.2	6.2	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				5.9	5.9	5.9	5.9
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				4.8	4.8	4.7	4.7
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				7.0	7.0	7.1	7.1
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**7.9**	**7.7**	**7.9**	**7.6**	**7.7**	**7.6**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	8.2	7.5	7.4	6.8	7.6	7.5	
١- ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	4.0	3.0	3.0	4.0	4.0	4.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	8.8	6.8	6.7	3.0	6.5	6.2	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	8.5	8.5	9.0	8.6	8.1	8.1	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	8.0	8.0	10.0	8.0	6.0	6.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	6.9	6.9	7.0	7.5	7.5	7.5	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		4.0	4.0	5.0	5.0	5.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		9.9	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	7.2	7.3	7.4	7.3	7.3	7.3	
١- تأسيس شركة تجارية	6.4	7.7	8.8	9.1	9.1	9.0	9.0
أ. عدد الإجراءات		4.7	6.5	7.1	7.1	6.8	6.8
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		9.2	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.0	9.5	9.7	9.8	9.7	9.7
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		8.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	5.9	6.0	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9
أ. الزمن (بالسنوات)		5.9	5.9	7.3	7.3	7.3	7.3
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		8.9	8.9	7.5	7.5	7.5	7.5
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		3.0	2.9	2.9	2.9	3.0	3.0
٣- التعامل مع التراخيص	9.4	9.4	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
٤- سداد الضرائب	8.5	8.5	8.5	8.4	8.4	8.4	8.6
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	7.5	7.1	5.4	5.3	5.5	5.3	
٦- الجودة التنظيمية	5.2	5.3	5.6	5.3	5.3	5.2	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الكـويت

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	**8.1** *[1]*	**7.9** *[2]*	**7.6** *[4]*	**7.6** *[5]*	**7.5** *[5]*	**7.4** *[5]*	**الاتجاه** ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**6.5**	**6.7**	**6.2**	**6.4**	**6.5**	**6.2**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	1.8 *[33.8]*	2.1 *[32.8]*	0.8 *[37.2]*	0.6 *[38.0]*	0.9 *[36.8]*	1.1 *[36.4]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	7.1 *[11.1]*	7.8 *[8.5]*	7.0 *[11.4]*	7.9 *[8.1]*	7.9 *[8.1]*	6.9 *[11.9]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**7.7**	**7.5**	**7.2**	**7.3**	**7.0**	**6.8**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب. سلامة النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	6.7	6.7	6.7
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	8.5	8.5	8.6	8.6	8.6	8.6	8.5
١- عدد الإجراءات		6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.0
٢- الزمن (بالأيام)		9.2	9.4	9.5	9.5	9.5	9.6
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		9.8	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
د. الإنفاذ القانوني للعقود	6.0	6.0	5.9	6.8	6.8	6.6	6.5
١- جودة العمليات القضائية		1.8	1.8	4.4	4.4	3.7	3.3
٢- الزمن (بالأيام)		6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		9.6	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4
د. نزاهة المحاكم	7.5	6.8	5.1	5.2	5.5	4.9	
هـ. استقلال القضاء		7.0	6.9	6.5	6.2	6.0	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**9.8**	**9.4**	**9.0**	**9.6**	**9.6**	**9.7**	
أ. النمو النقدي	9.8 *[-0.8]*	9.0 *[4.9]*	8.0 *[9.8]*	9.4 *[2.9]*	9.3 *[3.6]*	9.4 *[3.2]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.6 *[1.1]*	9.5 *[1.4]*	8.8 *[2.9]*	9.6 *[1.0]*	9.7 *[0.9]*	9.9 *[0.2]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.8 *[0.9]*	9.2 *[4.1]*	9.1 *[4.5]*	9.4 *[2.9]*	9.3 *[3.3]*	9.4 *[3.2]*	9.7 *[1.5]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**6.9**	**6.5**	**6.6**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	8.9	8.8	8.8	8.9	8.8	8.8	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	9.4 *[0.9]*	9.5 *[0.8]*	9.5 *[0.7]*	9.6 *[0.6]*	9.6 *[0.6]*	9.4 *[0.9]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	9.3 *[3.5]*	9.1 *[4.7]*	9.1 *[4.7]*	9.1 *[4.7]*	9.1 *[4.7]*	9.1 *[4.7]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	7.9 *[5.2]*	7.9 *[5.2]*	7.9 *[5.2]*	7.9 *[5.3]*	7.9 *[5.3]*	7.9 *[5.3]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	4.6	4.6	4.6	4.6	3.1	3.1	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				4.1	4.1	4.6	4.6
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				5.1	5.1	5.6	5.6
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				3.1	3.1	3.6	3.6
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**8.4**	**8.1**	**7.8**	**7.9**	**7.8**	**7.8**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	9.5	8.3	8.3	9.0	9.0	9.0	
١- ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	8.0	3.0	3.0	6.0	6.0	6.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	8.7	8.7	8.3	8.3	7.8	7.8	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	6.0	6.0	6.0	6.0	4.0	4.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	8.9	8.9	7.2	7.2	7.2	7.2	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		7.8	4.4	4.4	4.4	4.4	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	7.1	7.4	7.0	6.5	6.5	6.5	
١- تأسيس شركة تجارية	7.9	7.9	7.9	8.1	8.2	7.7	8.4
أ. عدد الإجراءات		3.5	3.5	4.1	4.1	3.8	5.6
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		8.4	8.4	8.6	8.6	7.0	8.2
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.7	9.8	9.9	10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	6.7	6.7	6.7	6.1	6.1	6.1	6.1
أ. الزمن (بالسنوات)		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		10.0	10.0	8.8	8.8	8.8	8.8
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		4.1	4.1	3.5	3.5	3.6	3.5
٣- التعامل مع التراخيص	7.3	7.3	7.3	7.1	7.1	7.1	7.1
٤- سداد الضرائب	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	5.9	7.1	5.4	4.2	4.1	4.0	
٦- الجودة التنظيمية	5.9	6.2	5.5	4.8	4.7	4.9	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

لـبنـــان

ملخص التصنيفات (المراكز) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
	7.7 [6]	**7.4** [7]	**7.4** [7]	**7.3** [8]	**7.2** [7]	**7.3** [6]	الاتجاه ■
	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]
١. حجم الجهاز الحكومي	**8.3**	**8.8**	**9.3**	**8.9**	**8.9**	**8.9**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	6.7 [17.1]	7.4 [15.0]	8.3 [11.8]	8.1 [12.5]	8.0 [12.8]	7.5 [14.3]	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	8.7 [5.5]	7.7 [8.9]	8.7 [5.2]	7.5 [9.6]	7.5 [9.6]	8.1 [7.4]	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	8.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	10.0 [20]	10.0 [20]	10.0 [20]	10.0 [20]	10.0 [20]	10.0 [20]	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**5.9**	**5.9**	**5.0**	**5.0**	**5.1**	**5.1**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ب. سلامة النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1
١- عدد الإجراءات		6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5
٢- الزمن (بالأيام)		9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1
د. الإنفاذ القانوني للعقود	6.4	6.4	6.4	5.8	5.8	6.0	5.8
١- جودة العمليات القضائية		4.8	4.8	3.0	3.0	3.7	3.0
٢- الزمن (بالأيام)		5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
د. نزاهة المحاكم	5.0	5.0	2.9	3.3	3.4	2.9	
هـ. استقلال القضاء			2.5	2.8	3.4	3.4	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**9.3**	**9.4**	**9.1**	**9.6**	**9.3**	**9.4**	
أ. النمو النقدي	8.6 [7.0]	8.8 [6.0]	8.5 [7.5]	9.5 [2.4]	9.7 [1.3]	9.7 [1.6]	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.1 [2.3]	9.1 [2.3]	8.6 [3.5]	9.1 [2.2]	8.3 [4.3]	8.3 [4.4]	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.6 [1.8]	9.9 [-0.7]	9.2 [4.0]	9.9 [0.7]	9.3 [-3.7]	9.8 [-0.8]	9.1 [4.5]
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**7.3**	**6.0**	**6.2**	**5.7**	**5.8**	**5.9**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	7.9	6.4	7.1	7.8	8.0	7.8	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	7.3 [4.0]	9.0 [1.6]	8.7 [2.0]	9.3 [1.0]	9.5 [0.8]	9.1 [1.3]	
٢- متوسط سعر التعريفة	8.6 [7.2]	8.6 [7.1]	8.7 [6.3]	8.9 [5.7]	8.9 [5.6]	8.9 [5.7]	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة		1.8 [20.5]	3.9 [15.3]	5.3 [11.6]	5.6 [11.0]	5.5 [11.3]	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 [0.0]	10.0 [0.0]	10.0 [0.0]	10.0 [0.0]	10.0 [0.0]	10.0 [0.0]	10.0 [0.0]
ج. الضوابط الرأسمالية	3.8	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				3.5	3.5	4.2	4.2
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				3.9	3.9	5.2	5.2
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				3.1	3.1	3.1	3.1
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**7.4**	**6.7**	**7.3**	**7.3**	**7.0**	**7.1**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	9.5	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	
١- ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	8.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	6.7	6.7	8.5	8.5	7.6	7.9	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	10.0	10.0	10.0	10.0	8.0	8.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	8.3	8.3	8.5	8.5	6.8	8.0	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		7.0	7.0	7.0	6.0	6.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		9.5	10.0	10.0	7.5	10.0	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	3.0	3.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	6.1	6.1	6.2	6.2	6.2	6.1	
١- تأسيس شركة تجارية	8.4	8.5	9.2	9.2	9.1	8.8	8.8
أ. عدد الإجراءات		7.6	8.2	8.2	7.6	6.5	6.5
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		7.8	9.7	9.7	9.4	9.4	9.4
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		8.7	9.1	9.1	9.6	9.5	9.5
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
٢- إغلاق شركة تجارية	5.1	5.2	5.2	6.3	6.3	6.3	6.3
أ. الزمن (بالسنوات)		6.3	6.3	7.3	7.3	7.3	7.3
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		7.2	7.2	8.1	8.1	8.1	8.1
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		2.0	2.1	3.5	3.5	3.5	3.4
٣- التعامل مع التراخيص	6.9	6.9	6.9	6.8	6.8	6.8	6.8
٤- سداد الضرائب	8.0	8.0	8.0	7.9	7.9	8.0	8.0
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	3.7	3.6	2.9	2.2	2.6	2.4	
٦- الجودة التنظيمية	4.3	4.7	5.2	4.5	4.4	4.3	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

ليبيا

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (المراكز) ➤				**5.4** *[19]*	**4.7** *[21]*	**4.3** *[22]*	**الاتجاه** ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي			**3.8**	**3.3**	**3.3**	**3.3**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	5.7 *[20.7]*	5.6 *[21.0]*	1.3 *[35.7]*	0.0 *[59.0]*	0.0 *[55.5]*	0.0 *[56.7]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			10.0 *[14]*	10.0 *[14]*	10.0 *[14]*	10.0 *[14]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**4.5**	**4.5**	**4.4**	**4.6**	**4.6**	**4.6**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
ب. سلامة النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات							
١- عدد الإجراءات							
٢- الزمن (بالأيام)							
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)							
د. الإنفاذ القانوني للعقود				5.6	5.6	5.4	5.4
١- جودة العمليات القضائية				2.2	2.2	1.5	1.5
٢- الزمن (بالأيام)				5.7	5.7	5.7	5.7
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)				9.0	9.0	9.0	9.0
د. نزاهة المحاكم	3.5	3.8	3.8	2.3	2.3	2.3	
هـ. استقلال القضاء	2.8	2.7	2.1	3.4	3.4	3.4	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**5.5**	**6.0**	**7.4**	**7.5**	**6.9**	**5.7**	
أ. النمو النقدي	6.4 *[17.8]*	6.4 *[17.8]*	6.4 *[17.8]*	7.8 *[10.8]*	6.9 *[15.5]*	6.8 *[16.0]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	7.5 *[6.3]*	7.9 *[5.2]*	8.5 *[3.7]*	7.8 *[5.6]*	7.8 *[5.5]*	6.1 *[9.7]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	8.0 *[-9.8]*	9.5 *[2.7]*	9.4 *[2.8]*	9.5 *[2.4]*	8.0 *[9.8]*	4.8 *[25.9]*	4.4 *[28.0]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	0.0	0.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**4.5**	**6.0**	**7.0**	**5.8**	**3.3**	**3.1**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	7.7	8.0	9.5	8.3	8.3	8.3	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	8.8 *[1.8]*	9.4 *[1.0]*	9.1 *[1.4]*	9.9 *[0.1]*	9.9 *[0.1]*	9.9 *[0.1]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	6.6 *[17.0]*	6.6 *[17.0]*	10.0 *[0.0]*	9.0 *[5.0]*	9.0 *[5.0]*	9.0 *[5.0]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة				5.9 *[10.4]*	5.9 *[10.4]*	5.9 *[10.4]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	5.8 *[20.8]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	0.0 *[135.2]*	0.0 *[246.1]*	0.0 *[403.2]*
ج. الضوابط الرأسمالية	0.0	0.0	1.5	0.8	0.8	0.8	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				4.2	4.2	3.4	3.4
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				4.2	4.2	2.5	2.5
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				4.3	4.3	4.3	4.3
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري				**5.6**	**5.4**	**5.0**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان			6.7	6.7	6.7	5.7	
١- ملكية البنوك			0.0	0.0	0.0	0.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية							
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	7.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل				7.9	7.4	7.1	
١- مؤشر صعوبة التوظيف				8.3	7.2	6.1	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل				6.0	6.0	6.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل				7.1	6.2	6.2	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل				8.0	8.0	8.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)				6.3	4.4	4.4	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	1.0	1.0	1.0	10.0	10.0	10.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري				2.4	2.3	2.3	
١- تأسيس شركة تجارية				8.3	8.3	8.3	8.3
أ. عدد الإجراءات				5.3	5.3	5.3	5.3
ب. المدة الزمنية (بالأيام)				8.4	8.4	8.4	8.4
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)				9.8	9.7	9.6	9.6
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)				9.9	9.9	9.9	9.9
٢- إغلاق شركة تجارية				0.0	0.0	0.0	0.0
أ. الزمن (بالسنوات)							
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)				0.0	0.0	0.0	0.0
٣- التعامل مع التراخيص							
٤- سداد الضرائب				0.0	0.0	0.0	0.0
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	2.9	2.9	2.4	3.1	3.1	3.1	
٦- الجودة التنظيمية	1.5	1.8	2.4	0.3	0.1	0.0	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

موريتانيا

ملخص التصنيفات (*المراكز*) ➤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
	6.5 *[10]*	**6.4** *[11]*	**5.4** *[18]*	**5.7** *[18]*	**6.1** *[16]*	**6.2** *[13]*	الاتجاه ▲
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**6.4**	**6.2**	**2.9**	**3.4**	**4.8**	**5.0**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	4.1 *[26.1]*	3.6 *[27.9]*	3.6 *[27.9]*	3.3 *[28.8]*	3.3 *[28.1]*	4.0 *[26.4]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	10.0	10.0	0.0	2.0	6.0	6.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	5.0 *[40]*	5.0 *[40]*	5.0 *[40]*	5.0 *[40]*	5.0 *[40]*	5.0 *[40]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**6.6**	**6.2**	**4.8**	**4.5**	**4.6**	**4.5**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية			3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ب. سلامة النظام القانوني			3.3	4.2	3.3	3.3	4.2
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	8.6	8.6	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8
١- عدد الإجراءات		8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5
٢- الزمن (بالأيام)		9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		7.8	8.3	8.5	8.5	8.5	8.5
د. الإنفاذ القانوني للعقود	6.5	6.5	6.7	6.5	6.5	6.3	6.5
١- جودة العمليات القضائية		2.5	2.7	2.2	2.2	1.5	2.2
٢- الزمن (بالأيام)		7.8	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
د. نزاهة المحاكم	4.6	5.1	4.2	2.4	2.3	2.0	
هـ. استقلال القضاء	4.7	4.7	2.7	1.7	3.1	3.1	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**7.9**	**7.3**	**6.5**	**8.1**	**8.2**	**8.3**	
أ. النمو النقدي	8.0 *[10.1]*	8.0 *[10.1]*	8.0 *[10.1]*	8.5 *[7.4]*	8.8 *[5.8]*	9.1 *[4.7]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.2 *[1.9]*	8.5 *[3.7]*	9.2 *[2.1]*	9.6 *[1.1]*	9.2 *[2.0]*	9.3 *[1.9]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.2 *[3.9]*	7.6 *[12.1]*	8.7 *[6.3]*	9.3 *[3.5]*	9.9 *[0.5]*	9.7 *[1.5]*	9.5 *[2.3]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	5.0	5.0	0.0	5.0	5.0	5.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**6.2**	**6.3**	**6.3**	**6.0**	**6.2**	**6.3**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	7.8	8.0	8.0	7.8	7.8	7.8	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	8.3 *[2.5]*	8.9 *[1.6]*	8.6 *[2.1]*	8.6 *[2.1]*	8.6 *[2.1]*	8.6 *[2.1]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	7.9 *[10.7]*	7.9 *[10.7]*	8.1 *[9.6]*	7.6 *[12.0]*	7.6 *[12.0]*	7.6 *[12.0]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	7.1 *[7.2]*	7.1 *[7.2]*	7.2 *[7.0]*	7.2 *[7.1]*	7.2 *[7.1]*	7.2 *[7.1]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	0.8	0.8	1.0	3.3	3.3	3.3	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				2.9	3.7	4.2	4.5
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				2.7	2.7	3.4	3.4
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				3.0	4.8	5.1	5.6
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**5.6**	**5.9**	**6.3**	**6.4**	**6.4**	**6.8**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	8.1	8.1	8.3	8.4	8.3	8.5	
١- ملكية البنوك			8.0	8.0	8.0	8.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية							
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	7.2	7.2	8.0	8.2	7.9	8.5	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	4.2	5.5	6.4	6.6	6.6	6.6	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	1.1	3.3	5.6	4.4	4.4	4.4	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	4.0	6.0	8.0	10.0	10.0	10.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	6.6	7.6	7.0	7.0	7.0	7.0	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		9.1	7.9	7.9	7.9	7.9	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	4.6	4.2	4.2	4.3	4.4	5.2	
١- تأسيس شركة تجارية	6.8	6.8	8.5	9.0	9.3	9.1	9.6
أ. عدد الإجراءات		4.7	5.9	7.1	7.6	7.1	8.8
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		6.0	9.2	9.7	9.7	9.7	9.8
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		8.3	9.6	9.8	9.8	9.8	9.8
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		8.3	9.2	9.4	10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أ. الزمن (بالسنوات)							
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
٣- التعامل مع التراخيص	8.4	8.4	8.4	9.2	9.2	9.2	9.2
٤- سداد الضرائب	2.2	2.2	2.2	1.8	1.8	6.6	7.0
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	4.3	3.8	2.7	2.3	2.8	2.7	
٦- الجودة التنظيمية	5.9	4.3	3.2	3.3	3.2	3.4	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

المغـرب

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (*المراكز*) ➤	**6.1** *[13]*	**6.2** *[13]*	**6.2** *[13]*	**6.3** *[13]*	**6.3** *[12]*	**6.3** *[12]*	**الاتجاه** ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**6.4**	**6.7**	**6.3**	**5.9**	**5.9**	**5.9**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	4.9 *[23.4]*	4.6 *[24.5]*	4.9 *[23.4]*	4.4 *[24.9]*	4.4 *[25.1]*	4.4 *[24.9]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	8.7 *[5.3]*	8.4 *[6.5]*	8.1 *[7.4]*	7.3 *[10.4]*	7.3 *[10.4]*	7.3 *[10.4]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	8.0	10.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	4.0 *[44]*	4.0 *[44]*	4.0 *[44]*	4.0 *[44]*	4.0 *[44]*	4.0 *[44]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**6.6**	**6.5**	**6.5**	**6.3**	**6.4**	**6.3**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ب. سلامة النظام القانوني	10.0	8.3	8.3	7.5	7.5	6.7	6.7
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	8.5	8.4	8.0	8.1	8.6	8.4	8.4
١- عدد الإجراءات		8.0	6.5	6.5	8.0	7.5	7.5
٢- الزمن (بالأيام)		9.5	9.2	9.6	9.7	9.8	9.8
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		7.7	8.4	8.1	8.1	8.1	7.9
د. الإنفاذ القانوني للعقود	6.5	6.5	6.7	7.0	7.0	7.0	7.0
١- جودة العمليات القضائية		4.1	4.1	4.8	4.8	4.8	4.8
٢- الزمن (بالأيام)		6.3	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
د. نزاهة المحاكم	4.7	5.1	4.8	4.3	4.3	4.2	
هـ. استقلال القضاء	3.5	4.1	4.3	4.2	4.5	4.6	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**6.9**	**7.0**	**7.0**	**7.4**	**7.3**	**7.3**	
أ. النمو النقدي	8.6 *[7.1]*	8.6 *[7.2]*	8.6 *[6.9]*	9.9 *[0.5]*	9.9 *[0.7]*	9.8 *[1.0]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.6 *[1.1]*	9.7 *[0.8]*	9.5 *[1.3]*	9.8 *[0.5]*	9.8 *[0.6]*	9.8 *[0.6]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.4 *[2.8]*	9.8 *[1.0]*	9.8 *[1.0]*	9.9 *[0.4]*	9.7 *[1.6]*	9.7 *[1.6]*	9.8 *[0.8]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**4.6**	**5.0**	**5.4**	**5.8**	**5.8**	**5.7**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	4.3	4.7	5.5	6.8	6.8	6.8	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	6.6 *[5.2]*	7.5 *[3.7]*	8.4 *[2.3]*	9.1 *[1.3]*	9.3 *[1.1]*	9.3 *[1.1]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	4.5 *[27.7]*	6.1 *[19.4]*	6.4 *[18.1]*	7.8 *[11.2]*	7.7 *[11.6]*	7.7 *[11.5]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	1.8 *[20.5]*	0.6 *[23.5]*	1.8 *[20.5]*	3.6 *[16.0]*	3.4 *[16.6]*	3.4 *[16.6]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	7.9 *[10.3]*	9.6 *[1.8]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	1.5	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				5.8	5.8	5.3	5.3
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				5.0	5.0	3.6	3.6
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				6.6	6.7	7.1	7.1
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**5.9**	**5.8**	**5.8**	**6.2**	**6.1**	**6.1**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	7.7	7.6	6.8	7.8	7.9	7.9	
١- ملكية البنوك	5.0	8.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	8.0	3.0	3.0	8.0	8.0	8.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	9.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	8.9	9.2	9.2	8.3	8.7	8.4	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	3.6	3.3	3.8	3.8	3.5	3.6	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	0.0	0.0	1.1	1.1	0.0	1.1	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	6.0	6.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	7.2	6.3	5.1	5.1	5.1	4.1	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		5.0	5.0	5.0	5.0	3.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		7.6	5.3	5.3	5.3	5.3	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	6.4	6.6	6.8	6.9	6.9	6.9	
١- تأسيس شركة تجارية	7.8	8.9	9.2	9.4	9.6	9.6	9.6
أ. عدد الإجراءات		7.6	7.6	8.2	8.8	8.8	8.8
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		9.5	9.5	9.6	9.6	9.6	9.7
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.8	9.8	9.9	9.9	9.9	9.9
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		8.6	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	6.7	6.7	6.8	5.8	5.8	5.8	5.9
أ. الزمن (بالسنوات)		8.5	8.5	6.8	6.8	6.8	6.8
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		3.8	4.1	3.0	3.0	3.0	3.1
٣- التعامل مع التراخيص	9.0	9.0	9.2	9.4	9.4	9.5	9.5
٤- سداد الضرائب	6.0	6.0	6.0	7.4	7.6	7.6	8.3
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	4.4	5.1	4.7	4.8	4.5	4.3	
٦- الجودة التنظيمية	4.8	4.2	4.9	4.8	4.7	4.6	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

عُمـــان

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (*المراكز*) ➤	**7.9** *[5]*	**7.6** *[6]*	**7.6** *[4]*	**7.4** *[6]*	**7.2** *[7]*	**7.3** *[6]*	**الاتجاه** ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**5.0**	**4.9**	**5.2**	**4.5**	**4.5**	**4.5**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	0.1 *[39.5]*	0.0 *[40.5]*	1.1 *[36.2]*	0.0 *[52.2]*	0.0 *[49.4]*	0.0 *[51.6]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	9.7 *[1.7]*	9.4 *[2.7]*	9.6 *[1.8]*	8.1 *[7.3]*	8.1 *[7.3]*	8.1 *[7.3]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**7.9**	**7.8**	**7.5**	**7.2**	**7.4**	**7.4**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب. سلامة النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.2
١- عدد الإجراءات		9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
٢- الزمن (بالأيام)		9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	8.4
د. الإنفاذ القانوني للعقود	5.9	5.9	5.9	6.5	6.5	6.6	6.4
١- جودة العمليات القضائية		1.6	1.6	3.3	3.3	3.7	3.3
٢- الزمن (بالأيام)		6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
د. نزاهة المحاكم	7.4	6.8	6.3	5.0	5.6	5.6	
هـ. استقلال القضاء			6.8	5.9	6.1	6.1	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**9.7**	**9.5**	**8.7**	**9.5**	**9.5**	**9.6**	
أ. النمو النقدي	9.4 *[3.2]*	8.7 *[6.6]*	6.8 *[15.9]*	8.7 *[6.3]*	8.7 *[6.6]*	9.1 *[4.5]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.6 *[1.0]*	9.6 *[1.0]*	8.5 *[3.8]*	9.5 *[1.3]*	9.4 *[1.6]*	9.6 *[1.0]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.9 *[-0.3]*	9.6 *[1.9]*	9.4 *[3.2]*	9.8 *[1.0]*	10.0 *[0.1]*	9.8 *[1.1]*	9.7 *[1.6]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**8.6**	**8.1**	**7.9**	**7.5**	**7.3**	**7.4**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	9.1	7.7	7.9	8.8	8.1	8.0	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	9.5 *[0.8]*	9.4 *[0.8]*	9.4 *[0.9]*	9.6 *[0.6]*	9.6 *[0.6]*	9.6 *[0.6]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	8.4 *[8.0]*	9.2 *[3.8]*	8.9 *[5.5]*	9.1 *[4.7]*	8.9 *[5.5]*	8.9 *[5.5]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	9.5 *[1.2]*	4.4 *[14.0]*	5.4 *[11.4]*	7.6 *[6.0]*	5.7 *[10.7]*	5.6 *[11.1]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	6.7	6.7	5.8	5.8	5.4	5.4	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				5.4	5.9	6.2	6.5
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				5.0	5.0	5.4	5.4
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				5.9	6.8	7.0	7.6
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**8.3**	**7.8**	**8.9**	**8.4**	**7.4**	**7.5**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	9.5	8.3	9.0	9.4	7.0	7.2	
١- ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	8.0	3.0	6.0	8.0	8.0	8.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	10.0	10.0	9.8	9.5	0.0	0.9	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	7.9	7.9	10.0	8.2	7.7	7.4	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	5.6	5.6	10.0	8.9	8.9	7.8	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	6.0	6.0	10.0	4.0	2.0	2.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	9.9	9.9	10.0	10.0	10.0	10.0	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		10.0	10.0	10.0			
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		9.9	10.0	10.0			
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	7.4	7.2	7.8	7.7	7.6	7.7	
١- تأسيس شركة تجارية	8.1	8.1	9.3	9.4	9.4	9.6	9.6
أ. عدد الإجراءات		5.3	8.2	8.2	8.2	8.5	8.5
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		8.4	9.5	9.8	9.8	9.8	9.8
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.9	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		8.7	9.4	9.6	9.5	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	6.5	6.5	6.5	6.7	6.7	6.7	6.7
أ. الزمن (بالسنوات)		6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		9.6	9.6	9.7	9.7	9.7	9.7
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		3.7	3.8	4.1	4.1	4.1	4.1
٣- التعامل مع التراخيص	7.9	7.9	7.9	8.1	8.1	8.1	8.1
٤- سداد الضرائب	9.4	9.4	9.3	9.2	9.2	9.2	9.2
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	5.8	5.0	7.8	5.9	6.0	6.0	
٦- الجودة التنظيمية	6.7	6.3	6.1	6.7	6.4	6.5	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الأراضي الفلسطينية

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (*المراكز*) ➤				**7.4** *[6]*	**7.3** *[6]*	**7.3** *[6]*	**الاتجاه** ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي				**7.7**	**7.4**	**7.4**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	5.1 *[22.5]*	5.5 *[21.2]*	5.0 *[23.0]*	5.1 *[22.7]*	5.1 *[22.6]*	5.2 *[22.4]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية			8.0	8.0	7.0	7.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	10.0 *[20]*	10.0 *[20]*	10.0 *[15]*	10.0 *[20]*	10.0 *[20]*	10.0 *[20]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية			**6.4**	**5.6**	**5.6**	**5.4**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية			5.8	4.2	4.2	4.2	5.0
ب. سلامة النظام القانوني			5.8	4.2	4.2	3.3	4.2
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	8.6	8.6	8.8	8.3	8.5	8.5	8.5
١- عدد الإجراءات		7.0	7.0	6.5	7.0	7.0	7.0
٢- الزمن (بالأيام)		9.3	9.5	9.4	9.5	9.5	9.5
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		9.6	9.8	9.0	9.0	9.0	9.0
د. الإنفاذ القانوني للعقود	6.0	6.0	6.4	6.4	6.4	5.8	5.8
١- جودة العمليات القضائية		3.2	3.2	3.0	3.0	1.5	1.5
٢- الزمن (بالأيام)		5.6	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		9.3	9.3	9.3	9.3	9.0	9.0
د. نزاهة المحاكم	5.0	5.0	5.2	4.9	4.7	5.0	
هـ. استقلال القضاء							
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**9.4**	**9.5**	**9.1**	**9.7**	**9.7**	**9.7**	
أ. النمو النقدي	9.6 *[2.1]*	9.6 *[-2.1]*	8.5 *[7.4]*	9.6 *[2.0]*	9.4 *[2.9]*	9.4 *[3.2]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.2 *[2.1]*	9.3 *[1.7]*	8.7 *[3.2]*	9.7 *[0.9]*	9.7 *[0.7]*	9.6 *[1.1]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	8.9 *[5.7]*	9.2 *[4.1]*	9.3 *[3.7]*	9.7 *[1.7]*	9.7 *[1.4]*	10.0 *[-0.2]*	10.0 *[0.2]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية		**8.9**	**8.2**	**7.7**	**7.9**	**8.0**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	9.6	7.5	7.1	7.8	7.8	8.1	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)		8.7 *[2.0]*	8.7 *[2.0]*	8.5 *[2.3]*	8.5 *[2.3]*	8.5 *[2.3]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	9.6 *[2.0]*	9.5 *[2.7]*	8.7 *[6.4]*	9.1 *[4.6]*	9.1 *[4.5]*	9.2 *[3.9]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة		4.4 *[14.1]*	3.8 *[15.5]*	5.8 *[10.5]*	5.9 *[10.2]*	6.6 *[8.5]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	8.5	9.2	7.7	5.4	6.2	6.2	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				7.5	7.5	7.5	7.5
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية							
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				7.5	7.5	7.5	7.5
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري			**6.5**	**6.2**	**6.2**	**6.2**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان			6.7	6.7	6.7	6.7	
١- ملكية البنوك			10.0	10.0	10.0	10.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية							
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	7.6	7.6	7.0	6.1	6.1	6.1	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	6.7	6.7	6.7	3.3	3.3	3.3	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	7.7	7.7	5.3	5.3	5.3	5.3	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		7.5	2.5	2.5	2.5	2.5	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	5.1	5.0	5.8	5.8	5.8	5.8	
١- تأسيس شركة تجارية	6.7	6.7	7.7	8.2	8.2	8.1	8.1
أ. عدد الإجراءات		4.1	4.7	5.9	5.9	5.0	5.0
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		5.5	7.7	7.9	7.9	7.9	7.9
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.0	8.9	9.0	9.0	9.4	9.5
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		8.3	9.6	10.0	10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أ. الزمن (بالسنوات)							
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
٣- التعامل مع التراخيص	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
٤- سداد الضرائب	8.1	8.1	8.1	8.2	8.2	8.2	8.2
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	3.9	3.6	4.2	4.0	3.7	4.2	
٦- الجودة التنظيمية	2.9	2.7	5.6	5.6	5.3	5.3	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

قطـر

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (*المراكز*) ➤	**8.0** *[3]*	**7.9** *[2]*	**7.6** *[4]*	**7.7** *[4]*	**7.8** *[4]*	**7.8** *[4]*	**الاتجاه** ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**6.4**	**6.6**	**6.3**	**6.4**	**6.4**	**6.4**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	0.0 *[47.6]*	0.0 *[47.2]*	0.0 *[46.4]*	0.0 *[49.5]*	0.0 *[47.4]*	0.0 *[47.2]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	9.2 *[3.6]*	9.2 *[3.4]*	9.2 *[3.5]*	9.6 *[1.9]*	9.6 *[1.9]*	9.6 *[1.9]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية		7.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**7.3**	**7.3**	**7.5**	**7.6**	**7.5**	**7.3**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ب. سلامة النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	8.4	8.4	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
١- عدد الإجراءات			7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٢- الزمن (بالأيام)			9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)			9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
د. الإنفاذ القانوني للعقود	6.4	6.4	6.4	5.9	5.9	5.7	5.7
١- جودة العمليات القضائية			3.4	1.9	1.9	1.1	1.1
٢- الزمن (بالأيام)			6.6	6.6	6.6	6.6	6.6
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)			9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
د. نزاهة المحاكم	6.5	6.6	6.3	7.8	7.4	7.3	
هـ. استقلال القضاء			8.4	8.2	7.6	7.2	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**9.2**	**8.5**	**8.2**	**9.3**	**9.7**	**9.8**	
أ. النمو النقدي	7.2 *[14.1]*	7.2 *[14.1]*	7.2 *[14.1]*	8.8 *[6.1]*	9.5 *[2.4]*	10.0 *[0.2]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.6 *[1.0]*	8.5 *[3.7]*	6.2 *[9.5]*	9.1 *[2.3]*	9.7 *[0.7]*	9.7 *[0.6]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	10.0 *[0.2]*	8.2 *[8.8]*	9.5 *[-2.4]*	9.4 *[3.1]*	9.6 *[1.9]*	9.4 *[2.9]*	9.9 *[0.4]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**9.0**	**9.0**	**7.6**	**7.4**	**7.5**	**7.6**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	9.2	9.2	8.3	8.6	8.5	8.4	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)		9.2 *[1.1]*	9.3 *[1.0]*	9.3 *[1.0]*	9.3 *[1.0]*	9.3 *[1.0]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	9.2 *[4.1]*	9.2 *[4.1]*	9.0 *[5.0]*	9.1 *[4.7]*	9.1 *[4.7]*	9.1 *[4.7]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			6.7 *[8.3]*	7.4 *[6.4]*	7.2 *[7.0]*	6.9 *[7.7]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	7.7	7.7	4.6	4.6	4.6	4.6	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				6.5	7.0	7.5	7.7
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				6.8	6.8	7.9	7.9
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				6.3	7.2	7.2	7.5
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**8.1**	**8.1**	**8.5**	**7.9**	**7.8**	**7.7**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	
١- ملكية البنوك	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية							
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	8.0	8.0	8.9	7.1	6.6	6.6	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	4.0	4.0	8.0	6.0	4.0	4.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	8.0	8.0	7.4	7.4	7.4	7.4	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		8.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		8.1	4.8	4.8	4.8	4.8	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	10.0	10.0	10.0	5.0	5.0	5.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	7.9	7.9	8.3	8.4	8.3	8.2	
١- تأسيس شركة تجارية	9.3	9.3	8.9	9.0	9.0	8.9	8.9
أ. عدد الإجراءات			6.5	6.5	6.5	6.2	6.2
ب. المدة الزمنية (بالأيام)			9.5	9.7	9.7	9.7	9.7
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)			9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)			9.8	9.9	9.9	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	6.8	6.8	6.8	6.9	6.9	6.0	6.0
أ. الزمن (بالسنوات)			7.5	7.5	7.5	7.5	7.5
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)			7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)			5.7	6.0	6.1	3.3	3.3
٣- التعامل مع التراخيص	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤- سداد الضرائب	10.0	10.0	9.6	9.5	9.5	9.5	9.5
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	5.4	5.5	8.1	8.3	7.9	8.2	
٦- الجودة التنظيمية	5.8	5.7	6.4	6.4	6.6	6.7	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

المملكة العربية السعودية

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (*المراكز*) ➤	**7.4** *[8]*	**7.3** *[8]*	**7.1** *[8]*	**7.0** *[9]*	**6.9** *[9]*	**6.9** *[9]*	الاتجاه ▲
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**5.0**	**4.7**	**4.1**	**4.0**	**4.0**	**4.2**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	0.0 *[41.5]*	0.0 *[44.8]*	0.4 *[38.5]*	0.0 *[44.8]*	0.0 *[42.0]*	0.7 *[37.6]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية		4.0	2.0	2.0	2.0	2.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**7.6**	**7.6**	**7.7**	**7.6**	**7.7**	**7.5**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب. سلامة النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	9.5	9.5	9.8	9.3	9.7	9.7	9.8
١- عدد الإجراءات		8.5	9.5	8.0	9.0	9.0	9.5
٢- الزمن (بالأيام)		10.0	10.0	9.9	9.9	9.9	10.0
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
د. الإنفاذ القانوني للعقود	6.1	6.1	6.2	6.5	6.7	6.2	6.7
١- جودة العمليات القضائية		3.2	3.4	4.4	4.4	3.0	4.4
٢- الزمن (بالأيام)		6.1	6.1	6.1	6.5	6.5	6.5
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0
د. نزاهة المحاكم	5.6	5.5	6.2	5.9	5.9	5.7	
هـ. استقلال القضاء			7.6	7.1	7.2	7.0	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**9.6**	**9.4**	**8.9**	**9.4**	**9.4**	**9.6**	
أ. النمو النقدي	8.7 *[6.6]*	8.2 *[8.9]*	7.7 *[11.4]*	8.6 *[6.9]*	8.7 *[6.5]*	9.2 *[4.1]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.7 *[0.7]*	9.7 *[0.7]*	8.9 *[2.8]*	9.4 *[1.4]*	9.4 *[1.4]*	9.8 *[0.6]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	10.0 *[0.2]*	9.9 *[0.7]*	8.9 *[5.3]*	9.5 *[2.7]*	9.6 *[2.2]*	9.3 *[3.5]*	9.8 *[-0.9]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**7.0**	**6.9**	**6.7**	**5.9**	**5.9**	**5.7**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	8.8	9.1	8.6	8.5	8.4	8.2	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	8.9 *[1.7]*	9.2 *[1.2]*	9.4 *[0.9]*	9.4 *[0.9]*	9.4 *[0.9]*	9.4 *[0.9]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	8.7 *[6.3]*	9.0 *[4.8]*	9.0 *[4.8]*	9.0 *[5.1]*	9.0 *[5.1]*	9.0 *[5.1]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة			7.4 *[6.6]*	7.1 *[7.3]*	7.0 *[7.6]*	6.2 *[9.6]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	2.3	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				3.6	3.6	3.3	3.4
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				5.7	5.7	5.1	5.1
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				1.5	1.5	1.5	1.7
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**8.0**	**8.0**	**7.9**	**7.9**	**7.3**	**7.4**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	9.0	9.0	8.5	9.0	7.1	7.5	
١- ملكية البنوك	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	10.0	10.0	7.8	9.9	2.3	3.8	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	9.2	9.2	8.3	8.3	8.3	8.3	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	8.0	8.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	8.9	8.9	7.2	7.2	7.2	7.2	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		7.8	4.4	4.4	4.4	4.4	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	5.7	5.8	6.9	6.5	6.5	6.4	
١- تأسيس شركة تجارية	6.6	6.8	9.6	8.7	8.3	8.1	8.5
أ. عدد الإجراءات		3.5	8.8	5.9	4.1	3.2	4.7
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		6.9	9.9	9.1	9.2	9.3	9.2
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.2	9.9	10.0	10.0	10.0	9.9
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		7.6	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أ. الزمن (بالسنوات)							
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
٣- التعامل مع التراخيص	8.9	8.9	9.6	9.4	9.4	9.4	9.5
٤- سداد الضرائب	9.2	9.2	9.1	9.3	9.3	9.2	9.5
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	4.7	4.2	7.9	6.7	6.6	6.6	
٦- الجودة التنظيمية	5.0	5.4	5.5	5.1	5.2	5.3	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الصـومال

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (*المراكز*) ➤					**6.5** *[10]*	**6.4** *[11]*	**الاتجاه** ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي				**7.8**	**7.8**	**7.8**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام				*[10.7]* 8.6	*[10.7]* 8.6	*[10.7]* 8.6	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي							
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية							
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي			*[35]* 7.0	*[35]* 7.0	*[35]* 7.0	*[35]* 7.0	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**2.1**	**1.5**	**1.4**	**1.5**	**3.4**	**3.3**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7
ب. سلامة النظام القانوني	3.3	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات					8.5	8.5	8.5
١- عدد الإجراءات					8.0	8.0	8.0
٢- الزمن (بالأيام)					8.0	8.0	8.0
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)					9.5	9.5	9.5
د. الإنفاذ القانوني للعقود					5.9	5.9	5.9
١- جودة العمليات القضائية					1.9	1.9	1.9
٢- الزمن (بالأيام)					6.5	6.5	6.5
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)					9.3	9.3	9.3
د. نزاهة المحاكم	2.1	1.7	1.3	1.4	1.5	1.4	
هـ. استقلال القضاء	1.4	1.7	1.7	2.0	2.0	1.6	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر				**9.9**	**7.4**	**7.4**	
أ. النمو النقدي							
ب. الانحراف المعياري للتضخم							
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة				*[1.3]* 9.7	*[-1.5]* 9.7	*[1.3]* 9.7	*[5.2]* 9.0
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	0.0	0.0	10.0	10.0	5.0	5.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**7.6**	**8.2**	**8.0**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية				9.1	9.0	9.0	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)				*[1.4]* 9.1	*[1.5]* 9.0	*[1.5]* 9.0	
٢- متوسط سعر التعريفة							
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة							
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	*[0.0]* 10.0	*[0.0]* 10.0	*[371.5]* 0.0	*[0.0]* 10.0	*[0.0]* 10.0	*[0.0]* 10.0	*[0.0]* 10.0
ج. الضوابط الرأسمالية	0.0	0.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				1.5	4.0	2.8	2.8
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				2.9	2.9	0.6	0.6
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				0.0	5.1	5.1	5.1
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري					**5.5**	**5.5**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان							
١- ملكية البنوك				10.0	10.0	10.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية							
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة							
٤- ائتمان القطاع الخاص							
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل					8.6	8.6	
١- مؤشر صعوبة التوظيف					10.0	10.0	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل					8.0	8.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل					6.3	6.3	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل					10.0	10.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)					2.5	2.5	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري					2.4	2.4	
١- تأسيس شركة تجارية					7.6	7.6	7.5
أ. عدد الإجراءات					5.9	5.9	5.9
ب. المدة الزمنية (بالأيام)					6.6	6.6	6.6
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)					7.9	7.9	7.6
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)					10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية					0.0	0.0	0.0
أ. الزمن (بالسنوات)							
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)							
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)					0.0	0.0	0.0
٣- التعامل مع التراخيص							
٤- سداد الضرائب							
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	2.8	1.8	1.7	1.9	1.9	1.8	
٦- الجودة التنظيمية	0.5	0.3	0.0	0.3	0.3	0.0	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الســودان

	٢٠٠٢		٢٠٠٥		٢٠١٠		٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	
ملخص التصنيفات (*المراكز*) ➤							**5.8** *[17]*		**5.8** *[18]*		**5.7** *[18]*		الاتجاه ▼	
	التصنيف *[البيانات]*		التصنيف *[البيانات]*		التصنيف *[البيانات]*		التصنيف *[البيانات]*		التصنيف *[البيانات]*		التصنيف *[البيانات]*		التصنيف *[البيانات]*	
١. حجم الجهاز الحكومي							**9.9**		**10.0**		**10.0**			
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	**7.8**	*[13.5]*	**6.8**	*[17.,0]*	**7.5**	*[14.3]*	**9.5**	*[7.0]*	**10.0**	*[5.3]*	**9.9**	*[6.4]*		
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي														
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية			7.0		8.0		10.0		10.0		10.0			
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي							10.0 *[15]*		10.0 *[15]*		10.0 *[15]*			
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**3.9**		**3.7**		**3.9**		**3.9**		**3.9**		**3.9**			
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0	
ب. سلامة النظام القانوني	5.0		4.2		4.2		4.2		4.2		4.2		4.2	
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	8.8		8.8		8.8		8.8		8.9		8.9		8.9	
١- عدد الإجراءات			7.5		7.5		7.5		7.5		7.5		7.5	
٢- الزمن (بالأيام)			9.9		9.9		9.9		9.9		9.9		9.9	
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)			8.8		9.0		9.1		9.2		9.2		9.2	
د. الإنفاذ القانوني للعقود	5.0		5.0		5.1		5.3		5.3		5.1		5.1	
١- جودة العمليات القضائية			0.9		1.1		1.9		1.9		1.1		1.1	
٢- الزمن (بالأيام)			4.8		4.8		4.8		4.8		4.8		4.8	
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)			9.4		9.4		9.4		9.4		9.4		9.4	
د. نزاهة المحاكم	3.2		2.7		3.2		3.5		3.4		3.5			
هـ. استقلال القضاء	1.5		1.7		2.0		1.7		1.6		1.6			
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**6.6**		**6.9**		**7.0**		**5.0**		**6.2**		**5.9**			
أ. النمو النقدي	5.3	*[23.5]*	5.0	*[25.0]*	7.0	*[14.9]*	6.5	*[17.5]*	6.7	*[16.6]*	6.1	*[19.3]*		
ب. الانحراف المعياري للتضخم	7.8	*[5.4]*	9.4	*[1.5]*	8.7	*[3.1]*	5.9	*[10.3]*	6.4	*[9.0]*	6.0	*[10.0]*		
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	8.3	*[8.3]*	8.3	*[8.5]*	7.4	*[13.2]*	2.6	*[36.9]*	6.6	*[16.9]*	6.4	*[17.8]*	3.5	*[32.4]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	5.0		5.0		5.0		5.0		5.0		5.0			
٤. حرية التجارة الخارجية	**5.7**		**5.8**		**7.2**		**4.4**		**3.1**		**3.2**			
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	5.2		5.7		5.5		4.3		4.4		4.4			
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	4.7	*[8.0]*	5.6	*[6.6]*	6.6	*[5.2]*	3.4	*[10.0]*	3.8	*[9.3]*	3.8	*[9.3]*		
٢- متوسط سعر التعريفة	5.8	*[21.1]*	5.8	*[21.1]*	6.0	*[19.9]*	5.8	*[21.2]*	5.8	*[21.2]*	5.8	*[21.2]*		
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة					4.0	*[15.1]*	3.6	*[15.9]*	3.6	*[15.9]*	3.6	*[15.9]*		
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	10.0	*[0.0]*	5.4	*[23.0]*	0.0	*[63.9]*	0.0	*[148.8]*	0.0	*[184.1]*
ج. الضوابط الرأسمالية	1.8		1.8		6.2		6.2		6.2		6.2			
د. الحواجز التنظيمية التجارية							1.7		1.7		2.3		2.3	
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية							2.5		2.5		3.7		3.7	
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير							0.9		0.9		0.9		0.9	
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**5.6**		**5.6**		**5.5**		**5.7**		**5.9**		**5.8**			
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	7.0		7.4		7.3		6.8		7.4		6.7			
١- ملكية البنوك	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0			
٢- منافسة البنوك الأجنبية	3.0		3.0		3.0		3.0		3.0		3.0			
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة			10.0		10.0		7.0		10.0		9.0			
٤- ائتمان القطاع الخاص	10.0		8.5		8.2		9.2		8.7		6.7			
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	5.2		5.0		4.7		4.9		4.9		5.1			
١- مؤشر صعوبة التوظيف	6.1		6.1		7.2		7.2		7.2		8.3			
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0			
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	5.9		5.9		3.8		4.3		4.3		4.3			
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل			5.0		5.0		6.0		6.0		6.0			
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)			6.7		2.5		2.5		2.5		2.5			
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	1.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0			
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	4.6		4.5		4.6		5.5		5.5		5.5			
١- تأسيس شركة تجارية	8.2		8.2		8.3		8.3		8.4		8.2		8.2	
أ. عدد الإجراءات			5.3		5.3		5.3		5.3		5.0		5.0	
ب. المدة الزمنية (بالأيام)			8.2		8.3		8.3		8.3		8.3		8.3	
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)			9.2		9.6		9.7		9.8		9.7		9.7	
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)			10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0	
٢- إغلاق شركة تجارية	0.0		0.0		0.0		6.4		6.4		6.4		6.4	
أ. الزمن (بالسنوات)							8.3		8.3		8.3		8.3	
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)							7.5		7.5		7.5		7.5	
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)			0.0		0.0		3.4		3.4		3.4		3.4	
٣- التعامل مع التراخيص	6.5		6.5		6.5		6.5		6.5		6.5		6.5	
٤- سداد الضرائب	8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0		8.0	
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	2.8		2.3		2.6		2.2		2.1		1.9			
٦- الجودة التنظيمية	2.3		1.9		2.1		1.9		1.8		1.8			

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الجمهورية العربية السورية

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (*المراكز*) ➤	**5.7** *[14]*	**5.8** *[14]*	**5.9** *[15]*	**5.0** *[21]*	**4.7** *[21]*	**4.4** *[21]*	**الاتجاه** ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**4.9**	**5.6**	**6.7**	**6.7**	**6.7**	**6.7**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	6.8 *[17.0]*	6.9 *[16.6]*	6.8 *[17.0]*	6.8 *[16.8]*	6.8 *[16.8]*	6.8 *[16.8]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي			9.0 *[4.3]*	9.0 *[4.3]*	9.0 *[4.3]*	9.0 *[4.3]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	0.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	8.0 *[27.5]*	8.0 *[27.5]*	9.0 *[22]*	9.0 *[22]*	9.0 *[22]*	9.0 *[22]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**5.4**	**5.4**	**4.8**	**5.7**	**5.7**	**5.0**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ب. سلامة النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	7.5	7.5	7.5	7.5
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	6.1	6.1	6.4	6.3	6.3	6.2	6.2
١- عدد الإجراءات		8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5
٢- الزمن (بالأيام)		9.7	9.8	9.8	9.8	9.5	9.5
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		0.0	0.8	0.7	0.7	0.7	0.7
د. الإنفاذ القانوني للعقود	4.7	4.7	4.7	5.2	5.2	4.9	4.9
١- جودة العمليات القضائية		0.7	0.7	2.2	2.2	1.5	1.5
٢- الزمن (بالأيام)		4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
د. نزاهة المحاكم	4.6	4.8	3.3	3.2	3.0	3.2	
هـ. استقلال القضاء			2.9	8.6	8.6		
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**7.8**	**6.3**	**6.3**	**3.3**	**3.3**	**3.3**	
أ. النمو النقدي	7.4 *[12.8]*	7.9 *[10.6]*	8.3 *[8.3]*				
ب. الانحراف المعياري للتضخم	8.9 *[2.8]*	8.9 *[2.8]*	7.8 *[5.4]*	0.0 *[166.0]*	0.0 *[205.5]*	0.0 *[243.7]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	10.0 *[-0.1]*	8.6 *[7.2]*	9.1 *[4.4]*	0.0 *[354.4]*	0.0 *[481.9]*	0.0 *[693.5]*	
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	5.0	0.0	0.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**3.5**	**5.5**	**5.7**	**4.2**	**2.3**	**1.9**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	5.2	5.4	6.2	5.2	5.2	5.2	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	7.6 *[3.7]*	8.3 *[2.5]*	8.4 *[2.5]*	8.4 *[2.5]*	8.4 *[2.5]*	8.4 *[2.5]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	6.1 *[19.6]*	6.1 *[19.6]*	7.2 *[14.2]*	6.7 *[16.5]*	6.7 *[16.5]*	6.7 *[16.5]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	1.9 *[20.3]*	1.9 *[20.3]*	3.2 *[17.0]*	0.6 *[23.4]*	0.6 *[23.4]*	0.6 *[23.4]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	5.3 *[23.5]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	7.9 *[10.7]*	0.0 *[77.7]*	0.0 *[142.7]*	0.0 *[123.8]*
ج. الضوابط الرأسمالية	0.0	1.0	0.8	0.8	0.8	0.8	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				3.0	3.0	1.4	1.4
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				3.1	3.1	0.0	0.0
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				2.8	2.8	2.8	2.8
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**6.9**	**6.3**	**6.1**	**5.3**	**5.4**	**5.1**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	9.6	8.0	7.0	4.7	4.9	4.4	
١- ملكية البنوك			2.0	2.0	2.0	2.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية				6.0	6.0	6.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	9.0	10.0	6.0	7.0	5.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	9.2	7.0	8.9	4.8	4.8	4.8	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	5.6	5.3	5.0	5.0	5.3	5.3	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	8.9	6.1	6.1	7.2	7.2	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	6.4	6.4	8.0	8.0	8.0	8.0	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		5.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		7.8	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	5.6	5.5	6.2	6.2	6.1	5.4	
١- تأسيس شركة تجارية	5.4	5.4	8.8	9.0	9.0	8.9	9.0
أ. عدد الإجراءات		4.1	7.1	7.1	7.1	6.8	6.8
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		8.0	9.5	9.5	9.5	9.3	9.3
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.6	9.5	9.8	9.9	9.9	9.9
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		0.0	9.3	9.5	9.8	9.8	9.8
٢- إغلاق شركة تجارية	6.0	6.0	6.0	6.0	5.4	5.2	5.1
أ. الزمن (بالسنوات)		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		8.9	8.9	8.9	8.0	8.0	8.0
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		3.1	3.0	2.9	1.9	1.4	1.2
٣- التعامل مع التراخيص	9.5	9.5	9.5				
٤- سداد الضرائب	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	3.8	3.1	3.6	8.4	8.4		
٦- الجودة التنظيمية	2.8	2.9	3.1	1.3	1.4	1.4	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

تـونـس

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (*المراكز*) ➤	**6.3** *[11]*	**6.3** *[12]*	**6.6** *[11]*	**6.5** *[11]*	**6.4** *[11]*	**6.5** *[10]*	الاتجاه ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**5.6**	**5.5**	**6.6**	**6.5**	**6.5**	**6.4**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	5.4 *[21.5]*	5.4 *[21.5]*	5.5 *[21.2]*	5.5 *[21.4]*	5.4 *[21.6]*	5.3 *[21.9]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	8.1 *[7.5]*	7.4 *[10.0]*	7.0 *[11.5]*	6.4 *[13.7]*	6.4 *[13.7]*	6.4 *[13.7]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	2.0	2.0	7.0	7.0	7.0	7.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	7.0 *[35]*	7.0 *[35]*	7.0 *[35]*	7.0 *[35]*	7.0 *[35]*	7.0 *[35]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**7.3**	**7.3**	**6.9**	**6.5**	**6.5**	**6.5**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ب. سلامة النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7
١- عدد الإجراءات		8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5
٢- الزمن (بالأيام)		9.5	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
د. الإنفاذ القانوني للعقود	6.7	6.7	6.7	6.5	6.5	6.5	6.5
١- جودة العمليات القضائية		4.3	4.3	3.7	3.7	3.7	3.7
٢- الزمن (بالأيام)		6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
د. نزاهة المحاكم	6.8	6.6	6.0	4.3	4.3	4.1	
هـ. استقلال القضاء	6.3	6.8	5.1	4.6	4.7	4.7	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**6.9**	**7.1**	**6.8**	**6.9**	**7.0**	**7.0**	
أ. النمو النقدي	8.5 *[7.7]*	9.2 *[4.2]*	8.3 *[8.4]*	8.9 *[5.3]*	9.1 *[4.3]*	9.1 *[4.4]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.8 *[0.4]*	9.7 *[0.7]*	9.7 *[0.7]*	9.7 *[0.8]*	9.7 *[0.8]*	9.7 *[0.8]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.5 *[2.7]*	9.6 *[2.0]*	9.1 *[4.4]*	9.0 *[4.9]*	9.0 *[4.9]*	9.3 *[3.7]*	8.9 *[5.3]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**4.7**	**4.8**	**5.0**	**5.5**	**5.5**	**5.5**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	5.7	4.4	6.9	7.2	7.0	7.3	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	8.1 *[2.8]*	8.7 *[2.0]*	8.9 *[1.7]*	8.8 *[1.8]*	8.8 *[1.8]*	8.8 *[1.8]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	4.0 *[30.2]*	4.6 *[26.8]*	6.7 *[16.5]*	7.2 *[14.1]*	6.9 *[15.5]*	7.7 *[11.6]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	5.0 *[12.6]*	0.0 *[26.0]*	5.2 *[12.1]*	5.5 *[11.1]*	5.2 *[12.1]*	5.3 *[11.8]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	7.8 *[11.1]*	9.3 *[3.3]*	7.4 *[13.0]*	10.0 *[0.0]*	9.0 *[4.9]*	9.0 *[4.9]*	8.3 *[8.5]*
ج. الضوابط الرأسمالية	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				4.2	5.1	5.0	5.0
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				3.0	3.0	2.8	2.8
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				5.5	7.3	7.3	7.3
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**7.0**	**7.0**	**7.4**	**6.9**	**6.8**	**6.8**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	8.0	7.9	8.1	7.5	7.4	7.4	
١- ملكية البنوك	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	9.0	8.6	9.4	7.0	6.6	6.7	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	5.5	5.5	6.5	6.1	5.8	5.8	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	7.2	7.2	8.3	6.1	6.1	6.1	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	6.0	6.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	5.8	5.8	4.9	5.4	4.3	4.3	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		2.0	2.0	3.0	3.0	3.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		9.5	7.8	7.8	5.5	5.5	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	7.4	7.5	7.5	7.1	7.1	7.1	
١- تأسيس شركة تجارية	8.5	8.7	8.7	8.7	8.7	8.8	8.8
أ. عدد الإجراءات		5.3	5.3	5.3	5.3	5.9	5.9
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.9	9.9	9.9	10.0	9.9	9.9
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.9	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	7.9	7.9	7.9	8.0	8.0	8.0	8.0
أ. الزمن (بالسنوات)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6
٣- التعامل مع التراخيص	9.4	9.4	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
٤- سداد الضرائب	7.0	7.0	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	6.8	6.8	5.9	4.3	4.1	4.0	
٦- الجودة التنظيمية	4.8	4.9	5.0	4.2	4.2	4.1	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الإمارات العربية المتحدة

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (*المراكز*) ➤	**8.0** *[3]*	**8.0** *[1]*	**8.0** *[2]*	**8.1** *[2]*	**8.0** *[1]*	**8.0** *[1]*	الاتجاه ■
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**6.8**	**8.0**	**7.9**	**7.3**	**7.1**	**6.7**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	7.6 *[14.2]*	8.2 *[12.3]*	7.8 *[13.5]*	6.8 *[16.9]*	6.1 *[19.3]*	6.1 *[19.3]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	9.7 *[1.6]*	9.7 *[1.6]*	9.7 *[1.6]*	8.4 *[6.5]*	8.4 *[6.5]*	8.8 *[4.8]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	0.0	4.0	4.0	4.0	4.0	2.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**7.5**	**7.1**	**7.2**	**7.8**	**8.0**	**8.0**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب. سلامة النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	9.4	9.4	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
١- عدد الإجراءات		9.0	10.0	9.5	9.5	9.5	9.5
٢- الزمن (بالأيام)		9.9	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		9.4	9.4	10.0	10.0	10.0	10.0
د. الإنفاذ القانوني للعقود	5.7	5.7	6.0	7.9	8.2	8.0	8.3
١- جودة العمليات القضائية		1.8	2.0	7.4	8.1	7.4	8.1
٢- الزمن (بالأيام)		6.3	6.8	6.9	7.1	7.1	7.5
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		9.1	9.1	9.4	9.4	9.3	9.3
د. نزاهة المحاكم	7.5	6.3	5.7	6.6	6.9	7.2	
هـ. استقلال القضاء		6.3	6.8	7.7	7.9	8.0	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**9.2**	**8.7**	**8.6**	**9.5**	**9.4**	**9.5**	
أ. النمو النقدي	8.4 *[7.9]*	7.0 *[14.8]*	6.9 *[15.5]*	8.9 *[5.3]*	9.0 *[5.1]*	8.9 *[5.4]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	9.0 *[2.6]*	9.0 *[2.6]*	7.8 *[5.4]*	9.7 *[0.7]*	9.4 *[1.4]*	9.5 *[1.3]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	9.4 *[2.9]*	8.8 *[6.2]*	9.8 *[0.9]*	9.5 *[2.3]*	9.2 *[4.1]*	9.7 *[1.6]*	9.6 *[2.0]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤. حرية التجارة الخارجية	**8.4**	**8.3**	**8.2**	**8.1**	**8.1**	**8.3**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	8.9	8.9	8.7	8.8	8.8	8.7	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	9.2 *[4.0]*	9.0 *[4.8]*	9.0 *[4.9]*	9.1 *[4.7]*	9.1 *[4.4]*	9.1 *[4.7]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	7.6 *[6.1]*	7.6 *[6.1]*	7.0 *[7.5]*	7.4 *[6.4]*	7.2 *[7.1]*	7.0 *[7.5]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	6.2	6.2	5.8	5.8	5.8	5.8	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				7.9	7.9	8.6	8.6
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية				7.5	7.5	8.8	8.8
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير				8.3	8.3	8.3	8.3
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**8.1**	**8.1**	**8.2**	**7.7**	**7.6**	**7.6**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	7.9	7.8	7.7	8.3	7.8	7.9	
١- ملكية البنوك	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	8.7	8.2	7.9	10.0	8.2	8.4	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	8.7	8.7	9.0	6.5	6.5	6.5	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	8.8	8.8	10.0	10.0	10.0	10.0	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		7.7	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	10.0	10.0	10.0	0.0	0.0	0.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	7.7	7.8	7.8	8.4	8.5	8.5	
١- تأسيس شركة تجارية	8.6	8.6	8.9	9.3	9.3	9.5	9.5
أ. عدد الإجراءات		6.5	6.5	7.6	7.6	8.5	8.5
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		9.3	9.4	9.7	9.7	9.7	9.7
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.6	9.9	9.9	9.9	9.8	9.8
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		9.2	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	4.1	4.2	4.1	5.9	5.9	5.9	5.9
أ. الزمن (بالسنوات)		5.1	5.1	7.1	7.1	7.1	7.1
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		6.1	6.1	7.5	7.5	7.5	7.5
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		1.3	1.2	3.1	3.1	3.1	3.1
٣- التعامل مع التراخيص	9.6	9.6	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤- سداد الضرائب	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	6.1	8.1	8.0	8.1	8.2	8.5	
٦- الجودة التنظيمية	7.6	6.6	5.8	7.3	7.6	7.3	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الجمهورية اليمنية

	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ملخص التصنيفات (*المراكز*) ➤	**7.0** *[9]*	**7.1** *[9]*	**6.9** *[9]*	**6.8** *[10]*	**5.8** *[18]*	**6.1** *[15]*	**الاتجاه ▼**
	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*	التصنيف *[البيانات]*
١. حجم الجهاز الحكومي	**5.2**	**5.4**	**6.7**	**7.8**	**7.3**	**7.9**	
أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	6.5 *[18.1]*	7.1 *[16.0]*	8.0 *[12.8]*	8.1 *[12.3]*	8.3 *[11.9]*	8.5 *[11.1]*	
ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي			7.8 *[8.7]*	9.0 *[4.1]*	9.0 *[4.1]*	9.0 *[4.1]*	
ج. المشروعات والاستثمارات الحكومية	2.0	2.0	4.0	4.0	2.0	4.0	
د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	7.0 *[35]*	7.0 *[35]*	7.0 *[35]*	10.0 *[20]*	10.0 *[20]*	10.0 *[20]*	
٢. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	**5.7**	**5.8**	**4.8**	**4.9**	**4.5**	**4.5**	
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	6.7	6.7	6.7	5.8	4.2	4.2	4.2
ب. سلامة النظام القانوني	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	8.7	8.7	8.7	8.9	8.9	8.9	8.9
١- عدد الإجراءات		7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5
٢- الزمن (بالأيام)		9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
٣- التكلفة (نسبة من قيمة العقار)		8.7	8.8	9.4	9.4	9.4	9.4
د. الإنفاذ القانوني للعقود	7.1	7.1	7.2	5.7	5.7	5.5	5.5
١- جودة العمليات القضائية		4.8	5.0	2.2	2.2	1.5	1.5
٢- الزمن (بالأيام)		7.0	7.0	6.0	6.0	6.0	6.0
٣- التكلفة (نسبة من القيمة المطلوبة)		9.5	9.5	8.9	8.9	8.9	8.9
د. نزاهة المحاكم	2.8	3.3	1.8	3.5	2.7	2.8	
هـ. استقلال القضاء			1.3	2.1	2.1	2.5	
٣. إمكانية الحصول على نقد مستقر	**8.4**	**8.7**	**8.3**	**8.8**	**4.7**	**5.6**	
أ. النمو النقدي	7.5 *[12.4]*	7.5 *[12.3]*	7.6 *[11.8]*	8.5 *[7.3]*	7.9 *[10.7]*	6.5 *[17.6]*	
ب. الانحراف المعياري للتضخم	8.6 *[3.4]*	9.7 *[0.6]*	8.0 *[5.1]*	8.2 *[4.4]*	1.0 *[22.5]*	0.0 *[29.5]*	
ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	7.6 *[12.2]*	7.6 *[11.8]*	7.8 *[11.2]*	8.4 *[8.1]*	0.0 *[61.4]*	5.9 *[-20.3]*	9.0 *[4.9]*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0		
٤. حرية التجارة الخارجية	**8.4**	**8.7**	**8.5**	**6.7**	**6.7**	**6.8**	
أ. الضرائب على التجارة الخارجية	8.4	8.5	8.6	8.1	8.1	8.4	
١- العائد من الضرائب التجارية (نسبة من القطاع التجاري)	8.5 *[2.3]*	8.8 *[1.9]*	9.0 *[1.5]*	8.0 *[3.1]*	8.0 *[3.1]*	8.9 *[1.6]*	
٢- متوسط سعر التعريفة	8.6 *[7.1]*	8.6 *[7.1]*	8.6 *[7.1]*	8.5 *[7.5]*	8.5 *[7.5]*	8.5 *[7.5]*	
٣- الانحراف المعياري لأسعار التعريفة	8.2 *[4.5]*	8.2 *[4.5]*	8.1 *[4.7]*	7.9 *[5.3]*	7.9 *[5.3]*	7.9 *[5.3]*	
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	10.0 *[0.0]*	4.8 *[26.0]*
ج. الضوابط الرأسمالية	6.9	7.7	6.9	6.9	6.9	6.9	
د. الحواجز التنظيمية التجارية				1.7	1.7	1.7	1.7
١- الحواجز التنظيمية غير التجارية					1.7	1.7	1.7
٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير							
٥. تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري	**7.0**	**7.0**	**6.0**	**6.0**	**5.7**	**5.7**	
أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	9.7	9.7	6.4	4.3	3.5	4.3	
١- ملكية البنوك			5.0	5.0	5.0	5.0	
٢- منافسة البنوك الأجنبية				3.0	3.0	3.0	
٣- ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	10.0	10.0	10.0	9.0	6.0	9.0	
٤- ائتمان القطاع الخاص	9.5	9.5	4.1	0.0	0.0	0.0	
ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	5.4	5.4	5.4	7.9	7.9	7.6	
١- مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	8.9	8.9	8.9	7.8	
٢- مؤشر التزمت في ساعات العمل	4.0	4.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣- مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل	7.8	7.8	4.8	4.8	4.8	4.8	
أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل		6.0	7.0	7.0	7.0	7.0	
ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)		9.5	2.5	2.5	2.5	2.5	
٤- الخدمة العسكرية الإلزامية	0.0	0.0	0.0	10.0	10.0	10.0	
ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	5.8	5.8	6.3	5.8	5.7	5.1	
١- تأسيس شركة تجارية	6.0	5.7	9.0	8.7	8.7	8.6	8.6
أ. عدد الإجراءات		4.1	7.6	7.6	7.6	7.4	7.4
ب. المدة الزمنية (بالأيام)		7.0	9.5	8.1	8.1	8.1	8.1
ج. التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)		7.1	9.0	9.2	9.2	9.0	9.0
د. الحد الأدنى لراس المال (نسبة من متوسط دخل الفرد)		4.7	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢- إغلاق شركة تجارية	6.5	6.5	6.5	5.9	6.0	5.9	5.8
أ. الزمن (بالسنوات)		7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3
ب. التكلفة (نسبة من الممتلكات)		9.1	9.1	8.1	8.1	8.1	8.1
ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)		3.0	3.1	2.4	2.5	2.2	2.1
٣- التعامل مع التراخيص	9.1	9.1	9.1	7.9	7.9		
٤- سداد الضرائب	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	2.9	3.0	1.9	1.9	1.8	2.1	
٦- الجودة التنظيمية	3.3	3.2	3.7	3.1	2.6	1.8	

يعتمد **الاتجاه** في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ ▲ صعود ■ ثبات/ غموض ▼ هبوط

الملحق: الملاحظات الإيضاحية ومصادر البيانات

يتألف المؤشر المنشور للحرية الاقتصادية في العالم العربي من ٤٥ مصدرًا (مكونًا) مختلفًا من مصادر البيانات، وتم احتساب التصنيف الكلي عن طريق أخذ متوسطات العناصر الخمسة بينما احتسبت نقاط كل عنصر عن طريق أخذ متوسطات مكوناته، ويقاس مستوى الحرية الاقتصادية على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة مستوى الحرية الاقتصادية.

وجدير بالملاحظة أن الحدود الدنيا والحدود القصوى المستخدمة في احتساب عدد نقاط كل مؤشر مأخوذة من تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم وليس من الاثنين وعشرين دولة التي يضمها المؤشر، أما بالنسبة للمتغيرات غير المستخدمة في تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم فقد تم احتساب حدودها الدنيا والقصوى باستخدام بيانات الدول المتضمَّنة في قاعدة بيانات "ممارسة أنشطة الأعمال" (البنك الدولي)، كما اعتمد التقرير على الحدود الدنيا والقصوى "العالمية" دون الحدود الإقليمية لوجود بعض التفاوت في بعض المكونات بين الدول العربية وبعضها.

العنصر ١: حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمشروعات

أ- الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك

يقيس هذا المكون الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي النهائي كنسبة مئوية من الإنفاق على الاستهلاك النهائي (المعروف فيما سبق باسم إجمالي الاستهلاك)، وقد تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$؛ حيث يشير V_i إلى الاستهلاك الفعلي للحكومة كحصة من الاستهلاك النهائي، بينما يشير V_{max} وV_{min} إلى الحد الأقصى والحد الأدنى والمحددين ب، ٤٠% و٦% على التوالي، وقد استخدمت بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم لعام ١٩٩٠ لتحديد قيمة الحد الأقصى والحد الأدنى لهذا المكون، ويشار إلى أن الدول ذات الإنفاق الحكومي الأعلى مقارنة بالاستهلاك النهائي تسجل نتائج أدنى.

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الأمم المتحدة، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية، صندوق النقد الدولي، الإحصائيات المالية الدولية.

ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

يقيس هذا المكون المعونات الحكومية وغيرها من التحويلات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وقد اعتمد تصنيف هذا المكون على المعادلة التالية:

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$؛ حيث يشير V_i إلى معدل تحويلات ومعونات الدولة إلى إجمالي الناتج المحلي لها، بينما يشير V_{max} وV_{min} إلى الحد الأقصى والحد الأدنى والمحددين بـ ٣٧,٢% و٠,٥% على التوالي، وقد استخدمت بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم لعام ١٩٩٠ لتحديد قيمة الحد الأقصى والحد الأدنى لهذا المكون، ويشار إلى أن الدول ذات المعونات والتحويلات الأعلى مقارنة بإجمالي الناتج المحلي تسجل نتائج أدنى.

المصدر: (Gwartney, Lawson, Hall and Murphy (٢٠١٨

ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية

تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام (أ) الاستثمار الحكومي كحصة من إجمالي الاستثمارات، (ب) ناتج المشروعات التي تديرها الدولة ومكوناته وحصته، ويشار إلى أن الدول ذات الاستثمارات الحكومية المنخفضة مقارنة بإجمالي الاستثمارات والعدد الأقل من المشروعات التي تديرها الدولة تسجل نتائج أعلى.

المصدر : (Gwartney, Lawson Hall and Murphy 2018) ؛ ومكتب صندوق النقد الدولي في جيبوتي (٢٠١٧)؛ ومكتب صندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وغزة (٢٠١٦): ٢١؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٤): ٢٤، (٢٠١٥): ٥٥؛ البنك العالمي، *مؤشرات التنمية العالمية*.

د- أعلى معدل الضريبة الهامشية

يقيس هذا المكون أعلى معدل للضريبة الهامشية على الدخل (المعدل الفردي) والحد الذي يطبق عليه المعدل الضريبي، بحيث تصنف الدول التي تسجل حد أعلى للدخل مقارنة بالضريبة والتي تطبق هذه المعدلات على الحد الأقل للدخل في مرتبة أدنى بناءً على الجدول التالي:

الحد الأدنى للدخل الذي يطبق عنده أعلى معدل للضريبة الهامشية (١٩٨٢ – ١٩٨٤ دولار أمريكي)

أعلى معدل للضريبة الهامشية	<٢٥،٠٠٠ دولار	٢٥،٠٠٠- ٥٠،٠٠٠ دولار	٥٠،٠٠٠ - ١٥٠،٠٠٠ دولار	١٥٠،٠٠٠ دولار
٢٠%	١٠	١٠	١٠	١٠
٢١%-٢٥%	٩	٩	١٠	١٠
٢٦%-٣٠%	٨	٨	٩	٩
٣١%-٣٥%	٧	٧	٨	٩
٣٦%-٤٠%	٥	٦	٧	٨
٤١% - ٤٥%	٤	٥	٦	٧
٤٦% - ٥٠%	٣	٤	٥	٥
٥١% - ٥٥%	٢	٣	٤	٤
٥٦% - ٦٠%	١	٢	٣	٣
٦١% - ٦٥%	٠	١	٢	٢
٦٦% - ٧٠%	٠	٠	١	١
> ٧٠%	٠	٠	٠	٠

المصادر: : ديلويت (٢٠٠٧، ٢٠١٨-٢٠٠٩)؛ جزر القمر، وزارة المالية (١٩٨٥): ١٤؛ شركة أرنست ويونغ (عدة سنوات، ٢٠١٠).

العنصر ٢: القانون الاقتصادي والتجاري وتأمين حقوق الملكية

أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والعمل السياسي

يعتمد هذا المكون على مكون المخاطر السياسية (ز) أو ما يطلق عليه (التدخل العسكري في الشؤون السياسية) والمقتبس من دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG)؛ حيث يقيس هذا المكون إلى أي حد تتدخل القوة العسكرية في دولة ما في الشؤون السياسية: "فطالما كان الجيش غير منتخب فإن مشاركته ولو على نحو هامشي تقلص المسؤولية الديمقراطية، وقد ترد

مشـاركة الجيش إلى وجود عوامل تهديد خارجية أو داخلية، وهو الأمر الذي يشـير إلى وجود صـعوبات رئيسـية أو يشـير إلى اسـتيلاء الجيش على دفة الأمور اسـتيلاءً كاملاً، غير إن نظام الحكم العسـكري على المدى الطويل يقلص بكل تأكيد العمل الحكومي الفعال ويفسـده ويخلق مناخًا مضـطربًا ترصـده الأعمال التجارية الأجنبية"، ويقيس دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG) المشـاركة العسـكرية على تدريج يبدأ من الصـفر وينتهي عند ٦ حيث القيمة الأعلى تشـير إلى انخفاض المخاطر المحتملة، وقد تم تحويل هذه القيم فيما بعد إلى تدريج من ٠ إلى ١٠.

المصـدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) (أعوام متعددة).

ب- نزاهة النظام القانوني

يعتمد هذا المكون على مكون المخاطر السـياسـية (ط) (القانون والنظام) والمُسـتقى من دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG)، ويعتمد المكون (ط) على "مقياسـين يتألفان من مكون مخاطر واحد، حيث يعادل كل مكون فرعي نصـف الإجمالي، ويقيم المكون الفرعي "القانون" قوة النظام القانوني وحيدته، بينما يقيم المكون الفرعي "النظام" مراعاة القانون في الوسـط العام." يقيس دليل المخاطر القطرية الدولية القانون والنظام على مقياس مدرج من صـفر إلى ٦؛ حيث تشـير القيمة الأعلى إلى انخفاض المخاطر المحتملة، وقد تم تحويل هذه القيم إلى مقياس مدرج من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) (أعوام متعددة).

ج- القيود التنظيمية المفروضة على بيع الملكية العقارية

يعتمد هذا المكون على مجموعة بيانات ممارسـة أنشـطة الأعمال بالبنك الدولي ويقيس خطوات تسـجيل الملكية والزمن اللازم لذلك والتكلفة المتكبدة في هذا السـبيل، ويسـتخدم البنك الدولي "حالة معيارية لمقاول يرغب في شـراء قطعة أرض وبناية في مدينة تجارية كبيرة مسـجلة بالفعل وخالية من نزاعات الملكية"، وتشـمل التكلفة بعض البنود "مثل الرسـوم وضـرائب نقل الملكية والدمغات وغيرها من مدفوعات تسـجيل الملكية أو التوثيق أو الهيئات العامة أو المحامين، حيث يعبر عن التكلفة كنسـبة مئوية من قيمة الملكية بافتراض أن قيمة الملكية تعادل ٥٠ ضعفًا من قيمة دخل الفرد".

تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$؛ حيث يشير V_i إلى الخطوات والزمن اللازم والتكلفة المتكبدة كنسبة مئوية من قيمة الملكية، وقد قُدر الحد الأقصـى (V_{max}) بـــ ٢١,٠ إجراء و٩٥٦ يومًا و٣٠,٤% بينما قُدر الحد الأدنى (V_{min}) بـــ ١,٠ إجراء و١,٠ يوم و٠,١%، ويشـار إلى أن الدول التي تقل فيها الإجراءات وعدد الأيام والتكلفة عن الحد الأدنى تسـجل نتائج تصـل إلى ١٠ بينما تصـل نتيجة الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى إلى صفر.

١- عدد الإجراءات
٢- الزمن (عدد الأيام)
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٤ – ٢٠١٨)، مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

د- تنفيذ العقود القانونية

يعتمد هذا المكون على مجموعة بيانات ممارسـة أنشـطة الأعمال بالبنك الدولي ويقيس "فاعلية تنفيذ العقود باتباع تطور نزاعات بيع السـلع ورصـد زمنها وتكلفتها وعدد الإجراءات ذات الصـلة بدءًا من تاريخ رفع المدعي الدعوى القضـائية وحتى تاريخ السـداد الفعلي"، ويعتمد مؤشـر جودة الإجراءات القضـائية (2Di) على نقاط تبدأ من صـفر إلى ١٨. وتم احتسـاب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث تساوي V_{max} قيمة ١٥,٥ بينما تساوي V_{min} قيمة ٢,٠. ويشـار إلى أن الدول التي

تقل فيها الإجراءات وعدد الأيام والتكلفة عن الحد الأدنى تسجل نتائج تصل إلى ١٠ بينما تصل نتيجة الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى إلى صفر. وتم اقتباس التصنيفات الخاصة بالمكونات الفرعية (2Dii) و (2Diii) باستخدام المعادلة التالية: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا في ١٠؛ حيث تمثل Vi والوقت والتكلفة والنسبة المئوية للمديونية بينما قدرت قيمة Vmax بـ ١،٤٥٩,٠ يومًا و ٢٢٧,٣% بينما قدرت قيمة Vmin بـ ١٠٩,٠ يومًا و ٥,٥%.

١- جودة الإجراءات القضائية.
٢- الزمن (عدد الأيام).
٣- التكلفة (% من قيمة المطالبة).

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٤ – ٢٠١٨)، مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

هـ - المحاكم النزيهة

يعتمد هذا المكون على *الحرية الاقتصادية في العالم*، ويُستَخدم كمصدر لسؤال *تقرير التنافسية العالمية*: "الإطار القانوني في بلدك للمشاريع التجارية الخاصة لتسوية النزاعات والطعن في مدى قانونية الإجراءات الحكومية و/أو اللوائح غير كافٍ وعرضة للتلاعب". ملاحظة: تُستَخدم تصنيفات "سيادة القانون" الواردة من مشروع مؤشرات الحوكمة الصادر عن البنك الدولي لتوفير أي قيم مفقودة من المصدر الأساسي

المصادر: Gwartney and Lawson / Gwartney, Lawson, and Hall / Gwartney, Lawson, Hall, and Murphy (٢٠٠٢-٢٠١٨) ;مؤشرات الحوكمة (٢٠٠٢-٢٠١٦)

و- الاستقلال القضائي

يعتمد هذا المكون على *الحرية الاقتصادية في العالم*، ويُستَخدم كمصدر لسؤال *تقرير التنافسية العالمية*: "هل القضاء في بلدك مستقل عن التأثير السياسي لأعضاء الحكومة أو المواطنين أو الشركات؟" ملاحظة: تُستَخدم تصنيفات "الاستقلال القضائي" الواردة من مشروع مؤشر مؤسسة "مو إبراهيم" لتوفير أي قيم مفقودة من المصدر الأساسي.

المصادر: Gwartney and Lawson / Gwartney, Lawson, and Hall / Gwartney, Lawson, Hall, and Murphy (٢٠٠٢-٢٠١٨) ومؤسسة مو إبراهيم (٢٠٠٢-٢٠١٧).

العنصر ٣: الحصول على احتياطي نقدي آمن

أ- نمو العملة

استخدمت أرقام مقياس الاحتياط النقدي الخارجي لقياس معدل نمو الاحتياطي النقدي، ويقيس مكون نمو العملة الاحتياطي النقدي في الخمسة أعوام السابقة مطروحًا منه النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في العشر أعوام الأخيرة، وقد تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i متوسط معدل النمو السنوي للاحتياطي النقدي في غضون الخمسة أعوام الأخيرة المقيم لقياس النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في غضون العشر أعوام السابقة عليها، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، فإذا كان نمو العملة يعادل نمو الناتج الحقيقي على المدى الطويل (أي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العشر أعوام السابقة) يصبح تصنيف الدولة ١٠، وإذا كان نمو الاحتياطي النقدي أكبر من نمو الناتج الحقيقي على المدى الطويل تسجل الدولة عدد نقاط أقل من ١٠، أما بالنسبة للدول التي تزيد القيمة فيها عن ٥٠% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ب- الانحراف المعياري للتضخم

استخدم مؤشر سعر المستهلك كمقياس للتضخم في هذا المكون، وقد استخدمت المعادلة التالية لتحديد تصنيف كل دولة على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} -$

(V_{min} مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i الانحراف المعياري للمعدل السنوي للتضخم لإحدى الدول في غضون الخمسة أعوام الأخيرة، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٢٥% على التوالي، ففي حالة عدم وجود اختلاف في معدل انحراف التضخم على مدار الخمسة أعوام السابقة تحصل الدولة على تصنيف ١٠، وكلما زاد اختلاف التضخم انخفض تصنيف الدولة، أما بالنسبة التي يزيد فيها الانحراف المعياري عن ٢٥% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ – ٢٠١٨أ)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية. آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي (٢٠١٧-٢٠٠٦)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد الإقليمي: دول جنوب الصحراء الإفريقية، صندوق النقد الدولي (٢٠١٨أ)، الإحصاءات المالية الدولية؛ وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٨).

ج- التضخم: بيانات السنة الأخيرة

استخدم مؤشر سعر المستهلك كمقياس للتضخم في هذا المكون، وقد استخدمت المعادلة التالية لتحديد تصنيف كل دولة على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i معدل التضخم على مدار العام الأخير، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، فكلما انخفض التضخم ارتفع التصنيف، ومن ثم فإن الدول التي يزيد بها معدل التضخم عن ٥٠% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ – ٢٠١٨أ)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية. آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي (٢٠١٨-٢٠٠٦ب)، *الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد الإقليمي: دول جنوب الصحراء الإفريقية*، صندوق النقد الدولي (٢٠١٨أ)، *الإحصائيات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي* (٢٠١٨ب)، الصومال، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٨).

د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية

إذا كانت الدولة تسمح بامتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية بالداخل والخارج دون أي قيود فإنها تحصل على التصنيف ١٠، ولكن إذا كانت تسمح بامتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية بالداخل فقط دون الخارج أو العكس فإنها تحصل على تصنيف ٥.

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٦)، التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف.

العنصر ٤: حرية التجارة على المستوى العالمي

أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية

1- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)

يقيس هذا المكون الفرعي الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كنسبة مئوية من الواردات والصادرات، وقد تم حساب تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ تبعًا للمعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i إيراد الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كحصة من الواردات والصادرات، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و١٥% على التوالي، فكلما زادت الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كحصة من الواردات والصادرات قل التصنيف، وإذا زاد قيمة الضرائب المفروضة في إحدى الدول عن ١٥% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: Gwartney and Lawson/Gwartney, Lawson and Hall/ Gwartney, Lawson, Hall and Murphy (السنوات السابقة)؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، المركز الدولي لتنمية الضرائب (٢٠١٨)؛ البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية السعودي (٢٠١٨)؛

مصرف ليبيا المركزي (٢٠١٧):صـ ٦٢.

2- متوسط معدل التعريفة

يقيس هذا المكون الفرعي متوسط معدل التعريف غير المقاس، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i متوسط معدل التعريفات في إحدى الدول، كما حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، فكلما زاد متوسط معدل التعريفات قل التصنيف، وإذا زاد متوسط معدل التعريفات إحدى الدول عن ٥٠% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٥ – ٢٠١٧)، مؤشرات التنمية العالمية، منظمة التجارة العالمية (أعوام متعددة، ٢٠٠٦ – ٢٠١٦)، ديلويت (٢٠١٥أ)، دليل المعلومات المالية: الاقتصادات الرئيسية في أفريقيا ١٥/٢٠١٤: صـ ١٧٥ ؛ ديلويت (٢٠١٥ب)، مصلحة ضرائب الغاز والنفط في العراق:٦.

3- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات

يقيس هذا المكون الفرعي الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات في إحدى الدول، كما حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٢٥% على التوالي، فكلما زاد تفاوت معدل التعريفات قل التصنيف، وإذا زاد الانحراف المعياري لإحدى الدول عن ٢٥% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصادر: منظمة التجارة العالمية (أعوام متعددة، ٢٠٠٦ – ٢٠١٧)، ديلويت (٢٠١٥أ)، دليل المعلومات المالية: الاقتصادات الرئيسية في أفريقيا ١٥/٢٠١٤: صـ ١٧٥.

4- معدلات الصرف في السوق السوداء

يقيس هذا المكون الفارق بين معدل الصرف الرسمي ومعدل الصرف في السوق السوداء الموازية، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i فرق سعر صرف السوق السوداء، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، وفي حالة عدم وجود سعر صرف بالسوق السوداء تحصل الدولة على التصنيف ١٠، وكلما زاد الفارق بين السعرين قل التصنيف، وإذا زاد الفارق ٥٠% تحصل الدولة على تصنيف صفر.

المصدر: البحث النقدي (٢٠٠٣ – ٢٠١٧)، دليل البنوك للصرف الأجنبي الصادر عن معهد البحوث النقدية.

5- ضوابط رأس المال

يقيس هذا المكون القيود المفروضة على معاملات رأس المال بالنظر إلى ١٣ نوعًا من الضوابط الدولية لرأس المال المنقولة عن صندوق النقد الدولي، وقد تم استقاء تصنيف الدول على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ بحساب عدد الضوابط غير المفروضة كنسبة مئوية من إجمالي عدد الضوابط وضرب الناتج في ١٠.

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٦)، التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف.

د- الحواجز التجارية التنظيمية

١- الحواجز التجارية غير الجمركية

يعتمد هذا المكون الفرعي على سؤال مسح *مؤشر الأداء اللوجستي*: "١) كفاءة عملية التخليص (أي سرعة الإجراءات الشكلية وبساطتها وإمكانية التنبؤ بها) من جانب أجهزة مراقبة الحدود، بما في ذلك الجمارك؛ ١-٥ (الأفضل)".
المصادر: *البنك الدولي، مؤشر الأداء اللوجستي.*

٢- تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير

يعتمد هذا المكون الفرعي على بيانات *ممارسة أنشطة الأعمال* الصادرة عن البنك الدولي في الوقت الذي يلزم فيه تحديد تكلفة الإجراءات (أي غير المالية) الخاصة باستيراد حاوية كاملة من البضائع الجافة طولها ٢٠ قدمًا ولا تحتوي على أي مواد خطرة أو عسكرية. وتحصل البلدان التي تستغرق وقتًا طويلاً في الاستيراد والتصدير على تصنيفات أقل. علمًا بأنه تم إنشاء تصنيفات على مقياس متدرج من صفر إلى ١٠ حيث يدل الرقم (١) على التكلفة الزمنية (بالساعات) المرتبطة بالامتثال للحدود والامتثال الخاص بالمستندات عند التصدير؛ ويدل الرقم (٢) على التكلفة الزمنية (بالساعات) المرتبطة بالامتثال للحدود والامتثال الخاص بالمستندات عند الاستيراد. وبعد ذلك تم احتساب متوسط هذين التصنيفين للوصول إلى التصنيف النهائي لهذا المكون الفرعي. وكانت المعادلة المستخدمة لاحتساب التصنيفات المُدرجة على مقياس يبدأ من صفر إلى ١٠ هي: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠ حيث تمثل V_i قيمة التكلفة الزمنية. وقد عُيِّنت القيم الخاصة بـV_{max} وV_{min} على التوالي عند ٢٢٨,٣٨ و٠ ساعة (١,٥ انحراف معياري أعلى من المتوسط في عام ٢٠١٤) للتصدير؛ و٣٣٨,٠٠ ساعة (١,٥ انحراف معياري أقل من المتوسط في عام ٢٠١٤) و٠ ساعة للاستيراد. وحصلت البلدان ذات القيم التي تخرج عن نطاق V_{max} وV_{min} على تصنيفات إما صفر أو ١٠ وفقًا لذلك.
المصدر: البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال

العنصر ٥: اللوائح التنظيمية للائتمان والعمالة والنشاط التجاري

أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان

1- ملكية المصارف

يعتمد تصنيف هذا المكون الفرعي على النسبة المئوية للودائع المصرفية في المصارف الخاصة، فمتى كانت نسبة الودائع الخاصة تتراوح بين ٩٥% و١٠٠% تحصل الدولة المعنية على تصنيف ١٠، ومتى كان مجموع الودائع الخاصة يتراوح بين ٧٥% و٩٥% تحصل الدولة المعنية على تصنيف ٨، أما إذا كانت نسبة الودائع الخاصة بين ٤٠% إلى ٧٥% فإنها تحصل على التصنيف ٥ وإذا كانت بين ١٠% إلى ٤٠% فإنها تحصل على التصنيف ٢، وتحصل على التصنيف صفر إذا كان إجمالي الودائع المصرفية أقل من ١٠%.

المصدر: بنكسكوب (٢٠١١)، البنك المركزي للاتحاد القمري (٢٠١٢، ٢٠١٤)، البنك المركزي لجيبوتي (٢٠١٨)، البنك المركزي لموريتانيا (٢٠١٨)، بنك الصومال الأول (٢٠١٧)، ميلاي رانيفوسون، الاستثمار المسؤول في منطقة المحيط الهندي، (I&P) Investisseurs & Partenaires (٢٠١٦): المراسلات الشخصية عن طريق البريد الإلكتروني، مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٢).

٢- تنافس البنوك الأجنبية

يعتمد هذا المكون على متغيرين: النسبة المئوية للأصول المصرفية التي تملكها البنوك الأجنبية وعدد طلبات التراخيص المصرفية التجارية الموجهة من جهات أجنبية والتي تقابل بالرفض كنسبة مئوية من إجمالي عدد طلبات التراخيص المصرفية التجارية الموجهة من جهات أجنبية، فإذا كانت إحدى الدول تقبل كافة الطلبات من مصارف أجنبية أو معظمها وإذا كانت المصارف الأجنبية تمتلك نصيبًا كبيرًا من

أصول القطاع المصرفي فإن الدولة تحصل على تصنيف متقدم وفقًا للجدول التالي.

معدل رفض تراخيص المصارف الأجنبية (الطلبات المرفوضة/الطلبات)

الأصول المصرفية الأجنبية كحصة من إجمالي أصول القطاع المصرفي	%٠	%٤٩–%٠	%١٠٠–%٥٠
%١٠٠–%٨٠	١٠	٨	٥
%٧٩–%٤٠	٩	٧	٤
%٣٩–%٠	٨	٦	٣

المصدر: مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٢)

٣- ضوابط معدل الفائدة/ معدل الفائدة الحقيقي السلبي

يعتمد هذا المكون على متغيرين: معدل الفائدة الحقيقي (أي معدل فائدة الإقراض مطروحًا منه التضخم مقاسًا على مؤشر سعر المستهلك) والفارق بين معدل فائدة الإقراض ومعدل فائدة الإيداع، فمتى كان معدل الفائدة الحقيقي إيجابي ومتى تحددت معدلات الفائدة في الأساس تبعًا لقوى السوق (أي متى كان معدل فائدة الإقراض أقل من ٨% وأعلى من معدل فائدة الإيداع) حصلت الدولة المعنية على تصنيف ١٠، فعندما كانت المعدلات الحقيقية سلبية إلى حد ما (أقل من ٥%) والفارق بين معدلات الإيداع ومعدلات الإقراض ٨% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٨، وعندما كان معدل فائدة الإقراض سلبيًا على نحو متصل بمقدار عدد أحادي واحد (أقل من عشرة) وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات الإقراض ١٦% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٦، وعندما غلبت السلبية على المعدلات الحقيقية بنسبة ١٠%أو أكثر وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات فائدة الإقراض ٢٤% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٤، وعندما كان معدل فائدة الإقراض سلبيًا على نحو متصل بمقدار عدد مزدوج (مكون من خانتين) وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات الإقراض ٣٢% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٢، بينما بلغ التصنيف صفر عندما كان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات فائدة الإقراض ٣٦% وكانت معدلات الإقراض الحقيقية سلبية على نحو متصل بمقدار عدد مزدوج (مكون من خانتين) وبلغ التضخم حد جامح تقلص معه سوق الائتمان.

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٥ – ٢٠١٨)، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٨).

٤- ائتمان القطاع الخاص

يقيس هذا المكون الفرعي حجم الاقتراض الحكومي نسبة إلى الاقتراض من قبل القطاع الخاص. ويشير الاقتراض الحكومي الأكبر إلى المزيد من التخطيط المركزي ويؤدي إلى تصنيفات أقل. وفي حالة إتاحته، يتم احتساب هذا المكون الفرعي باعتباره عجزًا ماليًا للحكومة كحصة من إجمالي التوفير. وبما أن العجز يتم التعبير عنه كقيمة سالبة، فإن القيم العددية الأعلى تؤدي إلى تصنيفات أعلى. وكانت المعادلة المستخدمة في اشتقاق تصنيفات البلدان لهذا المكون الفرعي هي: $(-V_{max} - V_i) / (V_{max} + V_{min})$ مضروبًا في ١٠، حيث تمثل V_i نسبة العجز إلى الاستثمار الإجمالي، ويتم تعيين القيم الخاصة بـ V_{max} وV_{min} عند ٠ و – ١٠٠,٠% على التوالي. وتخصص المعادلة تصنيفات أعلى حيث تصبح نسبة العجز أصغر (أي أقرب إلى الصفر) نسبة إلى إجمالي التوفير.

المصدر: Gwartney, Lawson, Hall, and Murphy (2018)؛ صندوق النقد الدولي، تقارير متنوعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ البنك الدولي؛ مؤشرات التنمية العالمية.

ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة

1- صعوبة استئجار العمالة

"يقيس مؤشر صعوبة استئجار العمالة ما يلي: (١) ما إذا كان من الممكن استخدام العقود محددة المدة للمهام المؤقتة فحسب، (٢) الحد الأقصى للفترة التراكمية للعقود محددة المدة، (٣) معدل الحد الأدنى لأجر المتدرب أو الموظف العامل للمرة الأولى مقارنة بمتوسط القيمة المضافة لكل عامل"، ويقاس هذا المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى توفر لوائح تنظيمية جمودًا)، وقد تم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيمة الأعلى إلى توفر لوائح تنظيمية أكثر مرونة.

2- جمود عدد ساعات العمل

"يتألف مؤشر جمود عدد ساعات العمل من ٥ مكونات: (١) ما إذا كان العمل الليلي محظورًا أم لا، (٢) ما إذا كان العمل في عطلات نهاية الأسبوع محظورًا أم لا، (٣) ما إذا كان عدد أيام العمل أسبوعيًا ٥,٥ يومًا، (٤) ما إذا كان عدد ساعات العمل أسبوعيًا يمكن أن يصل إلى ٥٠ ساعة أو أكثر (شاملة ساعات العمل الإضافية) لشهرين على مدار السنة، (٥) ما إذا كانت الإجازات السنوية مدفوعة الأجر تصل إلى ٢٢ يومًا أو أقل". إذا أتت الإجابات على كافة هذه الأسئلة بـ "لا" فإن ذلك يشير إلى مزيد من الجمود، وقد قيس المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من جمود اللوائح التنظيمية)، وتم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من مرونة اللوائح التنظيمية.

3- جمود اللوائح التنظيمية للعزل

أ- صعوبة الفصل

"يتألف مؤشر صعوبة الفصل من ٨ مكونات: (١) ما إذا كان من غير المسموح به أن يكون وجود فائض من الموظفين أساسًا لإنهاء عمل بعضهم، (٢) ما إذا كان على صاحب العمل إخطار الغير (مثل أحد الهيئات الحكومية) لإنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل، (٤) ما إذا كان على صاحب العمل الحصول على موافقة الغير لإنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل، (٥) ما إذا كان على صاحب العمل الحصول على موافقة الغير لإنهاء عمل ٢٥ عاملاً زائدين عن حاجة العمل، (٦) ما إذا كان القانون يقتضي من صاحب العمل الأخذ بخيارات إعادة تعيين العمال أو الاحتفاظ بهم قبل إنهاء عملهم لزيادتهم عن حاجة العمل، (٧) ما إذا كان قواعد الأولوية مطبقة على العمال الزائدين عن حاجة العمل، (٨) ما إذا كان قواعد الأولوية مطبقة على إعادة التوظيف"، ويقاس هذا المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من جمود اللوائح التنظيمية)، وتم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من مرونة اللوائح التنظيمية.

ب- تكاليف الفصل (الأسابيع المستحق عليها الأجر)

يقيس هذا المؤشر الفرعي "تكلفة اشتراطات الإشعار المقدم ومكافآت نهاية الخدمة والجزاءات المستحقة لدى إنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل معبر عنها وفقًا للأسابيع المستحق عليها الأجر"، حيث يعادل تصنيف هذا المكون: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i تكلفة فصل أحد العاملين، فيما تحددت قيم (V_{max}) و(V_{min}) بـ ٥٧,٩١ أسبوع و٠,٠ أسبوع على التوالي، ومن ثم تحصل الدول التي تقل فيها القيمة عن الحد الأدنى على تصنيف ١٠ بينما تحصل الدول التي تزيد فيها القيمة عن الحد الأقصى على التصنيف صفر.

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) <http://www.doingbusiness.org>.

4- التجنيد الإلزامي

يقيس هذا المكون الفرعي مدة التجنيد الإلزامي، حيث حصلت الدول التي لا تعمل وفقًا لنظام التجنيد الإلزامي على التصنيف ١٠، وإذا كانت مدة التجنيد الإلزامي ستة أشهر أو أقل تحصل الدولة المعنية على تصنيف ٥، أما إذا كانت مدة التجنيد الإلزامي أكثر من ٦ أشهر ولكن لا تتجاوز ١٨ شهرًا فإن الدول تحصل على تصنيف ٣، وإذا كانت مدة التجنيد الإلزامي أكثر من ١٢ شهرًا ولكن لا تتجاوز ١٨ شهرًا فإن الدول تحصل على تصنيف ١، أما الدول التي تزيد فيها مدة التجنيد الإلزامي عن ١٨ شهرًا فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: المنظمة الدولية المعنية بقضايا الأطفال المجندين (٢٠١٨-٢٠١٢)، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٧ – ٢٠١٦)، سجلات الحروب الدولية (٢٠١٨).

ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري

1- بدء نشاط تجاري

يقيس هذا المكون الفرعي مدى سهولة فتح نشاط تجاري بناءً على عدد الإجراءات والوقت الذي تستغرقه هذه الإجراءات وتكلفة بدء نشاط تجاري (شاملة الرسوم على سبيل المثال) والحد الأدنى من اشتراطات رأس المال اللازم لبدء نشاط تجاري، حيث يعادل تصنيف هذا المكون: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i عدد الإجراءات والزمن المستغرق (بالأيام) والتكلفة كنسبة مئوية من دخل الفرد والحد الأدنى لاشتراطات رأس المال كنسبة مئوية من دخل الفرد، وقد تحددت قيم الحد الأقصى (V_{max}) بـ ١٩,٠ إجراء و٢٠٣,٠ أيام و٨٣٥,٤% و٥، ١١١,٩%، بينما تحددت قيم الحد الأدنى (V_{min}) بـ ٢,٠ إجراء و٢,٠ يوم، و٠,٠% و٠,٠%، وعلى ذلك فإن الدول التي تقل قيمها عن الحد الأدنى تحصل على تصنيف ١٠ بينما تحصل الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى على تصنيف صفر.

أ- عدد الإجراءات
ب- المدة (عدد الأيام)
ج- التكلفة (% من دخل الفرد)
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٧) <http://www.doingbusiness.org>.

2- إغلاق نشاط تجاري

يقيس هذا المكون الفرعي مدى سهولة إغلاق نشاط تجاري وفقًا للزمن المستغرق والتكلفة المتكبدة (كنسبة مئوية من النشاط) لإغلاق النشاط وكذلك معدل استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)، ويعادل تصنيف الزمن والتكلفة: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠، كما يقاس معدل استرداد التكلفة بالمعادلة: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل V_i الزمن والتكلفة ومعدل استرداد التكلفة، بينما تحددت قيمة الحد الأقصى (V_{max}) بـ ١٠,٠ أعوام، و٧٦,٠%، و٩٢,٦%، وقيمة الحد الأدنى (V_{min}) بـ ٠,٤ عام، و١,٠%، و٠,٠%.

أ- الزمن (عدد الأعوام)
ب- التكلفة (% من النشاط)
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٧) <http://www.doingbusiness.org>.

٣- التعامل مع التراخيص

يعتمد هذا المكون الفرعي على بيانات ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي في الوقت المستغرق بالأيام والتكاليف المالية اللازمة للحصول على ترخيص إنشاء مستودع قياسي. وتم إنشاء

تصنيفات على مقياس متدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير (١) إلى التكلفة الزمنية (المقاسة بعدد الأيام التقويمية اللازمة للحصول على ترخيص) و(٢) إلى التكلفة النقدية للحصول على الترخيص (المقاسة كحصة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). وبعد ذلك تم حساب متوسط هذين التصنيفين للوصول للتصنيف النهائي لهذا المكون الفرعي. وكانت المعادلة المستخدمة لحساب التصنيفات المُدرجة على مقياس من صفر إلى ١٠ هي: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠، حيث V_i تمثل قيمة التكلفة الزمنية أو النقدية. وتم تعيين القيم الخاصة بـV_{max} وV_{min} عند ٣٦٣ يومًا و٢,٧٦٣% (١,٥ انحراف معياري أقل من المتوسط في عام ٢٠٠٥) و٠% على التوالي. وحصلت البلدان ذات القيم التي تخرج عن نطاق V_{max} وV_{min} على تصنيفات إما صفر أو ١٠ وفقًا لذلك.

المصدر: البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال

٤- دفع الضرائب

يعتمد هذا المكون الفرعي على بيانات *ممارسة الأعمال* الصادرة عن البنك الدولي في الوقت المطلوب سنويًا للأعمال من أجل إعداد الضرائب المفروضة على دخل الشركات وضرائب القيمة المضافة أو ضرائب المبيعات والضرائب المفروضة على العمالة وتقديمها ودفعها. وكانت المعادلة المستخدمة لحساب التصنيفات المتدرجة من صفر إلى ١٠ هي: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠، حيث تمثل V_i التكلفة الزمنية (تُقاس بالساعات) للامتثال الضريبي. وقد تم تعيين القيم الخاصة بـV_{max} وV_{min} عند ٨٩٢ ساعة (١,٥ انحراف أعلى من المتوسط في عام ٢٠٠٥) و٠ ساعة على التوالي. وحصلت البلدان ذات القيم التي تخرج عن نطاق V_{max} وV_{min} على تصنيفات إما صفر أو ١٠ وفقًا لذلك.

المصدر: البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال

٥- المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/المحسوبيات

يعتمد هذا المكون الفرعي على الحرية الاقتصادية في العالم، والتي تُستَخدم كمصدر لتقرير التنافسية العالمية. ملاحظة: تُستَخدم تصنيفات "مكافحة الفساد" الصادرة عن مشروع البنك الدولي حول مؤشرات الحوكمة لتوفير أي قيم مفقودة من البيانات الأولية

المصدر: Gwartney, Lawson, Hall, and Murphy (2018)؛ البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة.

٦- الجودة التنظيمية

يعتمد هذا المكون الفرعي على مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي. ويعكس ذلك تصورات قدرة الحكومة على وضع سياسات ولوائح سليمة تسمح وتُعَزّز تنمية القطاع الخاص وتنفيذها. ويتراوح تقدير الحوكمة بين حوالي ٢,٥- (ضعيف) و٢,٥ (قوي) من أداء الحوكمة

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة.

المراجع

Al Ismaily, Salem Ben Nasser, Amela Karabegović, and Fred McMahon (2005). Economic Freedom of the Arab World. In Augusto Lopez-Claros and Klaus Schwab (eds.), *The Arab World Competitiveness Report 2005* (World Economic Forum, 2005): 129–141.

Ayal, E.B., and K. Georgios (1998). Components of Economic Freedom and Growth: An Empirical Study. *Journal of Developing Areas* 32 (Spring): 327–338.

Amin, Magdi, Ragui Assaad, Nazar al-Baharna, Kemal Dervis, Raj M. Desai, Navtej S. Dhillon, Ahmed Galal, Hafez Ghanem, and Carol Graham (2012). *After the Spring: Economic Transitions in the Arab World*. Oxford University Press.

Bengoa, M., and B. Sanchez-Robles (2003). Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Growth: New Evidence from Latin America. *European Journal of Political Economy* 19, 3 (September): 529–545.

Berggren, Niclas (2003). The Benefits of Economic Freedom: A Survey. *The Independent Review* 8, 2 (Fall): 193–211.

Carlsson, F., and S. Lundstrom (2002). Economic Freedom and Growth: Decomposing the Effects. *Public Choice* 112, 3/4 (September): 335–344.

Dawson, John W. (1998). Institutions, Investment, and Growth: New Cross-Country and Panel Data Evidence. *Economic Inquiry* 36 (October): 603–619.

Dawson, John W. (2003). Causality in the Freedom-Growth Relationship. *European Journal of Political Economy* 19, 3 (September): 479–495.

De Haan, J., and J-E. Sturm (2000). On the Relationship between Economic Freedom and Economic Growth. *European Journal of Political Economy* 16: 215–241.

De Haan, Jakob, and C.L.J. Sierman (1998). Further Evidence on the Relationship between Economic Freedom and Economic Growth. *Public Choice* 95: 363–380.

De Soysa, Indra, and Krishna Chaitanya Vadlamannati (2014). *Free Markets and Civil Peace: Some Theory and Empirical Evidence*. Fraser Institute.

Doucouliagos, Chris, and Mehmet Ali Ulubasoglu (2006). Freedom and Economic Growth: Does Specification Make a Difference? *European Journal of Political Economy* 22, 1: 60–81.

Easton, S.T., and M.A. Walker (1997). Income, Growth, and Economic Freedom. *American Economic Review* 87, 2 (May): 328–332.

Feldmann, Horst (2010). Economic Freedom and Unemployment. In James

Gwartney, Joshua C. Hall, and Robert Lawson, *Economic Freedom of the World: 2010 Annual Report* (Fraser Institute): 187–201.

Fike, Rosemarie (2017). Adjusting for Gender Disparity in Economic Freedom and Why It Matters. In James Gwartney, Robert Lawson, and Joshua Hall, *Economic Freedom of the World: 2017 Annual Report* (Fraser Institute): 189–211.

Grin, Gilles (2012). *The Arab Spring and the European Neighbourhood Policy: An Economic Outlook*. Foundation Pierre du Bois.

Griswold, Daniel T. (2004). Trading Tyranny for Freedom: How Open Markets Till the Soil for Democracy. *Trade Policy Analysis* 26 (January).

Gwartney, James, Robert Lawson, and Walter Block (1996). *Economic Freedom of the World: 1975–1995*. Fraser Institute.

Gwartney, James, and Robert Lawson (2004). *Economic Freedom of the World: 2004 Annual Report*. Fraser Institute.

Gwartney, James, and Robert Lawson (2006). *Economic Freedom of the World: 2006 Annual Report*. Fraser Institute.

Gwartney, James, Robert Lawson, and Joshua Hall (2015). *Economic Freedom of the World: 2015 Annual Report*. Fraser Institute.

Gwartney, James D., Robert Lawson, and Joshua Hall (2016). *Economic Freedom of the World: 2016 Annual Report*. Fraser Institute.

Gwartney, James D., Robert Lawson, and Joshua Hall (2017). *Economic Freedom of the World: 2017 Annual Report*. Fraser Institute.

Gwartney, James, Robert Lawson, Joshua Hall, and Ryan Murphy (2018). *Economic Freedom of the World: 2018 Annual Report*. Fraser Institute.

Hall, Joshua, and Robert Lawson (2014). Economic Freedom of the World: An Accounting of the Literature. *Contemporary Economic Policy* 32, 1: 1–19. <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/coep.2014.32.issue-1/issuetoc>.

Hourani, Albert (1992). *A History of the Arab People*. Warner Brothers.

Lopez-Claros, Augusto, and Klaus Schwab, eds. (2005). *The Arab World Competitiveness Report 2005*. World Economic Forum.

Malik, Adeel, and Bassem Awadalla (2011). *The Economics of the Arab Spring*. Centre for the Study of African Economics, University of Oxford.

Mulupi, Dinfin (2012, June 18). Opening a Bank in Somalia? Not a Crazy Idea, Says Businessman. *How We Made It in Africa: Insight into Business in Africa*. <http://www.howwemadeitinafrica.com/why-we-decided-to-open-a-bank-in-somalia/17530/>.

Norton, Seth W., and James D. Gwartney (2008). Economic Freedom and World Poverty. In James Gwartney and Robert Lawson, *Economic Freedom of the World: 2008 Annual Report* (Fraser Institute): 23–40.

Pitlik, Hans, Dulce M. Redín, and Martin Rode (2015). Economic Freedom, Individual Perceptions of Life Control, and Life Satisfaction. In James Gwartney, Robert Lawson, Joshua Hall, *Economic Freedom of the World: 2015 Annual Report* (Fraser Institute): 185–202.

Sala-i-Martin, Xavier (2002). The Disturbing "Rise" of Global Income Inequality. Published in the *JEL*; available at: <http://www.columbia.edu/~xs23/papers/GlobalIncomeInequality.htm>, as of July 19, 2014

Sidahmed, Alsir (2014, February 23). Arab Spring Back to Economy. *Arab News*. <http://www.arabnews.com/news/530091?quicktabs_stat2=1>, posted February 24; latest update February 23, 2014, 10:39 pm.

مصـادر البيـانـات

Bankscope (2011). [Information on world banking.] <https://bankscope.bvdep.com> (subscription is required).

Banque Centrale de Comores (2012). *Rapport annuel*. <http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2012.pdf>, as of June 4, 2014.

Banque Centrale de Comores (2014). *La structure du système bancaire comorien*. <http://www.banque-comores.km/index.php?pg=etablissements-de-credit>, as of June 4, 2014.

Banque Centrale de Djibouti (2018). *Supervision des Institutions*. <http://www.banque-centrale.dj>, as of July 10, 2018.

Banque Centrale de La Mauritanie (2018). *Structure du système bancaire*. <http://www.bcm.mr/-structure-du-systeme-bancaire->, as of June 10, 2018.

Central Bank of Libya (2017). *Economic Bulletin 4th Quarter*. <https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2018/03/Economic-Bulletin-4th-Quarter-2017.pdf>, as of August 12, 2018.

Central Bank of Somalia (2017). *Licensed Banks*. <http://www.centralbank.gov.so/banks.html>, as of June 6, 2017.

Child Soldiers International (2012). *Louder than Words: An Agenda for Action to End State Use of Child Soldiers*. <https://www.child-soldiers.org/shop/louder-than-words-1>, as of August 28, 2015.

Child Soldiers International (2018). *Child Soldiers Index*. <https://childsoldiersworldindex.org>, as of July 13, 2018.

Comoros, Ministère de Finances (1985–2001). *Code Général des Impôts* (LOI n° 85-018/AF du 24 décembre 1985 et lois annexes). <http://www.finances.gouv.km/v1/files/textes_nationaux/30_Code_Impots_Comores_2_original-2.pdf>, as of June 23, 2018.

Deloitte (2007). *Investing in Africa, Somalia Country Study*.

Deloitte (2009–2018). *International Tax and Business Guide Highlights*. <https://dits.deloitte.com/#TaxGuides>, as of June 24, 2018.

Deloitte (2015a). *Guide to Fiscal Information: Key Economies in Africa 2014/15*. <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/na/Documents/tax/na_ZA_Fiscal_Guide_2015_29012015.pdf>.

Deloitte (2015b). *Oil and Gas Taxation in Iraq*. <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/Energy-and-Resources/gx-er-iraq-oil-gas.pdf>, as of July 7, 2017,

Economist Intelligence Unit (2018). Data request, June 26, 2018. <http://www.economistgroup.com>.

Ernst & Young (2010). *Libyan Income Tax Law 7/2010*. Issued January 28, 2010.

Ernst & Young (various years). *Worldwide Personal Tax Guide*. <http://www.ey.com/GL/en/Services/Tax/Global-tax-guide-archive>, as June 20, 2017.

International Center for Tax Development (2018). *The ICTD Government Revenue Dataset*. <http://www.ictd.ac/datasets/the-ictd-government-revenue-dataset>, as of July 12, 2018.

International Institute for Strategic Studies (2007–2016). *The Military Balance* [2007–2016]. International Institute for Strategic Studies.

International Monetary Fund (2004–2016). *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions*. IMF.

International Monetary Fund (2006–2018a). W*orld Economic and Financial Surveys. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*. IMF.

International Monetary Fund (2006–2018b). *World Economic and Financial Surveys. Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa*. IMF.

International Monetary Fund (2016). *West Bank and Gaza: Staff Report*. Prepared for the September Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee, (August 26). <http://www.imf.org/~/media/Files/Countries/ResRep/WBG/2016WBGRR.ashx>, as of June 20, 2017.

International Monetary Fund (2017). *Djibouti: Press Release: IMF Executive Board Concludes 2016 Article IV Consultation with Djibouti* (April 6). <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr15587.htm>, as of June 20, 2017.

International Monetary Fund (2018a). *International Financial Statistics*. <http://data.imf.org>, as of June 27, 2018.

International Monetary Fund (2018b). *Somalia: 2017 Article IV Consultation—Press Release*; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Somalia. IMF Country Report No. 18/55 (February 26). <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2018/02/26/Somalia-2017-Article-IV-Consultation-and-First-Review-Under-the-Staff-Monitored-Program-45662>, as of July 10, 2018.

Mo Ibrahim Foundation (2017). *Ibrahim Index of African Governance*. <mo.ibrahim.foundation/iiag/downloads>, as of August 2, 2018.

Monetary Research (2003–2017). *MRI Bankers' Guide to Foreign Currency*. Monetary Research, Inc.

PRS Group (1979–2017). *International Country Risk Guide*. Data purchased from <http://www.prsgroup.com>.

Ranaivoson, Mialy (2016) Responsable investissement Océan Indien, Investisseurs & Partenaires (I&P). Personal communication via e-mail, May 30.

SAUDI National e-Government Portal (2018) Datasets, *Duties Collected on Imports by Month*. <http://www.data.gov.sa/en/dataset/duties-collected-imports-month>.

War Resisters' International (2018). *World Survey of Conscription and Conscientious Objection to Military Service*. <www.wri-irg.org>.

World Bank (various years, 2002–2016). *The Worldwide Governance Indicators*. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>, as of August 8, 2018.

World Bank (various years, 2004–2018). *Doing Business Database*. <http://www.doingbusiness.org>.

World Bank (various years, 2007–2016). *Logistics Performance Index*. <https://lpi.worldbank.org/sites/default/files/International_LPI_from_2007_to_2018.xlsx>, as of July 24, 2018.

World Bank (2018). *World Development Indicators 2016* (on-line). World Bank. <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.

World Bank Group (2003, 2007, 2012). *World Bank Survey of Bank Regulation and Supervision*. <http://www.worldbank.org/en/research/brief/BRSS>.

World Trade Organization (2006–2017). *World Tariff Profiles*. <https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/world_tariff_profiles16_e.htm>, as of June 27, 2017.

United Nations (2018). *National Accounts Main Aggregates Database*. <http://unstats.un.org/unsd/snaama/selCountry.asp>.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD] (2014). *Economic Development in Africa Report 2014: Catalyzing Investment for Transformative Growth in Africa*. <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/aldcafrica2014_en.pdf>, as of June 19, 2017.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD] (2015). *World*

Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance. <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf>, as of June 4, 2016.

دراسات تحضيرية

Walker, Michael A., ed. (1988). *Freedom, Democracy, and Economic Welfare*. Proceedings of an International Symposium (Volume 1). Fraser Institute.

Block, Walter E., ed. (1991). *Economic Freedom: Toward a Theory of Measurement*. Proceedings of an International Symposium (Volume 2). Fraser Institute.

Easton, Stephen T., and Michael A. Walker, eds. (1992). *Rating Global Economic Freedom*. Fraser Institute.

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي 2018

FRASER INSTITUTE

International Research Foundation
مؤسسة البحوث الدولية

Friedrich Naumann STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

Friedrich Naumann Foundation for Freedom
مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

978-0-88975-513-0